الموسم الثاني
للانصات المركزي

اضواء تحليلية: التفرد والتسلط.. آفة الحوكمة والاستقرار

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 33
الخميس
2026/11/05
No. : 8132

خيارنا..

التوافق والشراكة

وعودنا صادقة



رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

اخبار العراق واقليم كردستان

الاتحاد الوطني يحذر: لا شرعية لمؤسسات تبنى خارج التوافق الوطني

فريق الاتحاد الوطني الحكومي : أي عملية بدون مشاركة الاتحاد الوطني لم ولن تنجح

كتلة بابليون: البرلمان ليس أداة لفرض الإرادات الحزبية أو تكريس الهيمنة

مقال راي : إلى أين يتجه إقليم كردستان؟

مقال راي : الرئيس مام جلال والعمل البرلماني.. مدرسة لإدارة الخلافات وإشراك الجميع

بيانات: الاتحاد الوطني الكوردستاني سيظل مدافعاً حقيقياً عن حقوق النساء

الرئيس بافل: ننظر بفخر واعتزاز إلى هذا التاريخ الحافل بالتضحيات والنضال

جلال شيخ ناجي في حوار المنامة: التفاهم والحوار المسؤول لتحقيق الأمن والسلم

لقاءات الفخامة..حراك رئاسي متعدد المسارات لتعزيز التوافق والاستقرار وبناء الدولة

الاتحاد الوطني يجدد دعمه لمطالب أهالي كركوك ويدعو لحفظ الأمن

السليمانية تجمع خبراء العالم لرسم ملامح مستقبل أكثر أماناً للأطفال والشباب

رؤى حول القضايا الكردستانية

عماد أحمد: نكبر التفاصيل، ونصغر الوطن

د.فيصل علي: السليمانية.. تاريخ لا تشوهه الأصوات العابرة،

بلند أومري : الصراعات العميقة في الشرق الأوسط والدور الاستراتيجي للكرد

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

أوجلان يغادر السجن و« الكردستاني» يواصل إخلاء معسكراته

أردوغان: تركيا ستواصل جهودها من أجل السلام والعدالة

أليسا بافيا و كيت ويلدون : ماوراء الترتيبات التركية الجديدة في المنطقة

المرصد الامريكي وانتخابات التجديد النصفي

هزيمة تاريخية للجمهوريين.. وترامب يحمّل "آخرين" المسؤولية

فانس يكشف عن 4 أسباب رئيسية وراء الهزيمة المذهلة للجمهوريين

ترامب «البطة العرجاء».. هل يصنع السلام أم يُشعل الحروب؟

د. محمود عباس: امريكا بعد الانتخابات

رؤى حول قضـايـــا عالميـــــة

اضواء تحليلية: التفرد والتسلط.. آفة الحوكمة والاستقرار

حوار المنامة 2026» تختتم اعمالها بمناقشة أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية

كارل بيلدت: نهاية القوى العظمى

الصين: تعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة

الاخيرة :

نجحت العملية الجراحية.. لكن المريض مات!



الاتحاد الوطني يحذر من تكريس سياسة التفرد:

لا شرعية لمؤسسات تُبنى خارج التوافق الوطني

في خضم الدعوات الداخلية والدولية المتواصلة إلى ضرورة العودة إلى نهج الشراكة السياسية، وترسيخ مبادئ الحكم الرشيد، واعتماد التوافق بين القوتين الرئيسيتين في إقليم كردستان، يأتي بيان الاتحاد الوطني يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٣ بشأن محاولات عقد جلسة غير قانونية لبرلمان كوردستان يوم الأربعاء، ليجدد التأكيد على أن معالجة الخلافات السياسية وتفعيل المؤسسات الدستورية لا يمكن أن يتحققا بمنطق التفرد وفرض الإرادة، أو بالاستناد إلى معادلات الأغلبية والأقلية بمعزل عن مقتضيات الشراكة الوطنية.

وقد أصدر الاتحاد الوطني الكوردستاني، يوم الثلاثاء ٢٠٢٦/١١/٣ بشأن محاولات عقد جلسة غير قانونية لبرلمان كوردستان يوم الأربعاء، فيما يأتي نصه:

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن الاتحاد الوطني الكوردستاني

كما يعلم مواطنو اقليم كوردستان، هناك مزاعم بعقد جلسة غير قانونية لبرلمان كوردستان، يوم غد ٢٠٢٦/١١/٤.

نحن وانطلاقا من إيماننا الراسخ بمبادئ سيادة القانون والتوافق الوطني، نرى أن هذه الجلسة غير القانونية، وبعيدة عن أسس الشراكة الحقيقية، ومحاولة لفرض إرادة طرف معين.

لذا، نعلن لمواطني اقليم كوردستان، والقوى السياسية كافة، بأننا، فضلا عن عدم مشاركتنا في الجلسة، ندعو المخلصين والقوى الوطنية الحريصة على كيان اقليم كوردستان، ألا يشاركوا فيها.

فمما لاشك فيه، أن جلسة البرلمان ستكون ذات ثقل، حينما تحظى بالتوافق الوطني وتشارك فيها جمع الأطراف المنتخبة، بإرادة حرة وديمقراطية، لأنه إذا كانت الإرادة الديمقراطية تتمثل في التأثير على قرارات أعضاء البرلمان من خلال شراء الأصوات والتهديد والضغوط النفسية، فإننا لن نعترف بأي برلمان أو حكومة في هذا الإطار الكارتوني، وما يتمخض عن مثل هذه الجلسات.

الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٦/١١/٣



فريق الاتحاد الوطني في برلمان وحكومة الإقليم :

أي عملية بدون مشاركة الاتحاد الوطني لم ولن تنجح

عقد فريق الاتحاد الوطني الكوردستاني في برلمان وحكومة إقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠١٦/١١/٣، اجتماعاً في مقر المكتب السياسي بمدينة إربيل، برئاسة درباز كوسرت رسول، عضو المكتب السياسي مسؤول مكتب العلاقات في الاتحاد الوطني الكوردستاني، وحضور عثمان شواني، وسمير هورامي مسؤول بورد البرلمان والحكومة للاتحاد الوطني.

وشهد الاجتماع بحثاً معمقاً حول آخر المستجدات والتطورات على مستوى المنطقة، والوضع الراهن في إقليم كوردستان والعراق، فضلاً عن التركيز بشكل أساس على ملف تشكيل الكابينة الحكومية الجديدة لإقليم كوردستان.

واستعرض درباز كوسرت رسول موقف الاتحاد الوطني الكوردستاني الثابت، مؤكداً أنه بعد مرور عامين على إجراء الانتخابات، يظل موقف الاتحاد الوطني ثابتاً ولا يقبل التغيير، بضرورة أن يكون شريكاً حقيقياً في إدارة حكم الإقليم.

وفي محور آخر، ناقش المجتمعون الوعود والمطالب المتعلقة بالإصلاح وتحقيق الشراكة الحقيقية في السلطة؛ حيث شدد درباز كوسرت رسول على أن «أي عملية سياسية أو حكومية لم ولن تنجح من دون مشاركة الاتحاد الوطني الكوردستاني».

كما تطرق الاجتماع إلى الأهمية الكبيرة لبورد الحكومة والبرلمان وممثلي الاتحاد الوطني داخل المؤسسات الحكومية باعتبارهم «جسر تواصل وتقييم فاعل».

وفي الختام وجّه درباز كوسرت رسول الحضور، بضرورة مساندة ودعم هذا البورد الحيوي لتعزيز الأداء الحكومي وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتنفيذ المهام المنوطة بهم على أكمل وجه.



كتلة بابليون:

البرلمان ليس أداة لفرض الإرادات الحزبية أو تكريس الهيمنة

أكدت كتلة بابليون في برلمان كوردستان، عدم مشاركتها في الجلسة التي دعا اليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، مؤكدة تمسكها بمبدأ الشراكة الحقيقية.

جاء ذلك في بيان لرئيس كتلة بابليون في برلمان كوردستان دانا آمانج نجيب، فيما يأتي نصه:

نحن كرئيس كتلة بابليون في برلمان كوردستان، نؤكد موقفنا السياسي الثابت برفض المشاركة في الجلسة البرلمانية التي دعا إليها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، انطلاقاً من قناعتنا بأن البرلمان مؤسسة دستورية تمثل جميع أبناء الإقليم، وليس أداة لفرض الإرادات الحزبية أو تكريس هيمنة طرف سياسي واحد.

ونعلن تضامننا الكامل مع حلفائنا وأصدقائنا في الاتحاد الوطني الكوردستاني، وتمسكنا بمبدأ الشراكة السياسية الحقيقية، إذ لا يمكن القبول بأن يستأثر طرف واحد بجميع المناصب والمواقع السيادية والتنفيذية، ويتعامل مع بقية القوى السياسية بوصفها مجرد أطراف شكلية.

إن زمن التفرد بالسلطة واحتكار المناصب قد انتهى، والماضي لن يتكرر، ومن يعتقد أنه يستطيع إدارة الإقليم بعقلية الهيمنة والإقصاء فهو واهم.

ونؤكد أن كتلة بابليون لن تمنح الغطاء السياسي لأي محاولة لفرض الأمر الواقع، وأن احترام الشراكة والتوازن السياسي والدستور هو الطريق الوحيد لبناء مؤسسات شرعية تمثل الجميع.

دانا آمانج نجيب
رئيس كتلة حركة بابليون النيابية
برلمان كوردستان- العراق
٢٠٢٦/١١/٣



إلى أين يتجه إقليم كردستان؟

*ئاريز عبدالله

جاءت خطوة الحزب الديمقراطي الكردستاني يوم الاربعاء مخالفة لتطلعات جماهير شعب كردستان، ولم تكن خطوة بناءة أو باعثة على الاطمئنان، ولا من شأنها أن تسهم في تهدئة الأوضاع وتطبيعها.

فالجميع على دراية تامة بحقيقة انه مهما بلغت أهمية عدد المقاعد، فإن القضايا المصيرية لا يمكن حسمها بالأرقام وحدها.

إن ما يحسم مسألة تفعيل البرلمان وتشكيل الحكومة هو التوافق والتفاهم الوطني، وليس معادلة الأغلبية والأقلية البرلمانية.

إن وجود منطقتين ونفوذين وتوجهين سياسيين مختلفين، حقيقة مرة، وإن تجاهلها أو التغاضي عنها ضرب من خداع الذات، من شأنه أن يدفع البلاد نحو مصير أكثر سوءا.

اليوم، وبأي طريقة كانت، استطاع الحزب الديمقراطي جمع اثنين وخمسين نائبا وانتخاب هيئة رئاسة البرلمان ، لكن ذلك لا يمثل انتصارا، ولا يشكل هدفا في مرمى الاتحاد الوطني. بل إن الانتصار الحقيقي كان يكمن في حضور مئة نائب بدلا من اثنين وخمسين، إلا أن الأوضاع، بهذه الطريقة، ازدادت تعقيدا، وتضاءل بصيص الأمل في التوصل إلى حل جذري، مع الأسف.

أما الذين يعتقدون أن دخول عدد من نواب القوى السياسية، باستثناء الحزب الديمقراطي وحلفائه، إلى قاعة البرلمان قد وجّه ضربة إلى تحالف الاتحاد الوطني وحركة الجيل الجديد، فهم مخطئون؛ لأن هذه الخطوة لم تكن تصب في المصلحة العامة من جهة و من جهة أخرى، يبدو أنهم نسوا أن بافل جلال طالباني هو رئيس الاتحاد الوطني حاليا الذي يمتلك من الحنكة والدهاء السياسي والقدرة وإذا أراد أن يقلب الموازين، فإنه قادر على قلب الفيل رأسا على عقب.



*محمد شيخ عثمان

الرئيس مام جلال والعمل البرلماني.. مدرسة لإدارة الخلافات وإشراك الجميع

لم ينظر الرئيس مام جلال إلى البرلمان بوصفه مؤسسة تشريعية فحسب، بل كان يراه تجسيدا حقيقيا لإرادة المجتمع، ومسارا حضاريا لإدارة التعددية والصراع السياسي، ولذلك ارتبط مشروعه السياسي منذ بداياته المبكرة بفكرة الديمقراطية التمثيلية، والتعددية، وحق القوى الاجتماعية والمهنية في التنظيم والتعبير والمشاركة.

لقد آمن الرئيس مام جلال بأن النضال لا يكتمل بالبندقية وحدها، ولا بالحزب وحده، بل يحتاج إلى منظومة متكاملة من المؤسسات المدنية والبرلمانية والنقابية، لأن الديمقراطية الحقيقية في نظره تبدأ من المجتمع، ثم تتجسد في البرلمان والدستور والدولة.

ومن هنا، لم يكن اهتمامه بالعمل البرلماني منفصلا عن اهتمامه بالنقابات والاتحادات المهنية والحركات الطلابية والعمالية، بل كان يعتبرها جميعا أجزاء متكاملة من البناء الديمقراطي الحديث.

في العديد من المواقف والكتابات تظهر هذه الرؤية بوضوح، حيث ارتبط اسم الرئيس مام جلال دائما بالدفاع عن الديمقراطية والحريات والنضال المدني المنظم والشراكة. وقد وصفه أحد المقالات بأنه كان «حريصا على جمع الكلمة ووحدة الصف نحو التآلف والتعايش الأخوي وقبول الآخر»، وهي صفات انعكست على رؤيته البرلمانية القائمة على الحوار والتوافق لا الإقصاء.

البرلمان عند الرئيس مام جلال.. مدرسة سياسية لإدارة الخلافات وإشراك مختلف القوى

بعد انتفاضة عام ١٩٩١ وتأسيس برلمان كردستان، تعامل الرئيس مام جلال مع التجربة البرلمانية بوصفها نقلة تاريخية في حياة الشعب الكردستاني، لأنها نقلت القضية الكردية من مرحلة الثورة المسلحة فقط إلى مرحلة المؤسسات والشرعية الشعبية.

وأن إصراره على إنهاء الصراعات الداخلية كان شرطا ضروريا لقيام «البرلمان وحكومة الإقليم»، وأن تلك التجربة لم تكن لتتحقق لولا رؤيته السياسية الداعية إلى الشراكة والحوار.

لقد كان يؤمن بأن البرلمان ليس مجرد قاعة للتصويت، بل مدرسة سياسية لإدارة الخلافات، وتثبيت مبدأ التداول السلمي، وإشراك مختلف القوى الاجتماعية والقومية في صناعة القرار.

ولهذا السبب، ظل يدافع عن فكرة التوافق الوطني حتى في أشد مراحل العراق تعقيدا بعد ٢٠٠٣، عندما أصبح أول رئيس منتخب لجمهورية العراق في ظل النظام الديمقراطي الجديد. وقد رأت العديد من القوى السياسية أن وجوده في رئاسة الجمهورية كان يمثل «صمام أمان» للعملية السياسية بسبب إيمانه بالحوار البرلماني والدستوري.

العمل النقابي امتداد طبيعي للعمل البرلماني

واحدة من أهم الجوانب التي ميزت فكر الرئيس مام جلال، أنه لم يحصر الديمقراطية داخل الأحزاب أو البرلمان، بل وسعها لتشمل النقابات والاتحادات المهنية والعمالية.

وفي نص منشور عن رؤيته الاجتماعية والسياسية، ورد بشكل واضح أنه:»كان يؤمن إيمانا راسخا بالنضال المنظماتي والنقابي».كما أكدت المادة نفسها أن الرئيس مام جلال كان يرى في نضال الطلبة والشباب والنساء والعمال وسيلة لترسيخ الحقوق والحريات عبر «النضال المدني والمهني».

هذه الرؤية تكشف أن مفهومه للديمقراطية لم يكن شكليا أو انتخابيا فقط، بل كان قائما على بناء مجتمع منظم يمتلك أدوات الدفاع عن حقوقه عبر المؤسسات المدنية والنقابية والبرلمانية معا.

ولهذا كان شديد القرب من قضايا العمال والفئات الشعبية، ليس كشعارات سياسية، بل كموقف أخلاقي ومبدئي.

من البرلمان إلى «بيوتات الطين»

وفي إطار رؤيته الاجتماعية الديمقراطية، استخدم الرئيس مام جلال تعبيرا شهيرا أصبح جزءا من أدبيات الاتحاد الوطني الكردستاني، وهو «العودة إلى بيوتات الطين»، في إشارة رمزية إلى ضرورة العودة إلى الناس والفئات الفقيرة وعدم الانفصال عن المجتمع.

هذه الفكرة ترتبط مباشرة بفلسفته تجاه العمل البرلماني؛ فالبرلمان في نظره لا قيمة له إذا انفصل عن العمال والفقراء والطلبة والنساء والمجتمع المدني.

ولهذا كان يرى أن النقابات والاتحادات المهنية تشكل العمق الاجتماعي الحقيقي لأي تجربة ديمقراطية، وأن البرلمان من دون مجتمع حي ومنظم يتحول إلى مؤسسة شكلية فاقدة للروح الشعبية.

الديمقراطية عند الرئيس مام جلال.. لا تُحمى بالسلاح فقط، بل بثقافة المشاركة

تميز مشروع الرئيس مام جلال الديمقراطي بأنه لم يكن قائما على احتكار السلطة أو تقديس الزعامة، بل على بناء التوازن بين المؤسسات.

حتى في تجربة تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني عام ١٩٧٥، كان يميل إلى تقليل الطابع الشخصي والهرمي داخل التنظيم، إذ قال:»اقترحت إلغاء العناوين»وهذا يعكس نزعة ديمقراطية مبكرة تقوم على العمل الجماعي والمؤسساتي، لا على الفرد الواحد.

لقد فهم الرئيس مام جلال مبكرا أن الديمقراطية لا تُحمى بالسلاح فقط، بل بثقافة المشاركة، وحرية التنظيم، وقوة البرلمان، واستقلال النقابات، وحيوية المجتمع المدني.

ولهذا بقي إرثه السياسي مرتبطا بفكرة الدولة الديمقراطية الاتحادية، والتعددية، والحوار، واحترام العمل النقابي والمهني باعتباره شريكا في صناعة القرار الوطني، لا مجرد هامش اجتماعي.

البرلمان عند الرئيس مام جلال.. ضمانة للوحدة لا أداة للهيمنة

يشكل خطاب الرئيس جلال طالباني في جلسة برلمان كردستان بتاريخ ٩ حزيران ٢٠٠٣ واحدة من أهم الوثائق السياسية التي تكشف عمق فهمه للعمل البرلماني، ليس فقط داخل كردستان، بل في العراق والمنطقة عموما.

فالخطاب لم يكن خطابا بروتوكوليا عاديا، بل بيانا فكريا وسياسيا متكاملا حول معنى البرلمان والدولة والشراكة الوطنية.

لقد تحدث الرئيس مام جلال أمام البرلمان الكردستاني بلغة رجل الدولة الذي يرى في المؤسسة البرلمانية قلب العملية الديمقراطية، لا مجرد هيئة تشريعية مؤقتة. ولهذا ربط بين البرلمان والوحدة الوطنية والديمقراطية والفيدرالية وحقوق الإنسان، باعتبارها حلقات مترابطة لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى وقال الرئيس مام جلال في خطابه :

بسم الله الرحمن الرحيم

أحيي الضيوف الكرام اولا قادة الحركة الوطنية والاسلامية العراقية الذين قدموا من بغداد ليؤكدوا معنا الحقيقة التي طالما آمنا بها وهي ان الاخوة العربية – الكردية راسخة الجذور في التاريخ وهي اقوى من الدكتاتوريات وحملات الانفال وحرب الابادة وكثير من الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الكردي التي لولا قوة ومتانة الاخوة العربية – الكردية لهزت الكيان العراقي وادت الى تفتيت هذا الكيان ولكن الاخوة الكردية – العربية برهنت انها اقوى من الدكتاتوريات والانفالات وحرب الابادة التي شنت ضد الشعب الكردي، وهذا المجلس الوطني الكردستاني الذي يحمل اسم الكردستاني كان رمزا لهذه الاخوة العربية – الكردية وهو اتخذ قرارا في غياب أي سلطة عليه وفي غياب أي نفوذ للحكم العراقي و في ظل حكم مستقل كأمر واقع، اتخذ قرارا ببقاء كردستان ضمن الكيان العراقي واختار الفيدرالية صيغة لاتحاد اختياري بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي في العراق وبذلك اثبت ان هذا البرلمان هو برلمان الاخوة العربية – الكردية، هو برلمان الوحدة الوطنية العراقية الصادقة ايضا بجانب كونه برلمان كردستان العراق.

وبالاضافة الى ما تفضل به أخي الاستاذ مسعود بارزاني في كلمته القيم التي اؤيدها كاملة اريد ان اضيف نقطتين اعتبرهما مهمتين:

النقطة الاولى:

ان الوحدة الوطنية العراقية التي نؤمن بها جميعا والتي نناضل من اجل تعزيزها وتمتينها لا يمكن ان تزدهر وتتعزز الا اذا اقيمت على اربعة قواعد، الديمقراطية، حقوق الانسان، البرلمانية، الفيدرالية وحق المواطن المتساوية لجميع العراقيين بحيث نكون جميعا مواطنين لا رعايا بحيث يتمتع الكرد والتركمان والكلدوآشوريين والعرب الشيعة والعرب السنة بحقوق متساوية في حكم مركزي نشترك فيه جميعا حكم المركز يكون حكم الجميع نشترك فيه ونتساوى فيه حق المواطنة المتساوية.

النقطة الثانية:

هذه النقطة اعتبرها مهمة هي ان المجلس الوطني الكردستاني كان في العام الماضي قد اتخذ قرارا جوابا على رسالة بعث بها الوزير كولن باول في هذا المجلس قرر ان الشعب الكردي يعتبر نفسه شريكا مع الولايات المتحدة الامريكية في النضال ضد الدكتاتورية وضد الاستبداد وضد الارهاب ومن اجل عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي موحد،

ونحن برهننا باسهام قوات البشمركة البطلة جنبا الى جنب الى بقية قوات التحالف في النضال وفي اراقة الدماء برهننا اننا اوفينا ونفذنا قرار المجلس الوطني الكردستاني واوفينا بوعودنا بان نكون شركاء حقيقيين مع قوات التحالف، وهذا يعني اننا بقرار من المجلس الممثل للشعب الكردي اخترنا التحالف والصداقة مع قوات التحالف، وانا هنا اقتطف جزءا من خطاب القيته بحضور مندوب الرئيس الامريكي في تفسيرنا وفهمنا لمعنى الصداقة والشراكة، قلت : لكننا نفهم الصداقة والشراكة بمعنى الاشتراك الفعلي والحقيقي في تحرير العراق وفي قيادة العراق وفي ارساء نظامه على الاسس التي بيناها سابقا، فالشراكة غير التبعية والشراكة مفهوم واضح، نحن نقيم هذه الشراكة على الاسس العصرية من التفاهم المشترك والاستقلالية وتبادل المنافع والمصالح المشروعة على اسس مبادئنا وقيمنا الاخلاقية والسياسية والدينية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

البرلمان بوصفه عقدا تاريخيا بين العرب والكرد

في ذلك الخطاب، قدم الرئيس مام جلال قراءة عميقة لدور برلمان كردستان في الحفاظ على العراق رغم كل الجرائم التي ارتكبت ضد الشعب الكردي.

فقد قال: «هذا المجلس الوطني الكردستاني الذي يحمل اسم الكردستاني كان رمزا لهذه الاخوة العربية – الكردية.»

ثم أضاف: «اتخذ قرارا ببقاء كردستان ضمن الكيان العراقي واختار الفيدرالية صيغة لاتحاد اختياري بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي.»

هنا تتجلى إحدى أهم أفكار الرئيس مام جلال:البرلمان ليس مؤسسة داخلية فقط، بل تعبير عن إرادة تاريخية لشعب كامل.ففي لحظة كان يمكن للكرد أن يختاروا القطيعة الكاملة بعد الأنفال والإبادة الجماعية، أراد الرئيس مام جلال أن يتحول البرلمان إلى منصة لإعادة تعريف العلاقة بين بغداد وكردستان على أساس الشراكة لا التبعية.

ولهذا وصف البرلمان الكردستاني بأنه: «برلمان الاخوة العربية – الكردية، وبرلمان الوحدة الوطنية العراقية الصادقة.»

وهذا التوصيف يحمل دلالات عميقة؛ إذ كان يرى أن الشرعية البرلمانية هي التي تمنح أي اتحاد وطني معناه الحقيقي، لا القوة العسكرية ولا المركزية القسرية.

من الرعية إلى المواطنة

واحدة من أكثر الأفكار تقدما في خطاب الرئيس مام جلال، كانت تمييزه الواضح بين «المواطن» و»الرعية» فقد أكد أن العراق الديمقراطي لا يمكن أن يقوم إلا إذا أصبح الجميع: «مواطنين لا رعايا.»

وهذه العبارة تعكس جوهر رؤيته البرلمانية الحديثة؛ لأن البرلمان الحقيقي في نظره لا يقوم إلا في ظل مواطن يمتلك حقوقا متساوية بغض النظر عن القومية أو المذهب أو الدين.ولهذا شدد على حقوق: الكرد- العرب الشيعة- العرب السنة- التركمان- الكلدوآشوريين.

في إطار دولة يتساوى فيها الجميع داخل «حكم مركزي نشترك فيه جميعا».

لقد كان الرئيس مام جلال يدرك أن أخطر ما يهدد البرلمانات في الشرق الأوسط هو تحولها إلى أدوات لهيمنة جماعة واحدة، لذلك دافع عن مفهوم «المواطنة المتساوية» باعتباره الضامن الحقيقي للحياة البرلمانية.

العمل البرلماني عند الرئيس مام جلال.. ضد الاستبداد

في خطابه أيضا، ربط الرئيس مام جلال بوضوح بين النظام البرلماني ومواجهة الدكتاتورية.

إذ قال إن الشعب الكردي اختار الشراكة مع الولايات المتحدة: «ضد الدكتاتورية وضد الاستبداد وضد الارهاب ومن اجل عراق ديمقراطي برلماني فيدرالي موحد.»

وهنا تظهر البرلمانية عنده كخيار حضاري مضاد للاستبداد، لا مجرد شكل إداري للحكم فهو كان يرى أن الأنظمة الفردية تنتج الحروب والإبادات والقمع، بينما يخلق النظام البرلماني إمكانات الحوار والتوازن والتعايش.ولهذا لم يكن دفاعه عن البرلمان دفاعا تقنيا عن مؤسسة دستورية، بل دفاعا عن فلسفة سياسية كاملة تقوم على: التعددية- الحوار- توزيع السلطة- المشاركة- الرقابة الشعبية- منع عودة الاستبداد.

البرلمان والنقابات.. جناحا الديمقراطية

ومن خلال الربط بين هذا الخطاب وبين مجمل تجربة الرئيس مام جلال السياسية، يمكن فهم لماذا كان يعتبر العمل النقابي مكملا للعمل البرلماني فهو كان يرى أن البرلمان من دون مجتمع حي ونقابات واتحادات ومؤسسات مدنية يتحول إلى هيكل فارغ، بينما تشكل النقابات القاعدة الاجتماعية الحقيقية للديمقراطية ولهذا دعم تاريخيا: الحركة الطلابية، اتحادات العمال،المنظمات النسوية، النقابات المهنية و منظمات المجتمع المدني.وكان يؤمن أن هذه المؤسسات تخلق مواطنا واعيا قادرا على حماية البرلمان نفسه من الانحراف أو الاستبداد.

إن مفهوم «المواطن لا الرعية» الذي طرحه في البرلمان، لا يتحقق إلا عبر مجتمع منظم يمتلك أدوات التعبير

والمطالبة والاحتجاج السلمي.

ومن هنا نفهم لماذا كان يعتبر النقابي والبرلماني شريكين في معركة الديمقراطية.

الشراكة لا التبعية

ومن أهم ما يميز خطاب الرئيس مام جلال أيضا، أنه قدم فهما سياسيا متقدما لمعنى الشراكة الدولية. فقد قال: «فالشراكة غير التبعية.»ثم أوضح أن العلاقة مع القوى الدولية يجب أن تقوم على: «التفاهم المشترك والاستقلالية وتبادل المنافع والمصالح المشروعة.»

وهذه الفكرة مرتبطة أيضا بعقليته البرلمانية؛ لأن البرلمان الحقيقي في نظره يعبر عن إرادة شعب حر، لا عن نظام تابع أو معزول.ولهذا كان يؤمن أن الديمقراطية الداخلية والاستقلال الوطني مترابطان؛ فالشعوب التي تمتلك برلمانات حقيقية ونقابات حية تكون أقدر على حماية سيادتها وقرارها الوطني.

البرلمان كضمانة أخلاقية

لم يكن الرئيس مام جلال يتعامل مع البرلمان بوصفه مجرد مؤسسة سياسية، بل بوصفه ضمانة أخلاقية ضد العودة إلى المآسي.فالذي عاش حملات الأنفال والقصف الكيمياوي والحروب، كان يعرف أن غياب المؤسسات الديمقراطية يؤدي في النهاية إلى الكوارث الجماعية.

ولهذا جاءت رؤيته للبرلمان مرتبطة دائما بـ: حقوق الإنسان، العدالة،التعايش، الاعتراف المتبادل، منع الإقصاء و حماية التنوع.

لقد كان يريد برلمانا يمنع تكرار المأساة، لا مجرد برلمان لإدارة السلطة.

تكشف كلمة الرئيس مام جلال في برلمان كردستان عام ٢٠٠٣ أنه لم يكن سياسيا تقليديا يفكر بمنطق السلطة فقط، بل كان صاحب مشروع فكري متكامل للدولة الديمقراطية فهو ربط بين: البرلمان والفيدرالية- الديمقراطية والمواطنة- الوحدة والتعددية- النقابات والبرلمان- الاستقلال والشراكة- حقوق الإنسان والاستقرار الوطني، ولذلك بقيت تجربته السياسية واحدة من أكثر التجارب العراقية والكردستانية إيمانا بالمؤسسات والعمل البرلماني والنقابي باعتبارهما الطريق الوحيد لبناء دولة عادلة تتسع للجميع.

نموذج سياسي نادر جمع بين الثورة والدولة

لم يكن البرلمان عند الرئيس مام جلال مجرد مؤسسة دستورية، بل كان جزءا من مشروع حضاري متكامل لبناء مجتمع حر ومتوازن. وكان يؤمن أن الديمقراطية تبدأ من العامل والطالب والمرأة والنقابي، ثم تصل إلى البرلمان والدولة.

ولهذا ارتبط اسمه دائما بالدفاع عن الحريات والعمل النقابي والتعددية والشراكة الوطنية، حتى أصبح نموذجا سياسيا نادرا جمع بين الثورة والدولة، وبين النضال المسلح والعمل المدني، وبين البرلمان والنقابة.

وفي زمن تتراجع فيه الثقة بالمؤسسات، تبقى تجربة الرئيس مام جلال تذكيرا بأن البرلمان الحقيقي لا يعيش من دون مجتمع حي، وأن الديمقراطية لا تُبنى بالقوانين فقط، بل بثقافة الحوار والتنظيم والعدالة الاجتماعية.



الاتحاد الوطني الكوردستاني سيظل مدافعاً حقيقياً عن حقوق النساء

وجه السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/١١/٤ رسالة تهنئة بمناسبة الذكرى الـ٣٧ لتاسيس اتحاد نساء كوردستان، فيما يأتي نص الرسالة:

إلسيدات المشرفة العامة وعضوات اتحاد نساء كوردستان

بمناسبة الذكرى الـ٣٧ لتأسيس اتحادكم، نتقدم إليكم بأحر التهاني القلبية ونتمنى لكم دوام التوفيق والنجاح.

إن تاريخ اتحاد نساء كوردستان وإسهاماته المتميزة خير دليل على أن اتحادكم كان ولايزال خندقاً قوياً للنضال والدفاع عن حقوق المرأة، وجزءا لايتجزأ من النضال المشروع لشعبنا والتاريخ المشرق للاتحاد الوطني الكوردستاني.

نهنئكم على الخطوات الجديدة والبرامج المتطورة التي اتخذتموها لمواصلة مسيرتكم الخدمية، ونتوقع أن تكون الاستراتيجية الجديدة التي وضعتموها نقطة تحول هامة في دعم تحقيق المطالب

المشروعة للمرأة في بلدنا.

نحن في الاتحاد الوطني الكوردستاني ومن منطلق ايماننا الراسخ سنظل دائماً مدافعين حقيقيين عن حقوقكم. نحن معكم لتوفير بيئة مناسبة للنساء الكورديات الشجاعات والاحرار ليتمكنّ من اتخاذ قرارات حقيقية في المجالات السياسية والإدارية والاجتماعية. ومنحهم فرصاً متساوية في إدارة مجتمعنا ونجاحه.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

إرساء أسلوب تنظيمي جديد وحيوي

وهنأ المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاربعاء ٢٠٢٦/١١/٤ اتحاد نساء كوردستان (ژنان)، بمناسبة الذكرى الـ ٣٧ لتأسيسه، مشيدا بنضال الاتحاد في خدمة نساء كوردستان والدفاع عن حقوقهن. فيما يأتي نص رسالة التهنئة:

السيدة لافه حكمت، المشرفة العامة على اتحاد نساء كوردستان
السيدات عضوات اتحاد نساء كوردستان

نتقدم إليكنّ بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة الذكرى الـ٣٧ لتأسيس اتحاد نساء كوردستان، ونتمنى لكنّ دوام التوفيق والنجاح.

تم تأسيس اتحاد نساء كوردستان في فترة حساسة من النزوح بعد عمليات الأنفال، في خطوة شجاعة من السيدة المناضلة هيرو إبراهيم أحمد وبمساعدة السيدة كافيه سليمان ورفاقهما، وأصبح أساساً لتطوير قدرات النساء في كوردستان في المجالات السياسية والتنظيمية.

بعد الانتفاضة، كان دفاع هذه المنظمة عن نساء كوردستان بالغ الأهمية، إذ لعبت دوراً محورياً في تدريب وتأهيل العديد من الكوادر والخبراء في مختلف المجالات المهنية والديمقراطية والاجتماعية، وذلك بفضل انجاح حركة المساواة وترسيخ حقوق المرأة.

والان في مرحلة تجديد منظمتكم، فإن إرساء أسلوب تنظيمي جديد وحيوي قد بثّ الأمل في مزيد من التقدم والنجاح للحركة النسائية. ونحن على ثقة بأن عمل

اتحادكم سيمضي قدماً ويلبي متطلبات العصر.

نتمنى لكم التوفيق في المرحلة الجديدة، وتحية للنضال التقدمي لاتحاد النساء.

المكتب السياسي

للاتحاد الوطني الكوردستاني

قوباد طالباني: نجدد دعمنا لجميع الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة النساء

وجه قوباد طالباني المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال رسالة الاربعاء ٢٠٢٦/١١/٤ تهنئة بمناسبة الذكرى الـ٣٧ لتاسيس اتحاد نساء كوردستان، فيما يأتي نص الرسالة:

إلسيدات المشرفة العامة وعضوات اتحاد نساء كوردستان

بمناسبة الذكرى الـ٣٧ لتأسيس اتحاد نساء كوردستان، أتقدم إليكم وإلى جميع أعضاء اتحادكم بأحر التهاني والتبريكات.

لقد لعب اتحاد النساء عن طريق تاريخه ونضاله دوراً هاماً في الدفاع عن حقوق المرأة ومكانتها في كوردستان. وفي هذه المرحلة يُعدّ تجديد منظمتكم وتبني أفكار جديدة خطوةً هامة نحو بناء مستقبلٍ أكثر إشراقاً.

يسرّني أنكم قمتم بالعديد من الأنشطة النوعية خلال عام من العمل، والتي ستكون بدايةً موفقةً للخدمة التي ستقدمونها لنساء كوردستان في المسفتقبل.

أرجو منكم واطالبكم بأن تجعلوا من تجديدكم بدايةً جديدةً للتقرب أكثر من المطالب والاحتياجات الآنية للنساء في كوردستان، وأن تكونوا صوتاً حقيقياً وداعماً لمطالبهن وحقوقهن ومشاركتهن الفعّالة في جميع المجالات.

بهذه المناسبة، أؤكد مجدداً دعمي لاتحاد النساء ولجميع جهودكم وأنشطتكم الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة في كوردستان.

قوباد طالباني

المشرف على مكتب سكرتارية الرئيس مام جلال



ننظر بفخر واعتزاز إلى هذا التاريخ الحافل بالتضحيات والنضال

الرئيس بافل خلال استقباله الرفيق محمود سنكاوي كتب في صفحته على الفيسبوك:

من جبال كردستان وصولا إلى كرميان، عمرٌ بأكمله في خنادق الدفاع عن الأرض والشعب..

ننظر دائما بكل فخر واعتزاز إلى التاريخ الحافل بالتضحيات والنضال للرفيق محمود سنكاوي.



جلال شيخ ناجي في حوار المنامة2026-:

لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في المنطقة دون التفاهم والحوار المسؤول

أجرى جلال شيخ ناجي، رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانياري، على هامش مشاركته في حوار المنامة (IISS Manama Dialogue)، المنعقد في مملكة البحرين، سلسلة من اللقاءات والاجتماعات على مستويات استخبارية وأمنية رفيعة، وذلك في اليوم الثالث من أعمال الحوار.

وخلال مشاركته في جلسة حوارية تناولت سبل ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، استعرض رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانياري التطورات الأمنية والعسكرية في المنطقة، وطرح رؤيته بشأن ضرورة توحيد الجهود وتعزيز القيم القائمة على التعايش والتعاون المشترك، بما يسهم في حماية الاستقرار وترسيخه.

وأكد ناجي أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في المنطقة من دون التفاهم المتبادل والحوار المسؤول، مشيراً إلى أن الظروف الراهنة تضع على عاتق جميع الأطراف مسؤوليات أكبر للعمل المشترك من أجل ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط.

كما شدد على أن أمن المنطقة والعالم مسؤولية مشتركة، موضحاً أن الأحداث والأزمات الأخيرة أثبتت أن أي دولة لا تستطيع بمفردها، ومن خلال فرض استراتيجيتها الخاصة، حماية أمنها أو أمن أي منطقة في العالم.

وأضاف أن التنسيق والتعاون المشتركين يمكّنان من تجاوز التحديات، ويحولان دون تعرّض أمن بلداننا للخطر في أي ظرف من الظروف.

وأوضح جلال شيخ ناجي أن علاقاتنا الاستخبارية والأمنية وضعناها في خدمة مصالح إقليم كوردستان والعراق واستقرار بلدنا، ولم نسمح باستخدام أراضينا ضد أي طرف، بل نعمل من أجل الحفاظ، بالتعاون المشترك، على أمن المنطقة وأمننا الوطني، والعبور من تحديات المرحلة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة.



لقاءات ومباحثات الفخامة..

حراك رئاسي متعدد المسارات لتعزيز التوافق والاستقرار وبناء الدولة

تكتسب لقاءات ومباحثات فخامة رئيس الجمهورية نزار ئاميدي أهمية تتجاوز إطار اللقاءات البروتوكولية، لتقدم مؤشرات على أولويات الرئاسة في إدارة العلاقات الخارجية، وتعزيز التفاهمات الداخلية، ومتابعة الملفات الاستراتيجية للدولة.

وتكشف حصيلة لقاءات الفترة من الأول إلى الرابع من تشرين الثاني ٢٠٢٦ عن تعدد مسارات الحراك الرئاسي وتنوع موضوعاته؛ فعلى الصعيد الخارجي، برز التواصل مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، واستقبال وفد من أعضاء مجلس العموم البريطاني، بما يعكس الاهتمام بتعزيز العلاقات الثنائية وتنسيق المواقف إزاء أزمات المنطقة، وتغليب الحوار والدبلوماسية على التصعيد. وعلى الصعيد الداخلي، تناولت المباحثات مع القيادات والشخصيات السياسية أهمية توحيد الرؤى، وتوسيع الحوار الوطني، وترسيخ الثقة والتوافق بين القوى السياسية، ودعم الاستقرار ومؤسسات الدولة.

كما امتدت أجندة اللقاءات إلى ملفات حيوية تمس مستقبل العراق، من تطوير القطاع النفطي وإدارة الثروة الوطنية وحماية حقوق الأجيال القادمة، إلى دور الثقافة في بناء الإنسان وصيانة الهوية الوطنية، فضلا عن تطوير القدرات

الاستخبارية والأمنية، ورفع جاهزية الشرطة الاتحادية، وتعزيز المهنية والتنسيق المؤسسي. ولم تغب عن هذه اللقاءات قضية التنوع الديني والمجتمعي، بوصفها إحدى ركائز الهوية العراقية ومقومات وحدته الوطنية.

وتكمن القيمة التوثيقية لهذه الحوارات والمباحثات في أنها ترصد، بصورة متكاملة، طبيعة الملفات التي حضرت على طاولة رئاسة الجمهورية، ومواقف الرئيس وتوجهاته إزاء التحديات السياسية والإقليمية والاقتصادية والأمنية والثقافية. كما تشكل مادة مرجعية للباحثين والمتابعين في قراءة أولويات مؤسسة الرئاسة، وتتبع مسارات تحركها وعلاقاتها مع القوى الوطنية والشخصيات الدولية ومؤسسات الدولة، بما يحفظ سجل المواقف والاتصالات الرئاسية في مرحلة مهمة من تاريخ العراق.

مباحثات مع الرئيس المصري حول قضايا المنطقة

أجرى فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي الأحد ١ تشرين الثاني ٢٠٢٦، اتصالاً هاتفياً مع فخامة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي.

وجرى خلال الاتصال بحث العلاقات الثنائية بين البلدين والتأكيد على متانة الروابط الأخوية التي تجمع العراق ومصر وسبل تطويرها وتعزيز آفاق التعاون المشترك في مختلف المجالات، بما يخدم المصالح المشتركة ويلبي تطلعات الشعبين الشقيقين.

كما تناول الاتصال مستجدات الأوضاع في المنطقة، حيث أكد الجانبان ضرورة العمل على وقف التوترات واحتواء الأزمات ومنع اتساعها وتغليب لغة الحوار والدبلوماسية في معالجة الخلافات، بما يسهم في تجنيب المنطقة المزيد من التصعيد وعدم الاستقرار.

وشدد الجانبان على أهمية تعزيز التنسيق والتشاور العربي والإقليمي والدولي، وتوحيد الجهود الرامية إلى ترسيخ أسس السلم والاستقرار وتحقيق السلام في المنطقة.

مباحثات مع وفد من أعضاء مجلس العموم البريطاني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وفداً من أعضاء مجلس العموم البريطاني.

وجرى خلال اللقاء، بحث تعزيز العلاقات الثنائية القائمة بين العراق والمملكة المتحدة وتطوير آفاق التعاون المشترك بما يخدم مصالح البلدين والشعبين الصديقين.

وحول الأوضاع في المنطقة والتطورات التي تشهدها، أكد رئيس الجمهورية أهمية تعزيز التنسيق والتعاون الدولي من أجل إنهاء الأزمات والتوترات القائمة، وبما يضمن ترسيخ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي ويحد من تداعياتها الاقتصادية على دول المنطقة والعالم.

من جانبهم، أكد أعضاء الوفد حرص المملكة المتحدة على تعزيز علاقاتها مع العراق وتوسيع مجالات التعاون المشترك، مؤكدين أهمية العمل والتنسيق من أجل احتواء التوترات وإنهاء الأزمات التي تشهدها المنطقة بما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار.

استقبال البطريرك الأنطاكي للسريان الكاثوليك في العالم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، البطريرك الأنطاكي للسريان الكاثوليك في العالم، غبطة مار إغناطيوس يوسف الثالث يونان والوفد المرافق له.

وخلال اللقاء، أكد فخامة رئيس الجمهورية أن التنوّع الذي يتميز به العراق أسهم في إثراء هويته المجتمعية والثقافية والإنسانية، وأن الحرص على ديمومة هذا التنوع يعزز وحدة المجتمع، ويصون حرية أبنائه في ممارسة معتقداتهم، ويكفل لهم العيش بكرامة وأمان.

وأضاف فخامته أن العراقيين، على اختلاف انتماءاتهم الدينية وتنوع أطيافهم المجتمعية، شركاء في بناء الوطن وإغناء ثقافته، وأن ما قدموه من إسهامات في مختلف الميادين يعكس عمق ارتباطهم بأرض العراق وتاريخه، ويجسد دورهم في بناء حاضره ومواصلة تقدمه وازدهاره.

بدوره، أعرب غبطة البطريرك عن تقديره لمواقف فخامة رئيس الجمهورية واهتمامه بترسيخ قيم التآخي والتعايش بين العراقيين، مثمناً الجهود الرامية إلى تمتين الروابط بين مكوّنات المجتمع، وتعميق الشعور بالانتماء الوطني.

استقبال سماحة السيد عمار الحكيم

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأحد ١ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في بغداد، رئيس تيار الحكمة الوطني سماحة السيد عمار الحكيم.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع العامة في البلاد والتطورات في المنطقة، وتم التأكيد على أهمية توحيد الرؤى والمواقف وتعزيز الوحدة الوطنية، بما يسهم في ترسيخ الأمن والاستقرار وحماية المصالح العليا للبلاد.

كما جرى التأكيد على ضرورة إبعاد العراق عن الصراعات والنأي به عن الأزمات الإقليمية ودعم لغة الحوار والتفاهم في معالجتها، بما يحفظ أمن البلد واستقراره ويجنبه تداعيات التوترات في المنطقة.

وأكد الجانبان أهمية دعم الحكومة ومساندة جهودها في تنفيذ برامجها وخططها الرامية إلى تحسين مستوى الخدمات الأساسية ومعالجة المشكلات التي تواجه المواطنين وتلبية احتياجاتهم، بما يعزز ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويدعم مسيرة التنمية في البلاد.

استقبال رئيس تحالف النهج الوطني

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، رئيس تحالف النهج الوطني الدكتور عبد الحسين الموسوي.

واستعرض اللقاء تطورات المشهد العام في البلاد، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية أهمية توسيع مساحات الحوار الوطني، وتعزيز الثقة بين القوى السياسية، وصولاً إلى تفاهمات تؤسس لشراكة وطنية مسؤولة.

وأضاف فخامته أن توحيد الجهود والعمل بروح المسؤولية المشتركة يشكلان السبيل الأمثل لمواجهة التحديات، وترسيخ الاستقرار السياسي، ودعم بناء مؤسسات الدولة، بما يلبي تطلعات المواطنين.

من جانبه، ثمّن رئيس تحالف النهج الوطني مساعي فخامة رئيس الجمهورية في دعم التوافق الوطني، مؤكداً حرص التحالف على إيجاد تفاهمات تفتح آفاقاً أوسع للعمل المشترك بين القوى الوطنية وتنعكس إيجابًا على واقع البلد.

أهمية تطوير القطاع النفطي وتعظيم الاستفادة من الثروة الوطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الاثنين ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، وزير النفط السيد باسم محمد العبادي.

وجرى خلال اللقاء، بحث واقع القطاع النفطي في البلاد والخطط الرامية إلى زيادة الإنتاج ودعم الاستثمار في الثروات الطبيعية، حيث أكد السيد الرئيس أهمية تطوير القطاع النفطي وتعظيم الاستفادة من الثروة الوطنية من خلال تحديث البنية التحتية، وتنمية القدرات الإنتاجية وتحسين كفاءة المصافي والصناعات التحويلية وبما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد ويدعم تنويع الاقتصاد العراقي.

كما أشار السيد الرئيس إلى ضرورة اعتماد رؤية استراتيجية بعيدة المدى لإدارة الثروة النفطية، والاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة حفاظا على حقوق الأجيال القادمة وتعزيزا لمكانة العراق في أسواق الطاقة.

من جانبه، استعرض السيد وزير النفط أبرز الخطط والمشاريع التي تعمل عليها الوزارة، والجهود المبذولة لتطوير القطاع النفطي، معرباً عن تقديره لاهتمام فخامة رئيس الجمهورية بملفات الطاقة والاقتصاد الوطني.

أهمية دور وزارة الثقافة في بناء الإنسان وتعزيز الهوية الوطنية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الإثنين ٢ تشرين الثاني ٢٠٢٦ في قصر السلام ببغداد، وزير الثقافة الدكتور ياسين العيثاوي.

وخلال اللقاء، هنأ السيد الرئيس الوزير بمناسبة تسنّمه مهام منصبه الجديد، متمنياً له التوفيق والنجاح في أداء مسؤولياته، مؤكداً أهمية الدور الذي تضطلع به وزارة الثقافة في بناء الإنسان، وتعزيز الوعي الوطني، وترسيخ قيم المواطنة والتسامح، بما يسهم في صون الهوية الوطنية والحفاظ على التنوع الثقافي والحضاري الذي يزخر به العراق.

وشدد فخامة الرئيس ئاميدي على ضرورة الاهتمام بتطوير الأنشطة والفعاليات الثقافية والفنية والأدبية التي تعكس مكانة العراق ودوره في نشر العلم والمعرفة، لافتاً إلى ضرورة رعاية الأدباء والاهتمام بمؤلفاتهم ونتاجاتهم الفكرية والأدبية، بما يضمن استمرار عطائهم وإسهامهم في إثراء المشهد الثقافي العراقي.

بدوره، أعرب وزير الثقافة عن شكره وتقديره لفخامة رئيس الجمهورية على اهتمامه بالشأن الثقافي في البلاد، مؤكداً حرص الوزارة على تطوير عملها والارتقاء بأدائها من خلال تنفيذ برامج ومشاريع ثقافية وفنية وأدبية تسهم في دعم الطاقات الإبداعية، ورعاية المثقفين والأدباء، وتعزيز حضور العراق على المستويين العربي والدولي.

أهمية تطوير العمل الاستخباري والأمني وتوظيف التكنولوجيا المتطورة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الأربعاء ٤ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، مدير عام الاستخبارات والأمن في وزارة الدفاع اللواء بكر محمد أمين.

وفي مستهل اللقاء هنأ السيد الرئيس اللواء بكر محمد أمين بمناسبة تسنّمه منصب مدير عام الاستخبارات والأمن، متمنياً له النجاح والسداد في أداء مهامه ومسؤولياته.

وأكد فخامة الرئيس ئاميدي ضرورة تسخير جميع الإمكانات والجهود من أجل تثبيت دعائم الأمن والاستقرار، إلى جانب مواكبة التطورات التقنية وتوظيف التكنولوجية الحديثة في تطوير العمل الاستخباري والأمني، والارتقاء بأدائه على أساس المهنية والتخصص والكفاءة، مشيراً إلى ضرورة التنسيق والتعاون بين السلطات والمؤسسات المعنية، بما يخدم المصلحة العامة ويعزز السلم المجتمعي ويصون المكتسبات المتحققة.

بدوره، أكد اللواء بكر محمد أمين حرص المديرية على مواصلة تطوير قدراتها الاستخبارية والأمنية، وتعزيز أدائها المهني، وتكثيف جهودها لتحقيق الأهداف الوطنية في حماية أمن البلاد واستقرارها.

كفاءة الشرطة الاتحادية وجاهزيتها ركيزتان أساسيتان لحفظ أمن البلاد واستقرارها

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، قائد قوات الشرطة الاتحادية الفريق الركن محمد قاسم الفهد.

وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية في البلاد وواقع عمل قوات الشرطة الاتحادية والخطط الموضوعة لتطوير قدراتها ورفع مستوى جاهزيتها، حيث أكد السيد الرئيس أن كفاءة قوات الشرطة الاتحادية وجاهزيتها تمثلان ركيزتين أساسيتين لحفظ أمن البلاد واستقرارها، مشيراً إلى أهمية مواصلة تطوير أدائها والارتقاء بإمكاناتها المهنية والفنية، وضرورة الالتزام بالقانون واحترام حقوق المواطنين، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين التشكيلات الأمنية.

من جانبه، استعرض الفريق الركن محمد قاسم الفهد طبيعة عمل قوات الشرطة الاتحادية والإجراءات المتخذة لتنفيذ واجباتها والجهود المبذولة لتطوير قدراتها وفق الخطط المعتمدة.

تسليم اوراق الاعتماد الى سفير العراق لدى الجزائر

استقبل فخامة رئيس الجمهورية السيد نزار ئاميدي، الثلاثاء ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٦، في قصر السلام ببغداد، السفير أسامة محمد الراوي، وسلّمه أوراق اعتماده سفيراً لجمهورية العراق لدى الجزائر.

وأكد السيد الرئيس، خلال اللقاء، أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين العراق والجزائر، وتوسيع آفاق التعاون، وتنسيق المواقف والتشاور بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في ترسيخ الاستقرار وإرساء السلام إقليمياً ودولياً.

كما شدد رئيس الجمهورية على أهمية الدور الذي تضطلع به السفارات والبعثات الدبلوماسية العراقية في رعاية المصالح الوطنية، وترسيخ حضور العراق على الساحة الدولية، فضلاً عن الاهتمام بشؤون أبناء الجالية العراقية وتقديم الخدمات اللازمة لهم، متمنياً للسفير النجاح والتوفيق في أداء مهامه الجديدة.

بدوره، أعرب السفير أسامة محمد الراوي عن حرصه على تمثيل العراق بما يليق بمكانته ودوره المحوري في المنطقة، والعمل على توطيد العلاقات الثنائية بين البلدين، إضافة إلى تعزيز التواصل مع أبناء الجالية العراقية، ورعاية شؤونهم وتلبية احتياجاتهم.



الاتحاد الوطني يجدد دعمه لمطالب أهالي كركوك ويدعو لحفظ الأمن

وجّه آسو مامند، عضو المكتب السياسي مسؤول تنظيمات كركوك- صلاح الدين للاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٦/١١/٢ رسالةً إلى أهالي محافظة كركوك، أبدى فيها حرص الاتحاد الوطني الشديد على معيشة المواطنين ورفضه تحميلهم أعباء مالية إضافية.

وأكد آسو مامند رفضه القاطع لأي مساس بقوت ومعيشة المواطنين، مطالباً الجهات المعنية باتخاذ إجراءات سريعة وفورية لخفض أسعار أمبيرات المولدات الأهلية في عموم محافظة كركوك، مشيراً إلى أن المواطنين لم يعودوا قادرين على تحمل المزيد من الأعباء المعيشية في ظل الظروف والاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

وفي ختام رسالته، دعا آسو مامەند «أهالي كركوك الأعزاء إلى الحفاظ على الاستقرار والأمن»، مجدداً التأكيد على «الوقوف إلى جانبهم ودعمهم بشتى السبل لتجاوز هذه التحديات».

وكانت بعض أحياء مدينة كركوك شهدت مساء الأحد، تظاهرات للمطالبة بخفض تسعيرة المولدات الأهلية في المدينة، حيث تم تحديد سعر الأمبير الواحد لهذا الشهر بـ ١٨ ألف دينار.



السليمانية تجمع خبراء العالم لرسم ملامح مستقبل أكثر أماناً للأطفال والشباب

احتضنت مدينة السليمانية أعمال المؤتمر العلمي الدولي حول الأطفال والشباب، الذي نظمته منظمة حماية الطفل في كوردستان بالتعاون مع جامعة السليمانية، بمشاركة خبراء دوليين وأكاديميين وناشطين ومهتمين بحقوق الأطفال، لمناقشة التحديات التي تواجه الأجيال الجديدة وسبل حماية حقوقها ورسم مستقبل أكثر أماناً لها.

وشهد المؤتمر جلسات حوارية بمشاركة شخصيات أكاديمية واجتماعية ودولية، ركزت على أهمية إشراك الأطفال والشباب في القرارات المتعلقة بمستقبلهم، وتوفير بيئة آمنة تضمن حقوقهم وتتيح لهم فرص التعلم والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

وفي إحدى الجلسات، أكدت السيدة شاناز إبراهيم أحمد أن حماية حقوق الأطفال لا تقتصر على القرارات الحكومية والوعود السياسية، بل تمثل مسؤولية جماعية تتطلب تضافر جهود المؤسسات والأفراد، مشددة على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة لنشأة الأجيال الجديدة وحمايتها من تداعيات

الأزمات والحروب، فضلاً عن اعتماد الكفاءات في تولي المناصب والمسؤوليات الحكومية.

من جانبها، شددت الأميرة بسمة بنت طلال، سفيرة النوايا الحسنة للتنمية البشرية لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أهمية العمل المشترك لتوفير بيئة آمنة للأطفال والشباب، وتعزيز مشاركتهم في صياغة مستقبلهم، بما يمكّنهم من اتخاذ قراراتهم بثقة.

كما أكدت رئيسة منظمة حماية الطفل في كوردستان، سارا لطيف رشيد، ضرورة الإصغاء إلى مطالب الأطفال وآرائهم، والاستناد إلى البحوث العلمية في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم.

وتخللت المؤتمر جلسة خاصة شارك فيها أطفال وشباب من أعمار مختلفة تحت عنوان «مستقبلنا رسالتنا.. الأطفال يضعون القواعد المتعلقة بهم»، طرحوا خلالها رؤاهم وتطلعاتهم، مؤكدين أهمية احترام حقوقهم وإشراكهم في القرارات التي تخصهم، وتوفير الحماية لهم من العنف، إلى جانب الاهتمام بالبيئة التي ينشؤون فيها.

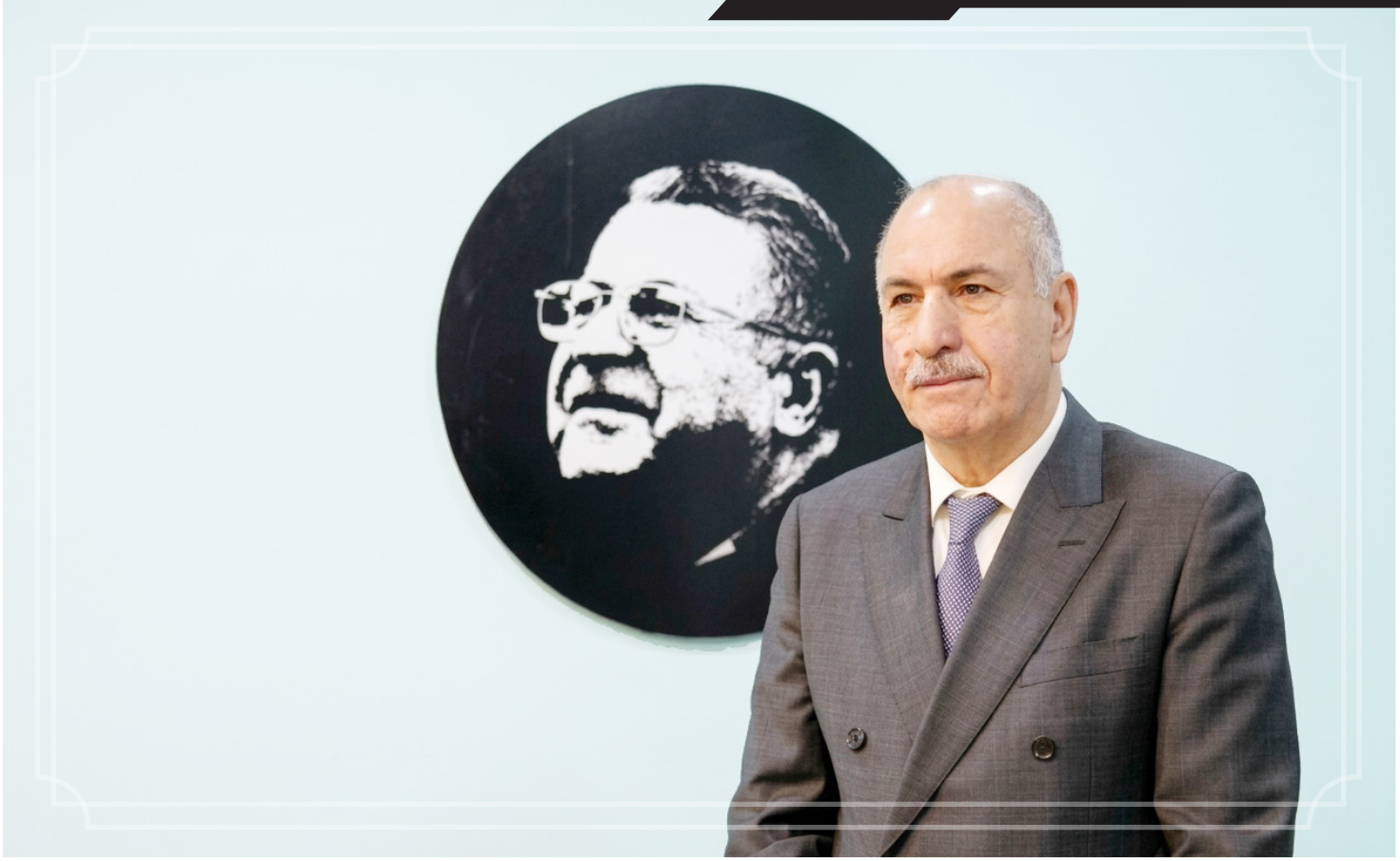
متحف زاموا يطلع الأميرة بسمة بنت طلال على الإرث الثقافي والفكري الكوردي

الى ذلك و ضمن مساعي حفظ الذاكرة التاريخية والتعريف بالإرث الثقافي والفكري الكوردي، استقبلت شاناز إبراهيم أحمد، في مكتبها الخاص بمدينة السليمانية، الأميرة بسمة بنت طلال، حيث بحث الجانبان سبل تعزيز الروابط التاريخية والثقافية وتوسيع آفاق التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

وشكلت الثقافة ودورها في بناء جسور التواصل بين المجتمعات محوراً مهماً للقاء، إذ جرى التأكيد على أهمية منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في دعم الحراك الثقافي والتنموي، وتعزيز حضور المبادرات التي تسهم في الحفاظ على الهوية والتراث وتطويرهما، ولاسيما في ظل التحديات والأزمات التي تواجه المؤسسات المعنية.

وفي محطة ثقافية بارزة، زارت الأميرة بسمة بنت طلال، برفقة شاناز إبراهيم أحمد، متحف زاموا، واطلعت على جوانب من الأرشيف التاريخي والفكري للأستاذ إبراهيم أحمد، وما يوثقه من محطات في مسيرته السياسية والنضالية، بوصفه إحدى الشخصيات الكوردية البارزة في تاريخ الشرق الأوسط.

وتأتي الزيارة لتسلط الضوء على أهمية الأرشيف بوصفه ذاكرة حية تحفظ تاريخ الشخصيات الوطنية وإسهاماتها الفكرية والسياسية، فضلاً عن دوره في تعزيز الدبلوماسية الثقافية وفتح آفاق للتعريف بالتاريخ والثقافة الكورديين على المستويين الإقليمي والدولي.



عماد أحمد:

نكبر التفاصيل، ونُصغّر الوطن

*ترجمة: نرمين عثمان محمد / عن صحيفة كوردستاني نوى

كلما أطبق صخب اليوم على رأسي وقلبي، يعود بي الذاكرة والحنين إلى(جەلەوە) وأيام الطفولة، إلى ذلك العالم الذي كان فيه زقاقٌ واحدٌ وطناً، ولعبةٌ واحدةٌ كل أحلامنا، كانت كرةٌ أو كلمةٌ واحدة تكفي لننفعل و نختلف، فَيَدَّعي كلٌّ منا أنه صاحب الحق، وننتظر أن يبادر الآخر بخطوة الصلح، كانت اللعبة تتوقف ويصبح

الزقاق أضيقاً في أعيننا، لكن قلب الطفل لم يكن يتسع للحقد، فما يلبث الخلاف أن يصغر ويستعيد الزقاق اتساعه، لأننا كنا نعلم أنه لا يمكن اللعب وحيداً.

هذا الصباح، وقبل أن أفتح نافذة غرفتي، فتحت نافذة هاتفي، فامتلاءت غرفتي بالضجيج ، حيث تُقابل الإشاعة بشتيمة، ويحاول كل فرد أن يرتفع بذاته عبر تسطيح الآخر، تساءلت في نفسي: لقد كبرنا، فلماذا ضاقت قلوبنا أكثر؟ كيف لا نزال نتصارع على الكرة وننسى الزقاق؟

وفي غمرة ذلك الصخب، يبدو مصير الشعب والوطن طفلاً ضائعاً لا يبحث عنه أحد، نحول كلمةً، أو صورةً، أو خطأً فردياً إلى مادة لأيام من الجدل، بينما يبقى الخبز، والعمل، والعدالة، والوحدة، ومستقبل الأجيال على الهامش، نضخم التفاصيل لدرجة تختفي معها معالم الوطن من خلفها، تذكرت ضفاف نهر (ألوند)، فحجر صغير يصنع دوائر واسعة على سطح الماء، ثم تتلاشى الدوائر ويمضي النهر في طريقه. ونحن أيضاً نلقي كل يوم بحجر في حياة بعضنا البعض لنحصي دوائرها حتى المساء،دون أن نسأل إلى أين يمضي النهر وكم تبقى فيه من الماء.

في ظل واقع يغلي بالحقد والخصومة، يُنظر إلى النداء بالسلام على أنه ضعف، ويُحاط طلب الحوار بالشك، وفي قطاع من وسائل التواصل الاجتماعي، يتحول الشتم إلى بطولة وتأخذ الإشاعة مكان الدليل، وتضيع الكلمة الهادئة تحت نبرات الصراخ، لكني لستُ بمعزل عن هذا الاختبار، فإذا جرني حقدُهم إلى الشتم والإشاعة، فلن أكون قد أضفت سوى صوت جديد إلى ذلك الضجيج،النار لا تُطفأ بالنار، وبكسر كرامة بعضنا البعض لا نصون كرامة الوطن.

النقد ضرورة والمحاسبة حق للناس، وقد يكون الخطأ البسيط مؤشراً على مشكلة كبيرة، لكن يجب أن نتساءل: أي خطأ تُصححه هذه المشاحنات؟ وأي حق تُعيده؟ شعب يكرس كل طاقاته للرد المتبادل، ماذا يتبقى له لبناء مستقبله؟

وضعت هاتفي جانباً وفتحت نافذة روحي، فوقع نور الصباح على عقلي ووجداني، وفي تطبيق الملاحظات بهاتفي كتبتُ الآتي: في زمن الطفولة، كنا نتعلم المصالحة لكي تستمر اللعبة، واليوم نحن بحاجة إلى ذلك الدرس من أجل مستقبل أطفالنا، فلنحذر من تضخيم التفاصيل لدرجة لا يجد فيها الوطن متسعاً في قلوبنا،إذا اقتلع كل واحد منا حجراً من جدار بيتنا المشترك وضربه برأس أخيه، فلن يبقى غداً سقف يلجأ تحته أطفالنا.

> **فلنحذر من تضخيم التفاصيل لدرجة لا يجد فيها الوطن متسعاً في قلوبنا**

ولإثراء المقالة، أضاف صديق عزيز هذه الأسطر الختامية،(تعالوا نجعل الوطن واحة زاهية للحياة، ولنستلهم من هذه الأبيات الشامخة للشاعر الكبير هيمن، والذي يحمل في طياته حكمة وموعظة ودرساً عظيماً يعلو فوق كل اعتبار:

في خضم الأفراح وأوقات الرقص والهناء،
في لحظات البهجة والضحك والسرور،
وفي مجالس العزاء والدموع والأحزان،
أنت دائماً في خاطري ووجداني دائما ياوطني).



د.فيصل علي:

السليمانية... تاريخ لا تشوّهه الأصوات العابرة، وذاكرة لا تمحوها حملات التشويه

ليست السليمانية مدينة طارئة على التاريخ، وليست اسماً يمكن أن تنال منه بعض الأصوات التي تحاول، بدوافع سياسية أو حسابات ضيقة، الانتقاص من مكانتها أو تشويه إرثها. فهذه المدينة التي تأسست عام ١٧٨٤، واحتضنت إمارة بابان، وكانت عاصمة لمملكة كردستان في عهد الشيخ محمود الحفيد، واحتضنت أجيالاً من الشعراء والمفكرين والمناضلين، أكبر من أن تختصرها حملات التشويه، وأعمق من أن تنال من تاريخها محاولات التزوير أو الانتقاص.

إن تاريخ السليمانية ليس ملكاً لحزب سياسي، ولا حكراً على شخصية أو تيار، وليس مادة قابلة للتصرف وفق المزاج السياسي لهذا الطرف أو ذاك. إنه تاريخ مجتمع بأكمله، صنعته أجيال من أبنائها، وشارك في صياغته العلماء والشعراء والمثقفون والعمال والفلاحون والطلبة والمناضلون، وامتدت آثاره إلى مختلف أنحاء كردستان والعراق.

ومن المؤسف أن نرى بين الحين والآخر أصواتاً تتعامل مع تاريخ المدن بعقلية الخصومة السياسية، فتحاول أن تحول الخلافات الراهنة إلى وسيلة للطعن في الماضي، وكأن الاختلاف مع حزب أو قيادة أو تجربة سياسية يمنح صاحبه الحق في إنكار تاريخ مدينة كاملة أو التقليل من تضحيات أهلها.

إن من حق أي مواطن أن ينتقد أداء حكومة السليمانية أو أحزابها أو مؤسساتها، ومن حقه أن يختلف مع أي قيادة

> السليمانية ستظل جزءا أصيلا من الذاكرة الوطنية الكردية والعراقية

سياسية، وأن يناقش الأخطاء والإخفاقات بكل صراحة. لكن هناك فارقاً كبيراً بين النقد السياسي المشروع وبين استهداف الذاكرة التاريخية لمدينة لها مكانتها ودورها في مسيرة شعب بأكمله.

فالسليمانية ليست حزباً حتى تُحاسب بحسابات الأحزاب، وليست سلطة سياسية حتى تختزل في أخطاء الحكومات، بل هي تاريخ وثقافة وهوية وذاكرة جماعية.

ألم تكن السليمانية مركزاً لإمارة بابان التي تركت بصمتها في تاريخ كردستان؟ ألم تكن عاصمة للشيخ محمود الحفيد الذي واجه النفوذ البريطاني ورفع مطالب شعبه في مرحلة بالغة التعقيد؟ ألم تكن حاضنة للحركة الأدبية والصحفية الكردية، ومنطلقاً لأفكار ومشاريع سياسية وثقافية تركت أثرها في تاريخ المنطقة؟

ألم تكن المدينة في طليعة المدن التي انتفضت عام ١٩٩١ ضد نظام الاستبداد، وقدّم أبناؤها تضحيات كبيرة في سبيل إنهاء سلطة القمع وفتح صفحة جديدة في تاريخ كردستان.

هذه ليست شعارات عاطفية، ولا ادعـاءات تصنعها الرغبات السياسية، بل محطات تاريخية موثقة، يمكن الرجوع إليها ودراستها ومناقشتها، بعيداً عن الأهواء والمواقف المسبقة.

وليس من الإنصاف أيضاً أن ننسب تاريخ السليمانية إلى جهة سياسية واحدة، مهما كان دور تلك الجهة في مرحلة من المراحل. فالمدينة أوسع من جميع الأحزاب، وتاريخها أقدم من التنظيمات السياسية المعاصرة، ومساهماتها الثقافية والوطنية شارك في صنعها أبناء من اتجاهات وتيارات مختلفة.

إن احترام تاريخ السليمانية لا يعني تقديس تجاربها السياسية، ولا التغاضي عن أخطائها، ولا منع النقد أو الاختلاف. على العكس، فإن المدينة التي أنجبت هذا العدد من المثقفين وأصحاب الرأي تستحق نقاشاً حراً ومسؤولاً، لا خطاباً يقوم على الإلغاء والتشويه.

أما أولئك الذين يعتقدون أن بإمكانهم الانتقاص من مدينة بحجم السليمانية عبر منشور أو تصريح أو خطاب متشنج، فعليهم أن يدركوا أن المدن لا تُقاس بما يقال عنها في لحظة خصومة، وإنما بما قدمته عبر تاريخها من إسهامات وتضحيات وما تركته في ذاكرة الأجيال.

إن السليمانية ستظل جزءاً أصيلاً من الذاكرة الوطنية الكردية والعراقية، وستبقى مدينة الشعراء والمثقفين والـثـورات والحراك السياسي، بصرف النظر عن تغير الحكومات والقيادات والتحالفات.

ولذلك، فإن الرد الحقيقي على محاولات التشويه ليس الدخول في سجالات عقيمة، بل التمسك بالحقيقة التاريخية، وتقديم الوثائق، وتعريف الأجيال بتاريخ مدينتهم، والتمييز بين الاختلاف السياسي والعداء للذاكرة الوطنية.

فمن حق الجميع أن يختلفوا مع السليمانية سياسياً، ومن حقهم أن ينتقدوا تجاربها ومؤسساتها، لكن ليس من حق أحد أن يصادر تاريخها أو ينكر تضحيات أبنائها أو يتعامل مع إرثها وكأنه تفصيل عابر في تاريخ كردستان.

السليمانية أكبر من الأحزاب، وأعمق من الخصومات، وأبقى من الأصوات التي تعلو اليوم ثم تخفت غداً.

إن المدن العريقة لا تحتاج إلى شهادة من أحد كي تثبت مكانتها؛ فتاريخها يشهد لها، وأجيالها تحفظ ذاكرتها، وما تركته من أثر في مسيرة شعبها سيبقى حاضراً مهما تعددت محاولات التشويه.

ومن لا يحترم تاريخ المدن، لن يستطيع أن يفهم حاضرها، ومن يحاول تشويه ذاكرة الأجيال، لن ينجح في محو ما صنعته تلك الأجيال بجهدها وبتضحياتها.



بلند أومري :

الصراعات العميقة في الشرق الأوسط والدور الاستراتيجي للكرد

*مركز روج افا للدراسات الاستراتيجية

يشهد الشرق الأوسط تحولات عميقة تتجاوز حدود الصراعات العسكرية المباشرة، لتشمل إعادة تشكيل موازين القوى، وإعادة تعريف التحالفات، والتنافس على النفوذ، والصراع على هوية الدولة وشكل النظام السياسي في المنطقة. وفي هذا السياق، لا يمكن النظر إلى القضية الكردية بوصفها قضية قومية محصورة في حدود جغرافية محددة، بل ينبغي فهمها باعتبارها قضية سياسية واستراتيجية تتقاطع مع ملفات الأمن الإقليمي، ومستقبل الدولة الوطنية، والعلاقات بين القوى الإقليمية والدولية.

وتنبع أهمية الكرد من عدة عوامل، ومنها موقعهم الجغرافي عند تقاطع المصالح التركية والإيرانية والعراقية والسورية، امتلاكهم تجارب سياسية وإدارية وأمنية متفاوتة في أجزاء كردستان، دور القوى الكردية في التحولات التي شهدتها المنطقة، ولا سيما في مواجهة تنظيم داعش وقدرتهم على التأثير في مستقبل الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة. لكن هذه العوامل لا تتحول تلقائياً إلى قوة استراتيجية.

فالموقع الجغرافي قد يكون مصدر نفوذ، كما قد يتحول إلى مصدر تهديد، والتجارب السياسية قد تفتح آفاقاً جديدة، لكنها قد تصبح عرضة للضغوط إذا افتقرت إلى رؤية مشتركة ومؤسسات مستقرة.

وهنا فأن التحولات الإقليمية تفرض على القوى الكردية تطوير قدرتها على بناء علاقات متعددة تحفظ مصالحها وتوسع هامش استقلال قرارها السياسي.

التحديات الاستراتيجية التي تواجه الكرد

تتعامل الدول الإقليمية مع المسألة الكردية انطلاقاً من حساباتها الأمنية والسياسية الخاصة، وقد تتقاطع مصالحها في منع نشوء ترتيبات كردية تعتبرها تهديداً لمصالحها، رغم اختلافها في ملفات أخرى. وهذا يفرض على القوى الكردية فهم طبيعة المصالح الإقليمية، والتمييز بين الخلافات المؤقتة والتغيرات الاستراتيجية طويلة الأمد.

ومن جهة أخرى يمثل تشتت القرار السياسي وتعدد المرجعيات الحزبية أحد أبرز مصادر الضعف.

فالتباين في الرؤى بين القوى الكردية لا يؤدي بالضرورة إلى الضعف، لكن غياب آليات إدارة الخلاف يحول التعددية إلى تنافس يستنزف الموارد ويحد من القدرة على التأثير وهناك الاعتماد المفرط على القوى الدولية، في وقت تُظهر فيه التجارب الإقليمية أن الشراكات الدولية تقوم على تقاطع المصالح، فهي ليست ضمانة دائمة لتحقيق الأهداف الكردية وتؤكد التحولات في سوريا والعراق أهمية عدم الخلط بين التعاون الأمني مع قوة دولية وبين وجود التزام سياسي دائم بحماية المصالح الكردية.

وكذلك لا يمكن بناء موقع استراتيجي مستدام من دون مؤسسات فعالة، وشرعية شعبية، واقتصاد قادر على الصمود، وعلاقة متوازنة بين السلطات والمجتمع. ومن التحديات أيضا هو أنه في سوريا والعراق وتركيا وإيران، ترتبط القضية الكردية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمسائل المواطنة، والاعتراف بالهوية القومية، وتوزيع السلطات، واللامركزية، والحقوق السياسية والثقافية. ومن هنا، فإن مستقبل الكرد لا يتوقف على موازين القوى وحدها، بل يتأثر أيضاً بقدرتهم على تقديم تصورات سياسية قابلة للتطبيق تحظى بقبول شعبي وشرعية قانونية.

ما المطلوب لتعزيز الاستعداد التنظيمي الكردي؟

إن تعزيز الاستعداد الكردي يبدأ من بناء قوة سياسية ومؤسساتية قادرة على التعامل مع المتغيرات، وليس من مجرد ردود الفعل على الأزمات. منها بناء حد أدنى من التوافق الاستراتيجي فليس المطلوب توحيد جميع الأحزاب الكردية ضمن تنظيم واحد، بل الاتفاق على مجموعة من الثوابت المشتركة، تشمل: حماية الحقوق القومية والسياسية والثقافية للكرد، رفض التمييز والإقصاء والتهجير، دعم الحلول السياسية التي تضمن الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية، احترام التعددية السياسية وحق الاختلاف وتطوير آليات مشتركة للتشاور في القضايا المصيرية.

ويمكن ترجمة ذلك إلى إطار حوار كردي مستدام، يضم القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، ويعمل على إدارة الخلافات ومنع تحولها إلى صراعات داخلية. كما تحتاج التجارب السياسية الكردية إلى مراجعة مؤسساتية مستمرة، تشمل تقييم الأداء، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وإشراك الكفاءات الشابة والنسائية والانتقال من القرارات المرتجلة إلى التخطيط الاستراتيجي المبني على تحليل السيناريوهات، وتقدير المخاطر، وتحديد الأولويات.

كما أصبح الإعلام جزءاً أساسياً من الصراعات السياسية المعاصرة. ولذلك، تحتاج القوى الكردية إلى مؤسسات بحثية وإعلامية قادرة على إنتاج المعرفة، وتحليل السياسات الإقليمية، ومواجهة التضليل بالمعلومات الموثوقة ويشمل ذلك: تطوير مراكز الدراسات الاستراتيجية، إعداد دراسات دورية عن التحولات الإقليمية، بناء شبكات تواصل مع الجامعات ومراكز الأبحاث الدولية، تطوير خطاب سياسي يستند إلى الوقائع والحجج القانونية وتعزيز التواصل مع الرأي العام العربي والإقليمي والدولي. والهدف هو الانتقال من موقع المتلقي للتطورات إلى موقع المشارك في تفسيرها والتأثير

في النقاشات المتعلقة بمستقبل المنطقة، الى جانب الاستعداد الأمني والعسكري ضمن إطار دفاعي ومؤسساتي وهنا تقتضي التمييز بين بناء منظومة دفاعية مسؤولة وبين الانخراط في سباقات تسلح أو صراعات إقليمية قد تفرض على الكرد تكاليف تفوق قدرتهم على التحمل.

المستوى الاستراتيجي العام:

ينبغي أن تكون حماية السكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية أولوية في أي تصور للأمن، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، كما يساعد وضوح المسؤوليات، وخضوع المؤسسات الأمنية والعسكرية لسلطات قانونية ومساءلة مدنية، على الحد من الازدواجية والتنافس الداخلي، وتعزيز الثقة المجتمعية، ومن المهم تجنب تحويل المناطق الكردية إلى ساحات لتصفية الحسابات بين القوى الإقليمية والدولية، لأن ذلك قد يجعل المصالح المحلية رهينة لأجندات خارجية متغيرة ويشمل الاستعداد الأمني أيضاً حماية المرافق الحيوية، واستمرارية الخدمات، والاستجابة للكوارث، والتعامل مع النزوح والأزمات الإنسانية، وضمان أمن المؤسسات المدنية. ولا يمكن تحقيق استقرار طويل الأمد عبر الأدوات الأمنية وحدها فالحلول السياسية التي تعالج أسباب الصراع، وتحمي الحقوق، وتؤسس لعلاقات مستقرة بين المكونات، تشكل عنصراً أساسياً في تقليل التهديدات. أي أن القوة الدفاعية لا تُقاس بالإمكانات العسكرية وحدها، بل كذلك بقدرة المؤسسات على منع التصعيد، وحماية المجتمع، والحفاظ على الاستقرار، وتجنب القرارات التي تجر البلاد إلى مواجهات غير محسوبة. ومن الناحية الجغرافية يتمتع الكرد بموقع جغرافي يربط بين أسواق وطرق تجارية ومناطق ذات أهمية سياسية وأمنية. لكن الاستفادة من هذا الموقع تتطلب الانتقال من منطق الجغرافيا المفروضة إلى منطق المصالح المتبادلة من خلال تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف الأطراف، دعم مشروعات النقل والطاقة التي تحقق منافع متبادلة، الاستثمار في التعليم والتكنولوجيا والموارد البشرية، تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب وحماية الاستقرار، بناء علاقات سياسية متوازنة مع القوى الدولية والإقليمية وتجنب الارتهان لطرف واحد أو تحويل التنافس بين القوى الكبرى إلى أساس وحيد للسياسة الكردية. وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة في ظل التحديات التي تواجه إقليم كردستان العراق، والتحولات المتعلقة بمستقبل الإدارة الذاتية في شمال شرقي سوريا، والتفاعلات بين تركيا وإيران والعراق.

ما الفرص المتاحة أمام الكرد؟

رغم التحديات، تتيح التحولات الإقليمية فرصاً يمكن الاستفادة منها إذا توافرت رؤية سياسية واضحة.

الفرصة الأولى: إعادة صياغة القضية الكردية بوصفها قضية ديمقراطية وحقوقية. حيث إن ربط الحقوق القومية بمبادئ الديمقراطية والمواطنة المتساوية والعدالة الدستورية يتيح توسيع دائرة التضامن مع القضية الكردية، ويحد من محاولات تصويرها بوصفها تهديداً للمجتمعات الأخرى.

الفرصة الثانية: تعزيز الشراكات مع المكونات الأخرى. حيث إن بناء تفاهمات مع العرب والسريان والآشوريين وغيرهم من مكونات المنطقة يمكن أن يشكل أساساً لشراكة سياسية واجتماعية أكثر استدامة، خصوصاً في سوريا.

الفرصة الثالثة: تطوير نموذج سياسي وإداري قابل للاستمرار. حيث إن نجاح المؤسسات في تقديم الخدمات، وتحقيق العدالة، وضمان المشاركة السياسية، وحماية التعددية، يعزز شرعيتها وقدرتها على التفاوض بشأن مستقبلها الدستوري.

الفرصة الرابعة: الاستفادة من التنافس الدولي دون الوقوع في التبعية. حيث يمكن للقوى الكردية توسيع علاقاتها الدولية، لكن ينبغي أن تقوم هذه العلاقات على المصالح المتبادلة والاتفاقات الواضحة، مع إدراك أن الدعم الخارجي قد يتغير عندما تتغير أولويات الدول.

الفرصة الخامسة: توحيد الجهد الدبلوماسي والإعلامي. حيث إن تقديم خطاب سياسي متماسك، مدعوم بالوثائق والحجج القانونية، يمكن أن يعزز حضور القضية الكردية في النقاشات الدولية المتعلقة بمستقبل الشرق الأوسط.

نحو استراتيجية كردية متكاملة

إن التعامل مع التحولات الراهنة يتطلب بناء استراتيجية تجمع بين خمسة أبعاد:

البعد السياسي: التوافق على الثوابت وإدارة الخلافات وتعزيز وحدة الموقف.

البعد التنظيمي: تطوير المؤسسات والمساءلة والتخطيط ورفع كفاءة صنع القرار.

البعد: الأمني: حماية المدنيين والاستقرار وسيادة القانون والتقليل من المخاطر الأمنية.

البعد الدبلوماسي: تنويع العلاقات وبناء الشراكات وتوسيع هامش المناورة.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: تطوير الموارد البشرية والخدمات والتنمية وتعزيز الصمود والاستقلالية

ويجب ألا تبقى هذه الأبعاد منفصلة؛ فالتقدم في أحدها لا يعوض بالضرورة الإخفاق في الأبعاد الأخرى. إذ لا يمكن للدبلوماسية أن تعوض بصورة دائمة غياب التوافق الداخلي، كما لا يمكن للقوة الأمنية وحدها أن توفر الشرعية السياسية أو تحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

النتيجة

إن التحدي الأساسي أمام الكرد في المرحلة الراهنة لا يتمثل فقط في مواجهة التهديدات، بل في تطوير القدرة على التأثير في البيئة التي تنتج هذه التهديدات. ففي الشرق الأوسط، حيث تتغير التحالفات وتتصادم المصالح، لا يكفي أن يمتلك أي شعب موقعاً جغرافياً مهماً أو قوة سياسية أو أمنية مؤثرة؛ بل يحتاج إلى مؤسسات مستقرة، ورؤية مشتركة، وقدرة على إدارة التناقضات، وشبكة علاقات تقوم على المصالح المتبادلة. ومن هنا، فإن الأولوية الاستراتيجية للكرد ينبغي أن تتمثل في تحويل التعدد السياسي إلى قوة تفاوضية، والموقع الجغرافي إلى مصالح اقتصادية مشتركة، والتجربة الإدارية إلى نموذج قابل للاستمرار، والعلاقات الدولية إلى شراكات لا إلى تبعية. أما الاستعداد للمستقبل، فيقتضي الجمع بين الواقعية السياسية والتمسك بالحقوق، وبين القدرة على حماية المجتمع والاستعداد لتسويات سياسية عادلة، وبين الانفتاح على الشراكات الإقليمية والدولية والحفاظ على استقلالية القرار. فالمعيار الحقيقي لقوة الكرد ليس قدرتهم على الصمود أمام الأزمات فحسب، بل قدرتهم على بناء وضع سياسي ومؤسساتي يجعل استقرارهم ومشاركتهم في مستقبل المنطقة مصلحةً مشتركةً لا يمكن تجاوزها.



أوجلان يغادر السجن و« الكردستاني» يواصل إخلاء معسكراته

غادر زعيم حزب العمال الكردستاني، السجين في تركيا، عبد الله أوجلان، زنزانته في سجن جزيرة إيمرالي بعد ما يقرب من ٢٧ سنة، منتقلاً إلى مجمع يضم مسكناً ومكتباً داخل الجزيرة الواقعة في جنوب بحر مرمرة، غرب البلاد على بُعد نحو ٥٠ كيلومتراً من ساحل إسطنبول.

جاءت الخطوة لتؤكد عزم الحكومة التركية على المضي في مسار «تركيا خالية من الإرهـاب» أو ما يطلق عليه أوجـلان والجانب الكردي اسم «عملية السلام والمجتمع الديمقراطي»، وسط انتقادات لجمود العملية وعدم اتخاذ خطوات جديدة منذ إقرار البرلمان

> وعد أردوغان بإصلاحات داخلية تدمج الكرد في المجتمع السياسي

«قانون تعزيز التضامن الوطني والاندماج الاجتماعي» أو «القانون الإطاري» للعملية في ١٠ أغسطس (آب) الماضي.

جمود «عملية السلام»

وقال النائب عن حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب» المؤيد للكرد، مدحت سانجار، وهو عضو في «وفد إيمرالي»، الذي شكله الحزب لتولي الاتصالات بين أوجلان ومؤسسات الدولة والأحزاب، إن أوجلان انتقل إلى مقر إقامة جديد أعد له داخل سجن جزيرة إيمرالي.

وأضاف سانجار، في مقابلة مع قناة «ميديا خبر» القريبة من «العمال الكردستاني» نشرتها وسائل إعلام تركية يوم الأحد، أن أوجلان وافق على الانتقال إلى المبنى الجديد الذي صمم لتمكينه من استقبال الوفود وعقد لقاءاته الرسمية وإيصال رسائله السياسية، إضافة إلى إمكانية لقائه الصحافيين عند الضرورة.

وتابع: «هناك جمود في العملية منذ أكثر من شهرين، وسبق أن ذكرت تواريخ محددة، لكنها لم تُنفّذ، بعد الخطوات التي اتخذتها الحركة الكردية (العمال الكردستاني)، يجب أن تتوجه لجنة نزع السلاح والتنسيق الاستراتيجي التي ستعمل مع أوجلان إلى إيمرالي، وأن تبحث تنسيق العملية معه».

وتصاعدت المطالب منذ انطلاق «عملية السلام» في تركيا عبر النداء الذي وجهه أوجلان في ٢٧ فبراير (شباط) ٢٠٢٥، إلى حزب «العمال الكردستاني» لحل نفسه وإلقاء أسلحته والتوجه إلى العمل السياسي في إطار ديمقراطي قانوني، بإطلاق سراحه، لكن، حسب ما نقل عنه، لم يرغب في الخروج من جزيرة إيمرالي، مكتفياً بالمطالبة بتحسين وضعه فيها وضمان لقائه الصحافيين والأكاديميين وممثلي المجتمع المدني من أجل التعبير عن آرائه وأفكاره بشأن عملية السلام والتحول الديمقراطي.

منزل أم فيلا

وفي سبتمبر (أيلول) الماضي تفجر جدل واسع حول تخصيص «فيلا» لأوجلان في إيمرالي على خلفية تصريحات رئيس حزب «الحركة القومية»، الشريك الأساسي لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم في «تحالف الشعب»، دولت بهشلي، بشأن «إنشاء مبنى يوفر لأوجلان ظروفاً معيشية كريمة».

ورد بهشلي، الذي أطلق مبادرة «تركيا خالية من الإرهـاب» في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤ من البرلمان، نيابة عن «تحالف الشعب، مواصفات المبنى على هذا الجدل، قائلاً إنه «منزل بحديقة أمامية، يوفر ظروفاً معيشية كريمة ووسائل راحة منزلية، يستطيع العيش فيه بطريقة تتناسب مع نمط الحياة الطبيعي».

وذكر أن أوجلان رفض الانتقال إلى المنزل قبل إعطائه «مكانة اجتماعية أولاً»، وأنه ينتظر تشكيل «لجنة نزع السلاح والتنسيق الاستراتيجي» المنبثقة عن مجلس الرصد والمتابعة والتنسيق برئاسة نائب رئيس

> لا تقوم تحالفات تركيا اليوم على أيديولوجية اللاعبين

الجمهورية، جودت يلماظ، الذي عقد أول اجتماعاته في ٢٤ أغسطس (آب) الماضي.

وأكد سانجار أن العملية لا يمكن أن تستمر بتوقعات ومطالب أحادية الجانب (الجانب الكردي)، وأن الخطوة التي ستحل المشكلة الرئيسية (نزع الأسلحة) ستكون من جانب أوجلان.

هوزات: تركيا لم تتخذ أي خطوات ملموسة في إطار عملية السلام.

في السياق ذاته، انتقدت الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي لاتحاد مجتمعات كردستان القيادية في حزب العمال الكردستاني، بيسي هوزات، موقف الحكومة التركية، قائلة إنه على الرغم من إلقاء الحزب أسلحته، لم تتخذ تركيا أي خطوات ملموسة في إطار عملية السلام.

ورأت هوزات أن العملية وصلت إلى طريق مسدود بسبب موقف الدولة التركية، مؤكدة أنها لن تتقدم ما لم يتم تطبيق الديمقراطية والإصلاحات القانونية التي أقرها البرلمان.

تفكيك وإخلاء المعسكرات

الى ذلك كشفت مصادر عن انسحاب حزب «العمال الكردستاني» بالكامل من سفوح جبل كراتشوك الواقع في محافظة الحسكة بشمال شرقي سوريا والممتد في المثلث الحدودي السوري - العراقي - التركي ضمن مسار «عملية السلام والمجتمع الديمقراطي» وأفادت مصادر قريبة من قيادات الحزب في شمال العراق، بأنه تم تفكيك وإخلاء ١٠ معسكرات على سفوح الجبل، بالقرب من مخيم «مخمور» للنازحين الكرد من تركيا في شمال العراق، وأن القوات العراقية وقوات البيشمركة، التابعة لإقليم كردستان العراق، سيطرت على المنطقة بالكامل، كما طوقت قوات الأمن العراقية المخيم وأحاطته بالأسلاك الشائكة ومنعت حركة الخروج والدخول منه وإليه.

عرف جبل كراتشوك (كارا تشوك حسب التسمية التركية) بـ«جسر الإرهابيين»، نظراً لموقعه الاستراتيجي بوصفه طريق عبور بين سوريا والعراق، فضلاً عن أنه كان يعدّ أحد مراكز قيادة حزب «العمال الكردستاني» المهمة.

وأكدت مصادر حسبما نقلت وسائل إعلام تركية الثلاثاء، أنه لم يعد هناك أي عناصر مسلحة تابعة لـ«العمال الكردستاني» في المواقع الـ١٠ الواقعة على سفوح جبل كراتشوك، التي كان الحزب يعدّها «حصنه»، والذي بدأ مغادرته تدريجياً منذ عام ٢٠٢٤.

وقالت المصادر إنه وفقاً لبروتوكول أمني بين بغداد وأربيل، تم تسليم ٥ مناطق للجيش العراقي بعد تطهيرها، بينما تركت المناطق الـ٥ المتبقية لقوات البيشمركة.

وأضافت أنه تم إحكام السيطرة بالكامل على مخيم «مخمور»، الذي أُنشئ عام ١٩٩٨، بإشراف من الأمم المتحدة، لإيواء النازحين من القرى الحدودية التركية، والذي حوله «العمال الكردستاني» على مر السنين إلى قاعدة لوجستية ومركز للتجنيد والتعبئة.



في رسالة بمناسبة العيد ١٠٣ لتأسيس الجمهورية..

أردوغان: تركيا ستواصل جهودها من أجل السلام والعدالة

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده لا تكتفي بالحفاظ على استقرارها في مرحلة تشهد حروبا وصراعات في محيطها وبمناطق مختلفة من العالم، بل تتحمل أيضا مسؤولية الإسهام في حل النزاعات.

جاء ذلك في رسالة مصورة نشرها أردوغـان، الخميس، بمناسبة الذكرى ١٠٣ لتأسيس الجمهورية، الموافق ٢٩ أكتوبر/ تشرين الأول، هنأ فيها الأتراك في تركيا وبجميع أنحاء العالم.

وأكد أردوغـان أن الجمهورية أقوى رمز لإرادة الاستقلال لدى الشعب التركي، الحافل تاريخه بالانتصارات، ولإصراره على العيش بحرية وعزمه على تقرير مستقبله بنفسه.

وذكر أن حرب الاستقلال التي خاضها الأتراك بقيادة مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك «أظهرت للعالم أجمع ما يستطيع شعب متحد في

إطار الوحدة والتضامن تحقيقه حتى في أصعب الظروف».

وأضاف أن العزم والشجاعة والإصرار التي أظهرها الشعب التركي قبل ١٠٣ سنوات ما زالت تمثل اليوم أقوى مصادر التحفيز بالنسبة إلى البلاد.

وذكّر بالإنجازات التي حققتها تركيا خلال الأعوام الـ٢٤ الماضية منذ تولي حزبه (العدالة والتنمية) الحكم، في نطاق واسع يمتد من الصناعات الدفاعية والطاقة إلى النقل والدبلوماسية.

وأضاف: «بلادنا التي تطور تقنياتها بنفسها، وتزيد إمكاناتها وقدراتها في مجال الدفاع، وتعزز أمن إمدادات الطاقة، وتجدد بنيتها التحتية للنقل وفقا لمتطلبات العصر، وتوسع قدراتها الإنتاجية باستمرار، تمضي بخطوات واثقة نحو مستقبل أقوى».

وأردف: «نحن في تركيا، وفي مرحلة صعبة تشهد حروبا وصراعات وأزمات في محيطنا القريب ومناطق مختلفة من العالم، لا نحافظ على استقرارنا فحسب، بل نتحمل أيضا مسؤولية حل النزاعات».

وأكد أن تركيا ستواصل بعزم بذل الجهود من أجل السلام والعدالة، انطلاقا من شعار «سلام في العالم، سلام في المنطقة، سلام في الوطن».

وشدد أردوغان على أن تركيا اليوم أقوى مما كانت عليه بالأمس، وستكون غدا أقوى وأعلى مكانة وأشد فاعلية في جميع المجالات.

واختتم رسالته قائلا: «أسأل الله أن يفتح طريقنا ويوفق شعبا، وبهذه المناسبة أترحم على مؤسس جمهوريتنا مصطفى كمال أتاتورك ورفاقه في السلاح وأبطال حرب الاستقلال وشهدائنا الأعزاء الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل وطننا».

وتحتفل تركيا بعيد الجمهورية في ٢٩ أكتوبر من كل عام، وهو تاريخ إعلان الجمهورية على يد مؤسسها مصطفى كمال أتاتورك في العام ١٩٢٣.



سلام في العالم، سلام في المنطقة، سلام في الوطن





أليسا بافيا و كيت ويلدون :

ماوراء الترتيبات التركية الجديدة في المنطقة

*المرصد عن ذي ناشونال إنتريست

لا يكاد يمكن التعرف اليوم على السياسة الخارجية التركية بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل خمس سنوات لا أكثر، فبعد أن قضت تركيا أغلب العقد الماضي في عزلة إقليمية متزايدة بدأ الشرق الأوسط يشهد تغيرات دبلوماسية هائلة من أنقرة التي تعلي اليوم من شأن الواقعية والبرجماتية والمشاركة أكثر من ذي قبل.

ويتضح هذا التغير على أوضح نحو في سياسة تركيا تجاه ليبيا؛ فبعد أن كانت تدعم حكومة الوفاق الوطني (GNA) القائمة في طرابلس يبدو الآن أن تركيا اتجهت أيضا إلى دعم الحكومة المنافسة، وهي حكومة المشير خليفة حفتر في طبرق.

وبعد بضع سنوات قليلات من معاونة الطائرة المسيرة المصنعة في تركيا لحكومة الوفاق في كسر حصار حفتر لطرابلس تباع الآن هذه الطائرات نفسها مباشرة لقوات حفتر. لم تكن الأيدي الممدودة والمبادرات الدبلوماسية هي دأب تركيا تاريخيا؛ فقد كانت السياسة الخارجية التاريخية في العقد الثاني من هذا القرن مثيرة للجدل بالنسبة للمنطقة، وأسفرت عن توترات دبلوماسية مستمرة مع الجيران.

إذ انجذب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى إحياء الحضارة الإسلامية العثمانية، وسعى إلى أهدافه من خلال دعم الأحزاب الإسلامية في أرجاء المنطقة، فكان من ذلك دعمه لمحمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في مصر وحركة النهضة في تونس.

وازداد شعور بعض اللاعبين من أمثال مصر والمملكة العربية السعودية والإمـارات العربية المتحدة بالتهديد المتزايد من سلوك أردوغان الذي رأوه شعبويا ومتناقضا مع تأويلات هذه الدول للإسلام السني.

وفي سوريا أدى عزم أردوغان على تسليح الجهاديين إلى تفاقم هذه التوترات.

وفي نطاقات أخرى أيضا نادرا ما كبتت تركيا جماح نفسها مراعاة للعلاقات الدبلوماسية؛ فالتصعيدات التركية في شرق المتوسط سنة ٢٠١٩ وسنة ٢٠٢٠ أوشكت أن تفضي إلى مصادمات مع اليونان وقبرص وفرنسا.

كما أدى دعم أنقرة لحكومة الوفاق في ليبيا إلى مواجهة غير مباشرة وإن تكن حاسمة بين تركيا ومصر؛ فضلا عن داعمي حفتر الكثيرين في أرجاء المنطقة. وفي الوقت نفسه لم تزد عمليات أنقرة المستمرة، والوحشية في الغالب ضد الجماعات الكردية في سوريا من أمثال وحدة حماية الشعب (YPG) وقوات سوريا الديمقراطية (SDF) ـ التي تعدها أنقرة داعمة للإرهاب ـ إلا إلى زيادة التوترات بين تركيا وحلفائها في الناتو.

الكثير من هذا يبدو الآن ذكريات بعيدة؛ فأنقرة الآن على سبيل المثال تجري أشمل مفاوضات السلام وأرجاها مع حزب العمال الكردستاني بهدف تيسير القيود السياسية المحلية وتوسيع ائتلاف أردوغان في الوقت الذي يستعد فيه لتجاوز عام ٢٠٢٨. وبرغم تصوير هذه المفاوضات باعتبارها سعيا إلى إنهاء صراع قديم مع حزب العمال الكردستاني فإن أهداف أردوغان الحقيقية أعمق من محض المصالحة وكاشفة عن مصالح شخصية.

فلكي يترشح مرة أخرى يحتاج أردوغان إلى الالتفاف على شرط المدتين الرئاسيتين في الدستور بما يستوجب على الأرجح دعما برلمانيا من حزب المساواة والديمقراطية للشعب الكردي الذي يشغل في البرلمان أربعة وستين مقعدا.

وفي المقابل وعد أردوغان بإصلاحات داخلية تدمج الكورد الأتراك في المجتمع السياسي، ومن هذه الإصلاحات إطلاق سراح زعيم حزب العمال الكردستاني عبدالله أوجلان المسجون مدى الحياة.

وخارج الحدود أيضا تبدي أنقرة أداء رائعا؛ ففي انقلاب دبلوماسي أحيا أردوغان علاقات أنقرة بالقاهرة، وزار مصر أربع مرات في سنتين بعد جمود دام اثني عشر عاما. وبالمثل استأنفت أنقرة الدبلوماسية مع الرياض وأبو ظبي في عام ٢٠٢٢ منهية الفجوة التالية لاغتيال جمال خاشقجي سنة ٢٠١٨.

وبالإضافة إلى رمزية هذه الزيارات الرسمية رفيعة

> **وعد أردوغان بإصلاحات داخلية تدمج الكرد في المجتمع السياسي**

المستوى، وهي رمزية واضحة، تضمنت المحادثات اتفاقات مهمة في التعاون الاقتصادي والأمني ما كان يمكن تصورها من قبل. وفي ليبيا اتخذ موقف أردوغان من الصراع الأهلي القائم والمستمر في تقسيم البلد وعزله بعدا جديدا برغم أن أهداف أنقرة ومصالحها لا تزال على حالها إلى حد كبير. وبرغم أن انخراط تركيا في ليبيا يضرب بجذوره في علاقات تاريخية؛ فعلى مدى قرابة أربعمائة سنة كانت ولاية طرابلس مركزا للقرصنة العثمانية وقوتها البحرية، وأسهمت في إثراء القسطنطينية، وساعدتها على بسط نفوذها في أرجاء البحر المتوسط.

ذلك الإرث الرمزي جعل لليبيا مكانة جوهرية في رؤية أردوغان الموسومة بالعثمانية الجديدة التي يسعى من خلالها إلى استرداد النفوذ الثقافي والسياسي والعسكري التركي في أرجاء الأراضي التي كانت تابعة للعثمانيين.

ومن خلال تدخله لإنقاذ حكومة الوفاق وإلحاق الهزيمة بقوات خليفة حفتر المدعومة من مصر والإمارات العربية المتحدة برع أردوغان في وضع تركيا في مكانة اللاعب الرائد في شمال إفريقيا معززا رؤيته للعثمانية الجديدة ومضعفا منافسيه في المنطقة في الوقت نفسه.

وتتيح جغرافيا ليبيا السياسية لمحة أخرى لمصلحة أنقرة في تلك المستعمرة العثمانية الغابرة؛ فمنذ عام ٢٠٠٣ أصبح شرق المتوسط مسرحا لنزاعات بحرية محتدمة بين بلاد متلهفة إلى السيطرة على احتياطيات النفط والغاز حديثة الاكتشاف.

ونظرا لقلة مواردها الطبيعية تحرص أنقرة حرصا أكيدا

> لا تقوم تحالفات تركيا اليوم على أيديولوجية اللاعبين

على ذلك شأنها شأن غيرها، غير أنه حتى الآن يجري استبعادها من أي تعاون هيدروكربوني إقليمي مهم بسبب صراعها القديم مع قبرص.

في الوقت نفسه تنخرط مصر وإسرائيل وقبرص ولبنان في تعاونات ثنائية لتقسيم خريطة المنطقة والتنقيب فيها. وقد جاء اكتشاف احتياطيات الغاز قبالة سواحل قبرص في العقد الثاني من هذا القرن ليزيد من الخطر، مؤديا إلى عمل عسكري تركي منع شركة إيني الإيطالية للطاقة من أنشطة التنقيب في عام ٢٠١٨.

وبعد ذلك بفترة قصيرة استمرت أنقرة في تصعيداتها بتوقيع اتفاقية بحرية مع حكومة الوفاق الوطني الليبية لتأسيس منطقة اقتصادية خالصة (EEZ) كسرت عزلة تركيا. ولقد أنشأت هذه المنطقة ممرا بحريا بين المياه الإقليمية والتركية في خرق مباشر للقانون البحري الدولي والاتفاقات المماثلة بين قبرص وإسرائيل واليونان. لكن نجاعة المنطقة الاقتصادية الخالصة كانت محدودة؛ إذ بقيت ليبيا منقسمة بين شرق وغرب، فلم يلق ممر أنقرة البحري القبول اللازم من خليفة حفتر. وتغير ذلك ابتداء من عام ٢٠٢٣ حينما استقبل أردوغان رئيس مجلس النواب الليبي في الشرق عقيلة صالح، فكان ذلك مؤشرا لذوبان الجليد مع حفتر. فكان من أشكال التقارب التي أعقبت ذلك اجتماعات ثنائية لمسؤولين عسكريين أتراك رفيعي المستوى مع صدام حفتر، وإعادة فتح القنصلية التركية في بنغازي، ومناورات بحرية مشتركة، وأخيرا لقاء بين رئيس جهاز المخابرات الوطني التركي إبراهيم جالن وخليفة حفتر لمناقشة التصديق على اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة لعام ٢٠١٩. فضلا عن أن نهج أنقرة العسكري يشير إلى الاستعداد لتجاوز الضغط الدبلوماسي البسيط في ما يتعلق بحقول الغاز؛ فمن الإمداد بطائرات بيرقدار المسيرة إلى تيسير المناورات العسكرية المشتركة مع شخص وصفه أردوغان يوما بمدبر الانقلاب تشهد أهداف أنقرة الاستراتيجية في ليبيا تحولا من غضون كسر العزلة إلى تعظيم بسط نفوذها. وفي محض سنوات قلائل وسعت أنقرة موطئ قدمها في ليبيا لتصبح لاعبا رائدا في توحدها المحتمل بما يزيد من النفوذ التركي في إفريقيا. يظهر من تحول تركيا إلى البرجماتية أن أنقرة قادرة على تجاوز تحالفاتها الأيديولوجية البسيطة لتعانق منافسين سابقين بما يحقق مصلحتها، وهذه مأثرة دأبت قوى إقليمية أخرى من أمثال مصر وقطر والإمارات العربية المتحدة على العجز عن تحقيقها.

فبعد عقد من دعم الإسلاميين في أنحاء المنطقة لا تقوم تحالفات تركيا اليوم على أيديولوجية اللاعبين؛ إذ إن منافسين سابقين في أرجاء المنطقة، وبعضهم لديه ضغائن تاريخية من قبيل حفتر ومصر والمملكة العربية السعودية يحظون الآن بنظرة ثانية، لكن ليبيا بصفة خاصة تبين عزم تركيا الجديد على الموازنة بين البرجماتية والأيديولوجية، والإزالة الخلاقة للحواجز الدبلوماسية، وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. لتصبح الدولة الوريثة للإمبراطورية العثمانية غابرة العظمة على مسار التحول إلى قوة إقليمية كبيرة ذات نفوذ فعلي لا هامشي.

*أليسا بافيا زميلة برنامج الشرق الأوسط غير المقيمة في المجلس الأطلنطي وطالبة ماجستير في معهد واشنطن وبرنامج دراسات سياسات الشرق الأوسط بجامعة بيبردين.

*كيت ويلدون محلل سياسات امريكي بريطاني واستشاري في الشؤون الامريكية. والعلاقات الأوروبية وأمن الشرق الأوسط.



فوز الديمقراطيين بمجلسي الكونغرس..

هزيمة تاريخية للجمهوريين.. وترامب يحمّل «آخرين» المسؤولية

*المرصد /فريق الرصد المتابعة

دخلت الولايات المتحدة مرحلة جديدة من الانقسام السياسي بين البيت الأبيض والكونغرس، بعدما حسم الديمقراطيون السيطرة على مجلسَي النواب والشيوخ في انتخابات التجديد النصفي، مستفيدين من استياء الناخبين من الأوضاع الاقتصادية وتداعيات حرب إيران، ومحققين اختراقات في ولايات اعتُبرت لسنوات معاقل للجمهوريين.

ومع اتضاح حجم الخسائر الجمهورية، جمع الرئيس الامريكي دونالد ترامب بين إبداء الاستعداد للتعاون مع خصومه والتقليل من قدرتهم على فرض خياراتهم، فيما توالت المواقف الدولية من نتائج الاقتراع، وسط ترقّب انعكاساتها على سياسات واشنطن خلال العامين الأخيرين من ولايته.

ويتيح الفوز للديمقراطيين تعطيل مشاريع تشريعية يدفع بها ترامب، ورفض تعييناته في مجلس الشيوخ، وإخضاع إدارته لتحقيقات ورقابة أوسع، مقابل احتفاظ الرئيس بصلاحياته التنفيذية وحق النقض الذي سبق أن لوّح باستخدامه في مواجهة المعارضة. وأعلن زعيم الأقلية الديمقراطية في مجلس النواب الامريكي حكيم جيفريز ترشحه لرئاسة المجلس، وفق ما أفاد موقع «أكسيوس»، في رسالة وجّهها إلى زملائه الديمقراطيين.

وفي اخر النتائج فقد انتزع الديمقراطيون السيطرة على مجلسَي الكونغرس الأمريكي في الانتخابات النصفية، ملحقين هزيمة تاريخية بالحزب الجمهوري والرئيس دونالد ترامب، بعد تحقيق انتصارات مفاجئة في ولايات ظلت لعقود معاقل للجمهوريين، أبرزها تكساس وكانزاس وساوث كارولاينا.

وحسم الديمقراطيون الأغلبية في مجلس الشيوخ بحصولهم على ٥٤ مقعدًا من أصل ١٠٠، فيما توقعت شبكة «سي بي إس نيوز» فوزهم بما لا يقل عن ٢٤٠ مقعدًا في مجلس النواب، مقابل ١٣٩ للجمهوريين، من أصل ٤٣٥ مقعدًا، مع استمرار فرز الأصوات في عدد من الدوائر.

وتمنح هذه النتائج الديمقراطيين السيطرة على السلطة التشريعية خلال العامين المتبقيين من ولاية الرئيس، ما يتيح لهم التأثير في أجندته التشريعية وتوسيع رقابتهم على إدارته.

اختراقات تاريخية في معاقل الجمهوريين

وشهدت الانتخابات تحولات لافتة في ولايات اعتاد الجمهوريون الفوز فيها، إذ انتزع الديمقراطيون مقاعد في مجلس الشيوخ بولايات تكساس وكانزاس وأوهايو وآيوا ونورث كارولاينا وساوث كارولاينا.

وفي تكساس، فاز الديمقراطي جيمس تالاريكو على منافسه الجمهوري كين باكستون، ليحقق حزبه أول انتصار في انتخابات مجلس الشيوخ بالولاية منذ عام ١٩٨٨.

كما خسر الجمهوريون منصب حاكم تكساس، بعدما فازت الديمقراطية جينا هينوخوسا، لتصبح أول امرأة من أصول لاتينية تتولى هذا المنصب.

أما في كانزاس، فحقق الديمقراطيون أول فوز بمقعد في مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٣٢، فيما يعود آخر انتصار مماثل للحزب في ساوث كارولاينا إلى عام ١٩٩٨.

وفي أوهايو، فاز الديمقراطي شيرود براون بمقعد مجلس الشيوخ، في ولاية زارها ترامب ثلاث مرات خلال الحملة الانتخابية لدعم الجمهوريين.

كما انتزع الديمقراطي جوش توريك مقعد مجلس الشيوخ في آيوا، متفوقًا على الجمهورية آشلي هينسون، التي شارك ترامب في تجمع انتخابي لدعمها قبل يومين من الاقتراع.

ووصف مراقبون لنتائج بأنها هزيمة تاريخية للحزب الجمهوري، مشيرين إلى أن حجم المكاسب الديمقراطية تجاوز حتى أكثر التوقعات تفاؤلاً داخل الحزب.

ترامب يقر بالنتائج ويلقي باللوم على جمهوريين

وفي أول تعليقاته على الهزيمة، حاول الرئيس الأمريكي الفصل بين أدائه الشخصي ونتائج حزبه، قائلاً عبر منصته «تروث سوشال»: «لم أكن على بطاقة الاقتراع، ولو كنت مرشحًا لكنا حققنا فوزًا كاسحًا».

وفي اتصال مع شبكة «فوكس نيوز»، أقر بأن الديمقراطيين «أدوا عملاً جيدًا»، معربًا عن دهشته من النتائج رغم التجمعات الانتخابية الكبيرة التي نظمها الجمهوريون.

كما انتقد حاكم تكساس الجمهوري غريغ أبوت، معتبرًا أنه ما كان ليخسر لو لم يتحول خلال الأشهر الأخيرة إلى ما وصفه بـ»جمهوري بالاسم فقط».

وحمّل ترامب شبكة «فوكس نيوز» جزءًا من مسؤولية خسائر حزبه، منتقدًا استضافتها شخصيات ديمقراطية، بينها رئيس بلدية نيويورك السابق بيل دي بلاسيو.

وفي تصريحات لصحيفة «نيويورك تايمز»، أكد استعداده لقبول نتائج الانتخابات والتعاون مع الديمقراطيين، معربًا عن أمله في التوصل إلى تفاهمات مشتركة.

لكنه لوّح باستخدام حق النقض ضد التشريعات التي قد يقرها الكونغرس إذا رفض الديمقراطيون التعاون معه، وفقًا لما نقلته شبكة «سي بي إس نيوز».

استخدام حق النقض (فيتو)

في الوقت نفسه أعلن الرئيس الامريكي استعداده لاستخدام حق النقض (فيتو) على أي تشريعات ديموقراطية «إذا لزم الامر».

وقال ترامب في تصريحات لشبكة «سي بي اس» الاخبارية ردا على سؤال حول ما ستؤول اليه الامور في حال سيطرة الحزب الديموقراطي على مجلس النواب في العامين الاخيرين من ولايته الرئاسية: «لدي سلطة الفيتو.انها سلطة مطلقة ومستعد لاستخدامها اذا لزم الامر».

وقال بهذا الصدد: «انظر الى التاريخ عندما تستخدم حق النقض لبضعة أشهر يأتي الطرف الآخر ليقول: علينا التوصل إلى اتفاق».

وفي وقت لاحق ، نشر الرئيس الامريكي عبر حسابه في منصة تروث سوشيال، صورة قبعة حمراء مكتوب عليها كلمة «فيتو « وذلك بعد تحقيق الديموقراطيين الأغلبية في مجلس الشيوخ واتجاههم لتحقيق الأغلبية كذلك في مجلس النواب.

وقال ترامب في منشور لاحق «سأتحول إلى محلل سياسي -بكل ما يحمله ذلك من جوانب إيجابية وسلبية لأتناول أسباب فوز هؤلاء المرشحين أو خسارتهم»

انتقادات جمهورية لترامب

وفي المقابل، حمّلت شخصيات جمهورية الرئيس مسؤولية الخسارة، معتبرة أن نتائج الانتخابات تعكس تراجع التأييد لسياساته.ونقلت شبكة «بي بي سي» عن بيل ميلر، أحد جماعات الضغط الجمهورية المخضرمين في تكساس،

قوله إن الهزيمة تمثل «رفضًا كاملاً وشاملاً للرئيس ترامب»، مؤكدًا أن المسؤولية تقع عليه.

كما أرجع مستشارون جمهوريون النتائج إلى تراجع شعبية الرئيس، وعدم الرضا عن سياساته، وتصاعد مخاوف الناخبين بشأن ارتفاع تكاليف المعيشة.

وقال المستشار الجمهوري غريغ بيبين إن الحملة شهدت «سلسلة من الأخطاء المتتالية»، معتبرًا أن الناخبين في ولايات عدة عبّروا عن رفضهم لسياسات سيد البيت الأبيض.

الديمقراطيون يتعهدون بالمحاسبة

من جهته، احتفل زعيم الديمقراطيين في مجلس النواب حكيم جيفريز باستعادة حزبه السيطرة على المجلس، معلنًا أن «اليوم تبدأ العودة الأمريكية الكبرى».

وأكد جيفريز أن الديمقراطيين سيعملون على تلبية تطلعات الأمريكيين، متعهدًا بمحاسبة المسؤولين عما وصفه بممارسات فساد غير مسبوقة.

وقد يمهد فوز الحزب بالأغلبية الطريق أمام جيفريز لتولي رئاسة مجلس النواب خلفًا للجمهوري مايك جونسون، إذا اختاره أعضاء حزبه لهذا المنصب.

وفي مجلس الشيوخ، رحب زعيم الديمقراطيين بالنتائج، موجهًا رسالة إلى الأمريكيين قال فيها إن «الفرج قادم».

وتزامنت النتائج مع تراجعات في الأسواق المالية، إذ قاد مؤشر ناسداك خسائر المؤشرات الأمريكية التي تجاوزت ٢٪.

وامتدت التراجعات إلى الأسواق الآسيوية، حيث هبط مؤشر نيكاي الياباني بنحو ٤٪، بالتزامن مع تقدم الديمقراطيين في الانتخابات النصفية الأمريكية .

«رسالة واضحة»... أوباما يشيد بفوز الديمقراطيين في الانتخابات

وأشاد الرئيس الامريكي السابق باراك أوباما بالانتصار الحاسم الذي حققه الديمقراطيون في انتخابات التجديد النصفي، واصفاً إياه بأنه «رسالة واضحة» من الناخبين.

وكتب أوباما على وسائل التواصل الاجتماعي: «لقد بعث الشعب الامريكي الليلة برسالة واضحة، مفادها أنه يريد سياسة تجمع الناس بدلاً من أن تفرق بينهم، وقيادات تقدم حلولاً ملموسة للتحديات التي يواجهونها».

وأضاف أوباما، المنتمي إلى الحزب الديمقراطي: «على الرغم من أن هذه الإدارة لا يزال أمامها عامان في السلطة، فإن مهمتنا الآن تتمثل في العمل بجد، وإحداث التغييرات حيثما كانت لدينا القدرة على ذلك، ومنع وقوع المزيد من الأضرار، ووضع الأسس اللازمة للمستقبل».

وكان أبرز ظهور لأوباما خلال الحملة الانتخابية إلى جانب عبد الرحمن السيد، الذي فاز بسباق انتخابات مجلس الشيوخ الامريكي في ولاية ميشيغان، ليصبح أول مسلم يتم انتخابه لعضوية المجلس.



فانس يكشف عن 4 أسباب رئيسية وراء الهزيمة المذهلة للجمهوريين

*** المرصد /عن مجلة «نيوزويك»الامريكية**

ذكر نائب الرئيس الامريكي جيه دي فانس أربعة أسباب وراء تعرض الجمهوريين لهزائم قاسية في انتخابات التجديد النصفي يوم الثلاثاء، حيث كافح الحزب لخسارة مجلس الشيوخ ومجلس النواب لصالح الديمقراطيين .

خسر الجمهوريون العديد من المقاعد التي فاز بها الرئيس دونالد ترامب بفارق كبير في عام ٢٠٢٤. وكان الديمقراطيون على وشك قلب سبعة مقاعد على الأقل في مجلس الشيوخ وأكثر من ٢٥ مقعدًا في مجلس النواب، مخترقين بعمق المناطق المحافظة في هزيمة مذهلة للحزب الجمهوري.

وفي منشور على موقع X صباح الأربعاء، كتب فانس أن أحد خبراء استطلاعات الرأي الجمهوريين أخبره أن هناك أربعة أسباب رئيسية وراء خسارة الجمهوريين بفارق كبير.

وأشار إلى أربعة إجراءات كان بإمكان الجمهوريين اتخاذها للتخفيف من خسائرهم – إنهاء الحرب الإيرانية، والتركيز على تكلفة المعيشة والتضخم، ووضع أمريكا أولاً، وتغيير علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل.

وكتب فانس: «السبب في خسارتنا هو الحرب وقد صرّح الرئيس بذلك بنفسه الليلة الماضية.

إذا كنتم ترغبون في المجادلة بأن الأمر كان يستحق ذلك، وأن خسارة مجلس الشيوخ للسنوات الست

> فانس: السبب في خسارتنا هو الحرب وقد صرح الرئيس بذلك بنفسه

المقبلة كانت تستحق ذلك، فافعلوا. جادلوا بأنها كانت تكلفة جديرة بالدفع سواء اتفقتم أو اختلفتم، فهذا على الأقل من باب الصدق.»

وقال فانس إنه لا يزال «متفائلاً» بشأن البلاد.

وكتب: «إلى أولئك الغاضبين الذين يريدون أن يقولوا: ‹ألم أقل لكم؟›: أنتم محقون، لقد قلتموها لنا. وجّهوا هذه الطاقة نحو انتخاب جمهوريين يشاركونكم رؤيتكم للعالم. أما أولئك الغاضبون من النتائج، فلكم كل الحق في ذلك. فلنستغل هذا الغضب ونعود إلى العمل على إنقاذ بلدنا».

سُئل ترامب عن تصريحات فانس من قبل الصحفيين يوم الأربعاء.

قال: «أعتقد أن هذا صحيح إلى حد كبير، لأنه رفع أسعار البنزين قليلاً على المدى القصير، وهذا صحيح على الأرجح، ولكن في الوقت نفسه، لو اضطررت إلى فعل ذلك مرة أخرى، فسأفعله مرة أخرى لأنه الحل الوحيد على المدى الطويل. لا يمكن السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي».

وكشف فانس أن أحد أبرز خبراء استطلاعات الرأي الذين يستعين بهم أبلغه، عشية الانتخابات، بأن الجمهوريين قد يخسرون بفارق ١٣ نقطة مئوية في استطلاع نيات التصويت على المستوى الوطني، بعدما أظهرت بياناته أن أعداداً كبيرة من ناخبي ترامب في انتخابات ٢٠٢٤ غاضبون ويعتزمون التصويت للديمقراطيين.

وأوضح أن الخبير سأل هؤلاء الناخبين عن الأسباب التي يمكن أن تدفعهم للعودة إلى تأييد الجمهوريين، فجاءت أربعة مطالب رئيسية استحوذت على الغالبية الساحقة من الإجابات، وفق الترتيب التالي: إنهاء الحرب، والتركيز على تكاليف المعيشة والتضخم، وإعطاء الأولوية لامريكا، وتغيير طبيعة العلاقة مع إسرائيل. وشدد فانس على أن هذه الأسباب الأربعة تفسر انتقال جزء من القاعدة الانتخابية للجمهوريين إلى التصويت لمنافسيهم الديمقراطيين.

وفي استعراضه لأداء الحزب الجمهوري، قال فانس إن فريقه الانتخابي ركّز خلال الحملة على تحليل تركيبة الناخبين ومقارنتها بانتخابات ٢٠٢٤، وإن البيانات أظهرت مشاركة مقبولة في بعض الولايات ومرتفعة للغاية في ولايات أخرى، من دون تسجيل انهيار في إقبال الناخبين الجمهوريين، ما أثار تفاؤلاً داخل الفريق بإمكانية تحقيق نتيجة أفضل من توقعات الاستطلاعات. واستشهد فانس بولاية فلوريدا، حيث قال إن تركيبة الناخبين مالت لمصلحة الجمهوريين بفارق تسع نقاط مئوية مقارنة بالديمقراطيين، أي أقل بنقطتين مئويتين فقط تقريباً من انتخابات ٢٠٢٤، معتبراً أن ذلك يؤكد أن المشكلة الأساسية لم تكن في تعبئة القاعدة الانتخابية، بل في تبدّل خيارات جزء منها.



ترامب «البطة العرجاء».. هل يصنع السلام أم يُشعل الحروب؟

مجلة «فورين افيرز» الامريكية

تقرير :دانيال دبليو دريزنر واليزابيث ن. سوندرز :مع خسارته في انتخابات التجديد النصفي، أصبح الرئيس الامريكي، دونالد ترامب، «بطة عرجاء». والرؤساء الذين يفقدون السيطرة على الكونغرس في ولايتهم الثانية، يواجهون حقيقة مفادها أنهم دخلوا في مرحلة الأفول السياسي، وأن فرصة إقـرار تشريعات كُبرى تحمل بصمتهم، أو إطلاق مبادرات جديدة في مجال السياسة الداخلية قد فاتت. ومع انصرافهم إلى التفكير في الإرث السياسي الذي سيخلّفونه، غالباً ما يلجأ «البط الأعرج» إلى السياسة الخارجية، حيث تُتيح لهم صلاحيات المنصب الرئاسي التحرك بعيداً عن قيود السياسة الداخلية ومشاغلها فإلى أي مدى سيذهب ترامب : إلى صنع السلام أم إلى إشعال الحرب المشتعلة أصلاً؟

لن تكون فترة الأفول السياسي التي يمر بها ترامب مثل تلك التي كانت لدى أسلافه. لقد مرّ بالفعل بمرحلة عُدّت على نطاق واسع آنذاك مرحلة أفول سياسي، بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠٢١، استخدمها للطعن في نتائج الانتخابات، برغم الأدلة الواضحة على فوز جو بايدن.

وترامب هو أول رئيس خلال المائة عام الماضية يتولى فترتين رئاسيتين غير متتاليتين، ما يجعله الزعيم الامريكي الوحيد في الذاكرة الحيّة الذي يمر بفترة أفول سياسي للمرة الثانية، تمتد هذه المرة لأكثر

> لن تكون فترة الأفول السياسي التي يمر بها ترامب مثل تلك التي كانت لدى أسلافه

من عامين.

ومع سيطرة الديموقراطيين الآن على مجلسي النواب والشيوخ، فإن التهديد بعزله، أو فتح تحقيقات في الأنشطة التجارية لعائلته، سيجعل ترامب يشعر بأنه "بطة عرجاء". وهذا تحديداً ما يجعل الفترة المتبقية من ولايته محفوفة بالمخاطر. فترامب المحاصر، الذي لا يملك منفذاً واضحاً وبنّاءً لتصريف طاقته عبر السياسة الخارجية، قد يلجأ إلى المغامرة بتصعيد تحركاته على الساحة الدولية. والكونغرس، حتى لو كان تحت سيطرة الديموقراطيين، لن تكون له ما يكفي من القدرة للتأثير في إدارة الرئيس لشؤون السياسة الخارجية اليومية.

ثمة مسارات عدّة قد يلجأ إليها ترامب للتصعيد، من بينها: توجيه تهديدات جديدة إلى كندا، تجديد هجماته على التحالفات الامريكية، أو التواطؤ مع روسيا أو الصين على حساب أوكرانيا أو تايوان. غير أن ترجمة هذه التهديدات إلى خطوات سياسية فعلية ستتطلب جهوداً جدّية، من قبيل إعادة انتشار القوات الامريكية، أو خوض مفاوضات شاقّة مع القوى الكبرى الأخرى.

حروب في إيران وكوبا؟

الساحتان اللتان يستطيع ترامب إلحاق أكبر قدر من الضرر فيهما هما إيران وكوبا.

وفقاً لصحيفة «نيويورك تايمز»، أعدّت إدارة ترامب وإسرائيل خططاً لشن هجمات جديدة على إيران بمجرد انتهاء الانتخابات النصفية. غير أن محاولة أخيرة لإرغام طهران على الاستسلام من غير المرجّح أن تحقق مبتغاها، وستعرّض الاقتصاد العالمي، فضلاً عن أمن حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الخليج واستقرارهم، لمخاطر جسيمة.

وقد يحاول ترامب أيضاً فرض تغيير النظام في كوبا. ولن يتطلب شنّ عمل عسكري ضدّ كلا البلدين (إيران وكوبا) سوى موافقة مباشرة من ترامب نفسه. وفي ظلّ عدم وجود انتخابات تلوح في الأفق، فإن العامل الوحيد الذي يقيّد تحركات الرئيس على الساحة الدولية هو تصوّره لإرث من سيخلّفه.

قدمٌ واحدة خارج البيت الأبيض

يُعرف الرئيس بأنه أصبح "بطة عرجاء" (في مرحلة الأفول السياسي) عندما يتحرر من الالتزامات الانتخابية، فلا يعود بحاجة للتعامل مع الانتخابات، سواء الرئاسية أو النصفية. وبالنسبة لرئيس لديه فترة واحدة وسبق أن خسر محاولة إعادة انتخابه، لا تمتد هذه المرحلة سوى بضعة أشهر، تبدأ بانتخاب خلفه وتنتهي بتوليه مهام منصبه. أما الرئيس الذي يقضي ولاية رئاسية ثانية، فقد تمتد مرحلة الأفول السياسي لديه إلى عامين كاملين، من انتخابات التجديد النصفي وحتى مغادرته البيت الأبيض. ومن المستبعد أن تؤثر الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٨ في حسابات ترامب، الذي لم يُبدِ يوماً اهتماماً يُذكر بالمستقبل السياسي لبقية الجمهوريين.

وبعد أن يتحرروا من أعباء الحملات الانتخابية، ويكونوا قد فقدوا، في كثير من الأحيان، جانباً كبيراً من رصيدهم السياسي الداخلي، يميل الرؤساء الذين تنطبق عليهم صفة "البطة العرجاء"؛ في مرحلة الأفول السياسي؛ إلى توجيه اهتماماتهم نحو الدبلوماسية، مخاطرين في ساحات خارجية لم يكونوا ليجرؤوا عليها من قبل. فقد حاول بيل كلينتون، في أواخر ولايته الثانية، التوسط في اتفاق سلام فلسطيني-إسرائيلي، وترتيب زيارة رئاسية

إلى كوريا الشمالية. وبعد خسارة انتخابات التجديد النصفي عام ٢٠١٤، أبرم الرئيس باراك أوباما الاتفاق النووي مع إيران، وأعاد العلاقات الدبلوماسية مع كوبا.

كما استخدم رؤساء البط الأعرج؛ في مرحلة الأفول السياسي؛ أيضاً القوة العسكرية في ظروف ربما لم يكونوا ليقدموا فيها على ذلك لو كانوا مقبلين على انتخابات. فعلى سبيل المثال، تدخل الرئيس جورج بوش الأب في الصومال في أواخر عام ١٩٩٢، في إطار مهمة محدودة لتخفيف وطأة المجاعة. وبعد أكثر من عقد، وتحديداً عام ٢٠٠٧، أرسل الرئيس جورج دبليو بوش تعزيزات عسكرية إلى العراق في محاولة لإرساء الاستقرار فيه، وذلك عقب انتخابات نصفية قاسية بدا أن الناخبين وجّهوا من خلالها رسالة واضحة إليه بضرورة سحب القوات الامريكية من الحرب المتعثرة هناك.

كانت نتائج هذه المحاولات الطموحة في مجال السياسة الخارجية متفاوتة. فقد أخفقت مفاوضات كلينتون بشأن الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ولم تدم المكاسب الدبلوماسية التي حققها أوباما طويلاً. أما مهمة جورج بوش الأب في الصومال، فقد نجحت إلى حدٍ كبير في احتواء المجاعة، لكنها لم تعالج جذور الصراع، الأمر الذي أغرى كلينتون بتوسيع نطاق المهمة، وكان لذلك عواقب كارثية. وفي المقابل، أسهمت التعزيزات العسكرية التي أرسلها جورج دبليو بوش إلى العراق في احتواء أعمال العنف على المدى القصير، لكنها لم تحقق تقدماً يُذكر على صعيد إرساء استقرار دائم في البلاد. وأدت حرب العراق إلى خسارة حزب جورج بوش الإبن ٣٠ مقعداً في النواب و٦ في الشيوخ، وفقدان السيطرة على المجلسين وسط حالة استياء من حرب العراق (...).

المجازفة بكل شيء

مع تراجع نفوذ ترامب عقب انتخابات التجديد النصفي، واستمراره في مساعيه للفوز بجائزة نوبل

> **سيطرة الديموقراطيين سيجعل ترامب يشعر بأنه بطة عرجاء**

للسلام، قد يتوقع المرء أن يتجه إلى الدبلوماسية. غير أن المشكلة تكمن في أنه استنفد بالفعل كثيراً من الخيارات التقليدية المتاحة أمام رئيس في مرحلة الأفول السياسي.

فخلال ولايته الأولى، أقدم ترامب على سلسلة من التحركات الجريئة في مجال السياسة الخارجية؛ إذ انسحب من الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام ٢٠١٥، وعقد ثلاثة لقاءات مع الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون، واستعاض عن اتفاقية التجارة الحرة لامريكا الشمالية باتفاق تجاري إقليمي جديد، كما أسهم في تطبيع العلاقات بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، فضلاً عن انسحابه من سلسلة من الاتفاقيات الدولية. ومنذ عودته إلى البيت الأبيض عام ٢٠٢٥، أشرف على التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في غزة، وعلى عملية اعتقال الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو.

لا يتوقع من ترامب ان يعود إلى معظم هذه المبادرات، بعدما بلغ حدود ما يمكن أن تحققه دبلوماسيته القائمة على الاستعراض. فقد توعّد، على سبيل المثال، بالاستيلاء على غرينلاند، لكنه انتهى إلى الاكتفاء باتفاق يتيح توسيع الوجود العسكري الامريكي في الجزيرة. أما «مجلس السلام» الذي طرحه بديلاً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فمن المرجح أن يظل متعثراً، بعدما باتت الدول الأخرى أقل استعداداً لمجاراة أهوائه والاستجابة لنزواته.

ثمة خيارات أخرى بعيدة المنال قد يحاول ترامب

> ثمة مسارات عدة قد يلجأ إليها ترامب للتصعيد

خوض غمارها، من بينها السعي إلى وضع حد للصراعات المستعصية في كشمير أو السودان، أملاً في ترسيخ صورته بوصفه صانعاً للسلام. غير أن حل هذه النزاعات ينطوي على صعوبات استثنائية، حتى في أفضل الظروف.

وحتى انتزاع اتفاق يميل بشدة إلى مصلحة أحد الأطراف في مثل هذه الحالات، يتطلب قدراً من الحنكة والخبرة بالشؤون الإقليمية والنفس الطويل، وهي مقومات يفتقر إليها ترامب. ونادراً ما يخصص ترامب وقتاً يُعتد به للعمل الدبلوماسي، وهو ما تعكسه ادعاءاته المثيرة للشك بأنه وضع حداً لسلسلة من الصراعات، لا يزال كثير منها مستعراً حتى اليوم.

وربما تكون أجرأ خطوة من الممكن أن يُقدم عليها ترامب هي إقامة حفل-مُنتدى للقوى العُظمى يجمعه والرئيس الروسي فلاديمير بوتين والزعيم الصيني شي جين بينغ، للعمل معاً على فرض نظام عالمي.

غير أن القمم التي قد تُعقد في هذا الإطار لن تسفر على الأرجح عن نتائج ملموسة، شأنها في ذلك شأن معظم لقاءاته السابقة مع بوتين وشي. فلا موسكو ولا بكين أبدتا اهتماماً يُذكر بمقترح ترامب إبرام معاهدة ثُلاثية للحد من الأسلحة النووية. كما لا تبدو أي منهما متحمسة للضغط على إيران لحملها على القبول باتفاق مع الولايات المتحدة.

وقد يستغل ترامب هذه اللقاءات للتضحية بمصالح أوكرانيا أو تايوان، في مسعى يائس للتوصل إلى اتفاق سلام. لكن، كما أظهرت التطورات خلال العامين الماضيين، فإن بوتين لا يُبدي أي استعداد لتقديم تنازلات، ولديه ما يكفيه من الموارد التي تتيح له الاستمرار في القتال مع الأوكرانيين. أما شي، فيتعامل مع قضية تايوان باعتبارها شأناً داخلياً صينياً، ومن غير المرجح أن يقبل بأي قيود على سياسته تجاه الجزيرة.

وفي نهاية المطاف، قد يخلص ترامب إلى أن الأجدى له هو استثمار الزخم الإعلامي والمكاسب الدعائية المترتبة على عقد قمة تجمع قادة الدول الثلاث، بدلاً من تكريس الجهد اللازم للتوصل إلى اتفاق فعلي.

محاولة أخيرة قبل الرحيل

من المرجّح أن تكون إيران الساحة التي سيختارها ترامب لتكون ساحة لخطوته المقبلة. فهو يبدو مقتنعاً بأن تصعيد الحرب هناك يمكن أن يكسر حالة الجمود وينقذ إرثه السياسي. غير أن القادة الإيرانيين لن يرضخوا لمزيد من الضغوط العسكرية. بل يُرجّح أن يصعّدوا هجماتهم على حركة الملاحة التجارية، ويوسّعوا نطاق ضرباتهم لتشمل حلفاء الولايات المتحدة في الخليج، ويتجاهلوا المبادرات الدبلوماسية إلى أن يغادر ترامب البيت الأبيض.

وإلى جانب ذلك، قد تكون الخيارات المتاحة أمام ترامب محدودة؛ فالإقدام على تصعيد عسكري أكثر تطرفاً ضدّ إيران، مثل إرسال قوات إلى جزيرة "خرج"، قد يثير رفضاً واسعاً داخل قاعدته السياسية، بما يدفعه إلى الإحجام عنه. وحتى أكثر مؤيديه حماسة بدأوا يضيقون ذرعاً بارتفاع الأسعار الناجم عن الحرب. ومن شأن تجدد المواجهات أن يزج بالعالم في أزمة اقتصادية.

ويُعد إسقاط الحكومة الكوبية أولوية شخصية لدى ماركو روبيو، وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي في إدارة ترامب. كما يتسق هذا الهدف مع ما يُعرف بـ«مبدأ دونرو»، الذي يقوم على تأكيد الهيمنة الامريكية في

نصف الكرة الغربي.

ومن منظور ترامب، قد يبدو شنّ هجوم على كوبا خياراً مغرياً، إذ لن يتطلب حشداً كبيراً من القوات أو إمكانات عسكرية ضخمة. وسيتيح له ذلك، وفق حساباته، معالجة مشكلة استعصت على الرؤساء الامريكيين منذ نهاية عهد أيزنهاور. وربما كان قد مضى بالفعل في التحرك ضدّ كوبا، لولا انغماسه في المواجهة مع إيران.

لكن استخدام القوة العسكرية لإحداث تغيير في النظام نادراً ما يحقق أهدافه، وغالباً ما تترتب عليه عواقب يصعب التكهن بها، كما يثبت عالم السياسة ألكسندر داونز. وفي حالة كوبا، قد تتمثل إحدى هذه العواقب في تدفق موجة جديدة من اللاجئين إلى الولايات المتحدة.

لكن ترامب الضعيف، وكونه رئيساً في مرحلة الأفول السياسي، قد يرى في ذلك مغامرة تستحق المخاطرة، على أمل بأن يصبح الرئيس الـذي نجح أخيراً في الإطاحة بالنظام الشيوعي في كوبا. فعلى صعيد السياسة الخارجية، ليس هناك ما يستهوي ترامب أكثر من محاولة تفكيك أعقد القضايا المستعصية بضربة واحدة. وقد يرى أيضاً في تغيير النظام في كوبا وسيلة لصرف الأنظار عن فشله في إيران.

وثمة احتمال آخر يتمثل في أن يكرّس ترامب جهوده في مجال السياسة الخارجية لتعزيز ثروة أفراد عائلته. فقد أتاح بالفعل فرصاً واسعة أمام جهات أجنبية، بما يفتح المجال أمامها لشراء النفوذ داخل إدارتـه. فقد قبل ترامب وأفراد من عائلته طائرة ركاب من أمير قطر، واستثماراً بقيمة ملياري دولار من صندوق يقوده ولي العهد السعودي، فضلاً عن عوائد من عدد من مشاريع العملات المشفرة، جاء جزء كبير منها من مشترين أجانب. ووفقاً لمجلة «نيويوركر»، فإن عائلة ترامب جنت مكاسب بلغت أربعة مليارات دولار من أنشطة من هذا القبيل.

وترامب، وهو الواثق من أن مجلس الشيوخ لن يحصل على الأصوات الـ٦٧ اللازمة لعزله من منصبه، قد يظن أن لا شيء يمنعه من المضي في مزيد من المشاريع الهادفة إلى تحقيق الأرباح.

> **قد تمتد مرحلة الأفول السياسي لديه إلى عامين كاملين**

غير أن الخيار الأكثر إثارة للدهشة الذي قد يلجأ إليه ترامب خلال مرحلة أفوله السياسي هو ألا يفعل شيئاً على الإطلاق في مجال السياسة الخارجية. فقد انشغل الرئيس بإعادة تشكيل العاصمة واشنطن على صورته، من خلال إعادة تزيين المكتب البيضاوي، ووضع تصميم لقاعة احتفالات في البيت الأبيض، ومحاولة إعادة تأهيل مركز كينيدي. وثمة احتمال أن يمضي العامين الأخيرين من ولايته في إصدار قرارات العفو، والسعي، بين الحين والآخر، إلى ملاحقة خصومه السياسيين قضائياً، وإقامة النُصُب التذكارية التي تخلّد اسمه.

وبالنظر إلى البدائل المتاحة، قد يكون الإحجام عن اتخاذ أي خطوات في مجال السياسة الخارجية هو السيناريو الأفضل لعامي ترامب الأخيرين له في البيت الأبيض.

(**) دانيال دبليو. دريزنر، العميد الأكاديمي والأستاذ المتميز في السياسة الدولية في كلية "فليتشر" للقانون والدبلوماسية- جامعة تافتس، ومؤلف النشرة الإخبارية «عالم دريزنر».

(**) إليزابيث ن. سوندرز، أستاذة العلوم السياسية في جامعة كولومبيا، وزميلة أولى غير مقيمة في مؤسسة "بروكينغز"، ومؤلفة كتاب «لعبة المطلعين: كيف تصنع النخب الحرب والسلام».



د. محمود عباس:

امريكا بعد الانتخابات

تعيد خسارة الجمهوريين المحتملة لأغلبية الكونغرس رسم حدود حركة ترامب داخليًا وخارجيًا، مع انتقال آثار الانتخابات إلى ملفات المعيشة والهجرة وأوكرانيا والصين والشرق الأوسط.

إذا صدقت التوقّعات وخسر الجمهوريون أغلبيتهم في الكونغرس، فستدخل امريكا مرحلة تتداخل فيها معركة المعيشة والهجرة مع الصراع على اتجاه الحكم. وسيحاول ترامب استعادة المبادرة، بينما يعيد الحلفاء والخصوم حساباتهم. عندئذ ستمتدّ ارتدادات الانتخابات إلى مسارات المواجهة والتفاوض، من أوكرانيا والصين إلى صراعات الشرق الأوسط.

داخل امريكا، ستكون المعيشة أوّل امتحان. فالناخب الذي يعاقب الإدارة على الغلاء لن يكتفي بتغيير أغلبية الكونغرس، سيطالب بنتائج في أسعار الغذاء والوقود والسكن والرعاية الصحية. وهنا سيواجه الديمقراطيون مسؤولية تقديم بدائل، وسيحاول ترامب تحميلهم مسؤولية الجمود. وإذا تحوّل التمويل الحكومي إلى أداة صراع، فقد يدفع الموظفون والمتعاقدون ومستخدمو الخدمات كلفة المواجهة قبل السياسيين.

وتكشف كلفة الطاقة والرسوم الجمركية كيف دخلت السياسة الخارجية إلى تفاصيل الحياة اليومية. قد لا ينشغل الناخب بموازين الشرق الأوسـط، لكنه يتأثّر

> ترامب قد يختار التصعيد لانتزاع شروط أفضل قبل التفاوض

باضطراب إمدادات الطاقة. وقد يؤيّد حماية الصناعة، ثم يعترض عندما ترتفع أسعار مشترياته. لذلك أتوقّع ضغطًا متزايدًا لمراجعة السياسات المكلفة، مع بقاء الخلاف على أسباب الغلاء والجهة المسؤولة عنه.

وفي الهجرة، قد يعوّض ترامب تراجع الثقة بأدائه الاقتصادي بتشديد خطاب الحدود والترحيل لتعبئة قاعدته، فيما يطالب خصومه برقابة أكبر على التنفيذ، وتتّسع المواجهة مع ولايات ومدن معارضة. لكنّ التضييق على العمالة المهاجرة قد يرفع تكاليف قطاعات كالبناء والزراعة، حيث تؤدّي العمالة القادمة من امريكا اللاتينية دورًا مهمًّا، خصوصًا في الأعمال المنخفضة الأجر. وهكذا قد تتحوّل سياسة يقدّمها بوصفها حماية للاقتصاد الامريكي إلى عامل يرفع تكاليف الإنتاج والأسعار.

وسيحدّد حجم الخسارة اتجاه الحزب الجمهوري في مرحلة ما بعد ترامب. فالهزيمة المحدودة قد تُبقي نهجه مؤثّرًا في اختيار خليفته، أمّا الواسعة فقد تدفع القيادات الطامحة إلى الرئاسة إلى مراجعة سياساته، والبحث عن خطاب يعيد الناخبين الذين خسرهم الحزب.

وفي المقابل، سيحتاج الديمقراطيون إلى التمييز بين تأييد برنامجهم والرغبة في تقييد الرئيس، فالائتلاف الرافض له ليس موحّدًا في الضرائب والهجرة وإسرائيل وأولويات الإنفاق.

لهذا أرجّح تصعيدًا تتخلّله صفقات. يحتفظ الرئيس بأجهزة التنفيذ والفيتو، ويملك الكونغرس أدوات التمويل والرقابة. والأهمّ دوليًا أنّ تضييق الحركة داخليًا قد يدفع ترامب إلى البحث عن إنجاز خارجي، اتفاق يخفّض كلفة أزمة، أو تصعيد يقدّمه بوصفه استعادة للردع. خسارة الأغلبية لا تضمن هدوء سياسته الخارجية.

في أوكرانيا، أظهر الاعتراض الجمهوري والديمقراطي على تخفيف العقوبات عن روسيا أنّ الخلاف يتجاوز الولاء الحزبي. وقد يمنح التغيير الانتخابي دعم كييف ومراقبة التنازلات لموسكو مساحة أوسع. لكنّ ترامب سيواجه مفاضلة بين الضغط على روسيا لانتزاع تسوية، والاستفادة من صادراتها لخفض كلفة الطاقة. تلك مفارقة تجمع حساب الحرب الأوروبية بحساب المعيشة الامريكية.

وقد تستفيد أوروبا من كونغرس أكثر تمسّكًا بدعم أوكرانيا، لكنها لن تتخلّى بسهولة عن زيادة قدراتها الذاتية. فالتزامات رفع الإنفاق الدفاعي والأمني تعبّر عن إدراك أنّ الاعتماد على واشنطن أصبح أكثر تقلّبًا. أمّا موسكو، فقد تراهن على انشغال الامريكيين بخلافاتهم لإطالة التفاوض وتحسين موقعها الميداني، لذلك لا يعني تغيّر الأغلبية اقتراب نهاية الحرب بالضرورة.

وفي الصين، ستستمرّ المنافسة على التكنولوجيا والصناعة وسلاسل الإمداد. فإدارة بايدن رفعت بدورها

ستظل القضية الكوردية مرتبطة بأولويات واشنطن تجاه داعش وتركيا وإيران وروسيا

رسومًا على سلع صينية استراتيجية، ومنها السيارات الكهربائية في ٢٠٢٤. التغيير المحتمل سيكون في أسلوب المواجهة وكلفتها، مراجعة بعض الرسوم، وتشديد القيود التقنية، وتسويات تجارية جزئية. وتمتلك بكين أوراقًا، خصوصًا في المعادن الحيوية، تجعل التفاوض تبادلاً للضغوط والمنافع.

وفي الشرق الأوسط، قد تزيد خسارة الجمهوريين الضغط لإنهاء الاستنزاف المرتبط بالمواجهة مع إيران. لكنّ ترامب قد يختار التصعيد لانتزاع شروط أفضل قبل التفاوض. وسيتوقّف الاتجاه على ردّ طهران وحسابات إسرائيل ومواقف الخليج. أرجّح أن تضغط الدول الخليجية لحماية المنشآت والملاحة وتجنّب حرب أوسع، مستخدمة علاقاتها واستثماراتها وقنواتها الدبلوماسية، فهي تتحمّل أخطارًا لا تختار توقيتها دائمًا.

أما إسرائيل، فقد تواجه تدقيقًا أشدّ في السلاح وسياسات الحرب، مع اتّساع الاعتراض داخل القاعدة الديمقراطية على كلفة حرب غزة الإنسانية. لكنّ الحزب لا يتّفق على قطع الدعم. المتوقّع ارتفاع كلفة التأييد المفتوح للحكومة الإسرائيلية، واتّساع المطالبة بشروط وضمانات، مع استمرار العلاقة الاستراتيجية.

وفي تركيا، تُظهر معارضة الجمهوري مايك لولر والديمقراطي براد شيرمان بيع طائرات إف-٣٥ لأنقرة إمكان قيام ائتلافات تضغط على خيارات ترامب. وقد يقوّي تغيّر الكونغرس هذه الاعتراضات، دون إلغاء وزن تركيا في الحساب الامريكي. وفي سوريا، يكشف لقاء السيناتورة الديمقراطية جين شاهين بأحمد الشرع في أيلول (سبتمبر) أنّ التواصل مع دمشق يتجاوز الإدارة الجمهورية، وقد ينصبّ التغيير على الشروط والرقابة أكثر من أصل العلاقة.

وبالنسبة إلى الكورد، يمكن أن تتّسع مساحة التأييد والضغط لحماية الحقوق ومتابعة الاتفاقات، لكنها لن تتحوّل تلقائيًا إلى ضمانات. ستظلّ القضية الكوردية مرتبطة بأولويات واشنطن تجاه داعش وتركيا وإيران وروسيا. كما ستسعى القوى الإقليمية إلى التأثير في القرار الامريكي، بدلاً من انتظار نتائجه بلا حركة.

أتوقّع أن تغيّر الانتخابات مسارات الضغط والتفاوض أكثر ممّا تغيّر المصالح الامريكية الكبرى. وسيحاول ترامب تحويل العامين المتبقّيين إلى إرث سياسي، بينما يختبر خصومه حدود قدرته على الانفراد بالقرار. وبين تسوية يحتاج إليها الداخل وتصعيد يستهدف تحسين شروطها، ستُعاد حسابات صراعات يدفع ثمنها الامريكيون وشعوب أخرى معًا.

*كاتب كردي مقيم في الولايات المتحدة الامريكية
*موسوعة ايلاف



التفرد والتسلط.. آفة الحوكمة والاستقرار

حين تتحول الأغلبية من أداة دستورية لإدارة القرار إلى وسيلة لفرض الإرادة وإقصاء الشركاء

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

«» يمثل التفرد والتسلط ليسا تحديا جوهريا لفلسفة الحكم التعددي ومبادئ الحوكمة الرشيدة، فالدولة لا تصبح أكثر قوة عندما ينفرد طرف بصناعة قراراتها، ولا يصبح النظام السياسي أكثر استقرارا عندما تتحول الشراكة إلى واجهة شكلية، أو عندما يجري تصنيع الأغلبية بوسائل مالية ونفوذية بعيدا عن الإرادة الحرة للناخبين وممثليهم»».

أولا: الشراكة السياسية.. جوهر الحكم في الأنظمة التعددية
ثانيا: الأغلبية الكاذبة.. صناعة النفوذ خارج الإرادة الانتخابية
ثالثا: عقلية التفرد والتسلط.. منطق الحكم بالإرادة المنفردة
رابعا: مخاطر التفرد على الوطن والكيان الدستوري
خامسا: المفارقة الكبرى.. التفرد قد ينقلب على أصحابه
سادسا: من منطق الغلبة إلى ثقافة التوافق والحكم الرشيد
خاتمة: قوة الدولة في اتساع شراكتها لا في احتكار قرارها

لا تقاس متانة الأنظمة السياسية بعدد المقاعد التي تمتلكها القوى الحاكمة، ولا بقدرتها على تمرير القرارات داخل المؤسسات التشريعية، وإنما بمدى احترامها لقواعد الشراكة السياسية، والتزامها بروح الدستور، وقدرتها على إدارة الاختلاف وتوفير الحد الأدنى من التوافق الوطني حول القضايا المصيرية فالحكم في الدول التي تقوم على التعددية السياسية والشراكة بين مكوناتها ليس امتيازا لطرف، ولا تفويضا مفتوحا لممارسة السلطة بمعزل عن الآخرين، بل هو مسؤولية دستورية وسياسية وأخلاقية تقتضي الاعتراف بالشركاء واحترام إرادتهم ومصالحهم المشروعة.

وفي هذا السياق، تبرز ظاهرة التفرد والتسلط بوصفها إحدى الإشكاليات الخطيرة التي تواجه تجارب الحكم التوافقي، عندما تتحول المشاركة السياسية من مبدأ مؤسس للعملية السياسية إلى مجرد غطاء شكلي لقرارات معدة سلفا، وعندما يجري التعامل مع الشركاء باعتبارهم أرقاما يمكن تجاوزها أو استمالتها أو إخضاعها، بدلا من كونهم أطرافا أصيلة في بناء السلطة وإدارة الدولة.

إن خطورة هذه الظاهرة لا تكمن في خلاف سياسي عابر، أو تنافس على النفوذ والمواقع، وإنما في تحولها إلى منهج في إدارة الحكم، يقوم على احتكار القرار، وتهميش الشراكة، وإنتاج موازين قوى مصطنعة، حتى وإن كان الثمن إضعاف المؤسسات الدستورية وتعميق الانقسام داخل المجتمع السياسي والشعبي.

أولا: الشراكة السياسية.. جوهر الحكم في الأنظمة التعددية

تقوم الشراكة السياسية الحقيقية على الاعتراف المتبادل بين الأطراف المشاركة في العملية السياسية، وعلى إدراك أن شرعية الحكم لا تستمد من امتلاك المقاعد أو المواقع التنفيذية وحدها، بل من احترام قواعد المشاركة والتمثيل والتوازن والتوافق، ولا سيما في القضايا التي تمس مستقبل الدولة وبنيتها الدستورية ومصالح مواطنيها.

ولا تعني الشراكة إلغاء الاختلاف، أو تعطيل المؤسسات، أو منح كل طرف حق النقض المطلق على جميع القرارات، وإنما تعني بناء آليات مؤسسية تضمن المشاركة الفعلية في صناعة القرار، وتمنع تحول القوة العددية أو السياسية إلى أداة لإقصاء بقية الأطراف.

وتتجلى أهمية هذه الشراكة في عدة مرتكزات:

١. المسؤولية المشتركة: لا يمكن تحميل طرف واحد مسؤولية نتائج الحكم، بينما يحتكر طرف آخر صناعة القرار وتوجيه السياسات.

٢. التوافق في القضايا المصيرية: القرارات المتعلقة بالنظام الدستوري، وطبيعة الدولة، والعلاقات بين السلطات،

والحقوق الأساسية، ومستقبل الأقاليم والمكونات، تحتاج إلى حوار جاد وتفاهمات راسخة تتجاوز الحسابات العددية الآنية.

٣. احترام الإرادة السياسية للشركاء: المشاركة لا تكون حقيقية بمجرد حضور الأطراف في المؤسسات، وإنما بامتلاكها القدرة الفعلية على إبداء الرأي والمساهمة في صياغة القرارات.

٤. منع احتكار السلطة: التعددية ليست مجرد تعدد أسماء وأحزاب داخل البرلمان والحكومة، بل هي تعدد في مراكز الرأي والمشاركة والمساءلة والرقابة.

٥. تعزيز الثقة والاستقرار: كلما شعر الشركاء بأنهم جزء أصيل من القرار، ازدادت فرص الاستقرار السياسي وتراجعت احتمالات الصدام والتعطيل.

ومن هنا، فإن الشراكة ليست تنازلا من صاحب القوة إلى الطرف الأضعف، بل ضمانة متبادلة لحماية العملية السياسية من الانزلاق نحو حكم الإرادة المنفردة.

ثانيا: الأغلبية الكاذبة.. صناعة النفوذ خارج الإرادة الانتخابية

من أخطر مظاهر الانحراف عن قواعد الشراكة ما يمكن تسميته بـ«الأغلبية الكاذبة»، وهي أغلبية لا تتشكل بالضرورة نتيجة تغير حقيقي في مواقف الناخبين، أو من خلال تحالفات سياسية معلنة وبرامج مشتركة، وإنما يجري تصنيعها عبر وسائل النفوذ المالي والسياسي، واستغلال موارد الدولة أو المال العام لاستمالة بعض البرلمانيين، وشراء ولاء أصحاب المصالح، واستقطاب النواب القابلين للتأثير أو الخاضعين للضغوط والإغراءات.

وهنا ينبغي التمييز بين الأغلبية البرلمانية المشروعة، التي تنشأ عن الانتخابات والتحالفات السياسية المعلنة، وبين الأغلبية المصطنعة التي تتكون من خلال ممارسات تثير شبهات الفساد السياسي والمالي، وتفرغ التمثيل النيابي من مضمونه، فالأغلبية البرلمانية حق دستوري عندما تكون ثمرة إرادة الناخبين والعمل السياسي المشروع، لكنها تفقد معناها الديمقراطي عندما تصبح نتاجا لتوظيف المال العام أو شراء الذمم أو استغلال النفوذ لإعادة تشكيل موازين التصويت داخل المؤسسة التشريعية.

وتكمن خطورة هذه الممارسة في أنها لا تقتصر على التأثير في تصويت نائب أو مجموعة من النواب، بل تمتد إلى تغيير طبيعة العملية السياسية نفسها؛ إذ تتحول المؤسسة التشريعية من ساحة للتنافس البرامجي والتعبير عن الإرادة الشعبية إلى مجال لإعادة إنتاج النفوذ المالي والسياسي.

إن استخدام موارد الدولة، إن ثبت، لاستمالة الممثلين المنتخبين يمثل مسألة بالغة الخطورة، لأنه يجمع بين الاعتداء على المال العام والإخلال بنزاهة التمثيل السياسي وإضعاف استقلال السلطة التشريعية.

كما أن شراء الولاءات لا يصنع استقرارا سياسيا حقيقيا، وإنما ينتج اصطفافات قابلة للتبدل كلما تغيرت المصالح أو توقفت مصادر النفوذ.

والأخطر من ذلك أن الأغلبية المصطنعة قد تمنح أصحابها شعورا زائفا بالقوة، فتدفعهم إلى الاعتقاد بأن امتلاك الأصوات يساوي امتلاك الشرعية السياسية، وأن القدرة على تمرير القرار تعني بالضرورة صحة القرار وقبوله وطنيا.

وهذا خلط جوهري بين المشروعية الإجرائية والمشروعية السياسية؛ فليس كل قرار يمر عبر التصويت قرارا يحظى بالضرورة بالتوافق الوطني أو يعزز الثقة بالدولة ومؤسساتها.

ثالثا: عقلية التفرد والتسلط.. منطق الحكم بالإرادة المنفردة

تقف وراء هذه الظاهرة عقلية سياسية تنظر إلى السلطة باعتبارها مجالا للاحتكار، وإلى الشراكة باعتبارها قيدا على حرية التصرف، وإلى الاختلاف باعتباره تحديا للنفوذ ينبغي احتواؤه أو تجاوزه، لا باعتباره عنصرا طبيعيا في الأنظمة الديمقراطية.

ويمكن تشخيص أبرز ملامح هذه العقلية في النقاط الآتية:

١. احتكار القرار: الاعتقاد بأن امتلاك القوة السياسية أو العددية يمنح صاحبه الحق في اتخاذ القرارات منفردا، حتى في المسائل التي تتطلب مشاركة الشركاء وتفاهمهم.

٢. اختزال الدولة في السلطة: التعامل مع مؤسسات الدولة ومواردها وإمكاناتها باعتبارها أدوات لخدمة النفوذ السياسي، بدلا من كونها ملكا عاما ومحايدا يخضع للقانون والمساءلة.

٣. التعامل مع الشركاء بمنطق التبعية: قبول الآخرين ما داموا منسجمين مع إرادة الطرف الأقوى، والنظر إليهم بوصفهم شركاء معطلين عندما يتمسكون بحقوقهم أو يعارضون قراراته.

٤. تحويل الأغلبية إلى أداة للإقصاء: الاعتقاد بأن امتلاك الأصوات، مهما كانت الوسائل التي أنتجتها، يتيح تجاوز التفاهمات السابقة والالتزامات السياسية والدستورية.

٥. استبدال الحوار بالضغط: اللجوء إلى النفوذ المالي أو الإداري أو السياسي لإخضاع المواقف، بدلا من معالجة الخلاف من خلال الحوار والتفاوض وتقديم الضمانات المتبادلة.

٦. تغليب المكاسب الآنية: تقديم الحسابات الحزبية والشخصية ومصالح البقاء في السلطة على متطلبات الاستقرار طويل الأمد ومصلحة الدولة.

٧. الاستهانة بالعواقب: عدم إدراك أن فرض الوقائع السياسية بالقوة العددية أو المالية قد يؤدي إلى نتائج تتجاوز حدود الخلاف السياسي، وتمس وحدة المجتمع والثقة بالمؤسسات والكيان الدستوري.

٨. إضعاف الرقابة والمساءلة: التعامل مع المؤسسات الرقابية والتشريعية والقضائية باعتبارها عوائق أمام القرار، لا ضمانات دستورية لحماية الدولة ومنع إساءة استخدام السلطة.

إن هذه العقلية لا تتأسس بالضرورة على غياب النصوص الدستورية، بل قد تنمو حتى في ظل وجود دستور ومؤسسات وانتخابات، عندما تنفصل الممارسة السياسية عن القيم والمبادئ التي يفترض أن تحكمها.

رابعا: مخاطر التفرد على الوطن والكيان الدستوري

إن أخطر ما في التفرد والتسلط أنه لا يبقى محصورا في دائرة العلاقات بين الأحزاب والقوى السياسية، بل ينتقل تدريجيا إلى بنية الدولة والمجتمع، ويترك آثارا تتراكم مع مرور الوقت.

ومن أبرز مخاطره:

أولا: تقويض الثقة بالنظام السياسي.

عندما يشعر المواطن بأن المؤسسات لا تعكس الإرادة الانتخابية بصورة نزيهة، وأن القرارات تصنعها مراكز النفوذ والمال، تتراجع ثقته بالعملية الديمقراطية وبجدوى المشاركة السياسية.

ثانيا: تعميق الانقسام الشعبي.

إن فرض الإرادة على الشركاء، وتجاوز التوازنات السياسية والمجتمعية، يؤديان إلى اتساع فجوة عدم الثقة، وقد ينتقل الانقسام من مستوى النخب السياسية إلى الشارع والمجتمع، بما يضعف الروابط الوطنية المشتركة.

ثالثا: إضعاف الكيان الدستوري.

الدستور لا يحمي الدولة بمجرد وجود مواده ونصوصه، وإنما بمدى التزام السلطات بروحه ومبادئه. وعندما تصبح المؤسسات أدوات لتكريس إرادة طرف واحد، تتعرض الضمانات الدستورية للتآكل، حتى إن بقيت النصوص قائمة.

رابعا: تعطيل الحكم الرشيد.

إن الحكم الرشيد يقوم على الشفافية والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة والكفاءة. أما التفرد فيؤدي إلى تركيز السلطة وتقليص الرقابة وإضعاف استقلال المؤسسات، ويجعل القرارات أكثر ارتباطا بالمصالح السياسية الضيقة من ارتباطها بالمصلحة العامة.

خامسا: إضعاف مؤسسات الدولة.

حين تصبح الولاءات السياسية والمالية معيارا للتأثير في المؤسسات، تتراجع معايير الكفاءة والاستقلال والمهنية، ويضعف الأداء العام للدولة.

سادسا: زيادة احتمالات الأزمات السياسية.

الإقصاء المتكرر يولد شعورا بالتهميش، ويحول الخلافات القابلة للحل بالتفاوض إلى أزمات متراكمة، قد تعطل التشريع والحكومة وتنعكس على الخدمات والاستثمار والتنمية.

سابعا: إضعاف مكانة الدولة خارجيا.

إن الدول التي تعاني من اضطراب التفاهمات الداخلية وضعف الثقة بين مؤسساتها وشركائها السياسيين تواجه صعوبات في بناء سياسات خارجية مستقرة، وفي تقديم صورة واضحة عن قدرتها على تنفيذ التزاماتها واتفاقاتها.

خامسا: المفارقة الكبرى.. التفرد قد ينقلب على أصحابه

من الأخطاء الاستراتيجية في عقلية التفرد الاعتقاد بأن إضعاف الشركاء وتهميشهم يمنح الطرف الأقوى ضمانة دائمة للبقاء في موقع النفوذ. فالتجارب السياسية والمؤسسية تبين أن القوة التي لا تستند إلى الثقة والقبول والشرعية المستدامة تظل معرضة للاهتزاز، مهما امتلكت من أدوات النفوذ الآني.

والتفرد الذي يبدأ باستبعاد الآخرين قد ينتهي بعزلة صاحبه سياسيا، كما أن الأغلبية المصطنعة التي يتم تجميعها بالمال والمصالح قد تتفكك عندما تتغير الظروف وتتبدل موازين المنفعة.

وتظهر هذه المفارقة في عدة نتائج:

- فقدان الثقة: عندما يدرك الشركاء أن الاتفاقات والتفاهمات لا تحظى بالاحترام، تصبح الثقة السياسية أكثر صعوبة في الاستعادة.
- تآكل الحلفاء: الولاءات القائمة على المصالح لا توفر ضمانات دائمة، وقد يتحول من جرى استقطابهم إلى أطراف تبحث عن مصالح جديدة.
- تراجع الشرعية: القدرة على تمرير القرارات لا تعني بالضرورة امتلاك القبول الشعبي أو السياسي اللازم لتنفيذها واستدامتها.
- تضخم الأزمات: كل قرار انفرادي قد يفتح بابا لخلاف جديد، حتى تتراكم الخلافات وتصبح إدارة الدولة أكثر صعوبة.
- تحمل المسؤولية منفردا: من يحتكر القرار ويقصي شركاءه يجد نفسه في نهاية المطاف أمام مسؤولية أكبر عن نتائج السياسات والأزمات التي تنتج عن ذلك النهج.

وبذلك، فإن التفرد لا يضعف الشركاء وحدهم، بل قد يضعف البيئة السياسية التي يستند إليها صاحبه، ويحوله من طرف يمتلك القدرة على بناء التفاهمات إلى طرف يواجه نتائج انحسار الثقة وتراجع التعاون.

سادسا: من منطق الغلبة إلى ثقافة التوافق والحكم الرشيد

إن معالجة هذه الإشكالية لا تكون بالدعوة إلى تعطيل الأغلبية البرلمانية أو مصادرة حق المؤسسات الدستورية في اتخاذ القرارات، وإنما بإعادة التوازن بين الآليات الديمقراطية والالتزامات السياسية التي تقوم عليها الشراكة الوطنية.

ويتطلب ذلك جملة من الضوابط والمبادئ:

١. احترام الدستور والقوانين والاتفاقات السياسية التي تشكل أساس العملية السياسية، وعدم التعامل معها باعتبارها التزامات مؤقتة يمكن تجاوزها وفقا لموازين القوة.

٢. اعتماد الحوار المؤسسي المسبق في القضايا المصيرية، وإتاحة الفرصة لجميع الأطراف المعنية للمشاركة في صياغة القرارات.

٣. حماية استقلال أعضاء البرلمان وحرية تصويتهم، ومنع استخدام المال العام أو النفوذ الإداري والسياسي للتأثير غير المشروع في مواقفهم.

٤. تعزيز الشفافية في إدارة موارد الدولة والإنفاق العام، وتفعيل آليات الرقابة والتحقيق والمساءلة بشأن أي شبهات تتعلق بشراء الولاءات أو استغلال المال العام.

٥. الفصل بين موارد الدولة ومصالح الأحزاب والقوى السياسية، وضمان حياد المؤسسات العامة.

٦. بناء قواعد واضحة للتوافق، تحدد القضايا التي تتطلب تفاهمات وطنية واسعة، مع احترام الاختصاصات الدستورية للمؤسسات في القضايا الأخرى.

٧. ترسيخ ثقافة سياسية تعتبر الاختلاف حقا، والشراكة مسؤولية، والتوافق وسيلة لحماية المصالح العليا للدولة، لا مجرد تسوية ظرفية لتقاسم النفوذ.

إن الأغلبية الديمقراطية لا تتعارض مع الشراكة، كما أن التوافق لا يعني إلغاء المنافسة السياسية. فالمطلوب هو إقامة توازن دستوري وسياسي يمنع تحول أي منهما إلى وسيلة للهيمنة أو التعطيل.

خاتمة: قوة الدولة في اتساع شراكتها لا في احتكار قرارها

إن التفرد والتسلط ليسا مجرد أسلوبين مختلفين في إدارة الخلاف السياسي، بل يمثلان تحديا جوهريا لفلسفة الحكم التعددي ومبادئ الحوكمة الرشيدة. فالدولة لا تصبح أكثر قوة عندما ينفرد طرف بصناعة قراراتها، ولا يصبح النظام السياسي أكثر استقرارا عندما تتحول الشراكة إلى واجهة شكلية، أو عندما يجري تصنيع الأغلبية بوسائل مالية ونفوذية بعيدا عن الإرادة الحرة للناخبين وممثليهم.

إن القرارات المصيرية التي ترسم مستقبل الدول تحتاج إلى ما هو أبعد من حساب الأصوات؛ تحتاج إلى شرعية دستورية، وثقة سياسية، وتفاهمات وطنية، وإدراك عميق بأن مصير الدولة أكبر من مصالح الأحزاب، وأن الحفاظ على كيانها واستقرارها مسؤولية لا يمكن أن ينهض بها طرف واحد مهما بلغت قوته.

وفي المحصلة، فإن من يعتقد أن بإمكانه بناء الاستقرار عبر إخضاع الشركاء، أو فرض الوقائع عبر أغلبية مصطنعة، إنما يراهن على قوة مؤقتة في مواجهة استحقاقات وطنية طويلة الأمد. فالسلطة التي لا تتقيد بمسؤولية الشراكة قد تحقق مكاسب عابرة، لكنها تخاطر بتقويض الثقة التي تحتاج إليها للاستمرار، وتتحمل تبعات الانقسام الذي قد تسهم في إنتاجه.

فالحكم الرشيد لا يقوم على من يمتلك العدد الأكبر من الأصوات فحسب، بل على كيفية استخدام السلطة، ومدى احترام القانون، والقدرة على إشراك الآخرين في تحمل المسؤولية. والدولة التي تتسع شراكتها تتعزز مناعتها، أما الدولة التي يضيق فيها القرار بإرادة طرف واحد، فإنها تضعف من داخلها، مهما بدت موازين القوة فيها مستقرة.

المراجع:

١. الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢. البنك الدولي

٣. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

٤. اللجنة الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون (لجنة البندقية) بشأن سيادة القانون والمؤسسات الدستورية.



بمشاركة عراقية وكردستانية..

«حوار المنامة 2026» تختتم اعمالها بمناقشة أبرز التحديات الأمنية والاستراتيجية

***المرصد /فريق الرصد والمتابعة**

اختتمت يوم الأحد ٢٠٢٦/١١/١ أعمال النسخة الثانية والعشرين من منتدى الأمن الإقليمي «حوار المنامة ٢٠٢٦»، الذي نظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بالتعاون مع وزارة الخارجية، بمشاركة رفيعة المستوى ضمت وزراء خارجية ودفاع، وكبار المسؤولين السياسيين والعسكريين والأمنيين، إلى جانب نخبة من الخبراء والمختصين من مختلف دول العالم.

ويأتي ختام المؤتمر بعد ثلاثة أيام من المناقشات المكثفة التي تناولت أبرز القضايا والتحديات الأمنية والاستراتيجية، إضافة إلى التطورات الإقليمية والدولية، في إطار شعار المؤتمر لهذا العام «أمن الشرق الأوسط: المصالح والاصطفافات والتكامل».

ثلاث جلسات عامة

وتضمن برنامج اليوم الختامي ثلاث جلسات عامة تركزت على قضايا إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وأمن الملاحة البحرية، وحوكمة الأمن العالمي، بهدف بحث سبل تعزيز التعاون الدولي وترسيخ الأمن والاستقرار ومواجهة التحديات المشتركة.

من إعادة الإعمار والتنمية إلى الازدهار

وبدأت أعمال اليوم الاخير بكلمة خاصة مسجلة لرئيسة وزراء اليابان ساناي تاكائيتشي، فيما أدار جلسات اليوم الدكتور باستيان غيغريش، المدير العام والرئيس التنفيذي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

وعُقدت عقب ذلك الجلسة العامة الرابعة بعنوان «أجندة اقتصادية جديدة: من إعادة الإعمار والتنمية إلى الازدهار»، بمشاركة كوبي ياسوهيرو، مساعد كبير أمناء مجلس الوزراء ونائب مستشار الأمن القومي الياباني، والدكتورة رانيا المشاط، الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، ويوسف الدنيناوي، رئيس الهيئة الاستشارية لرئيس الوزراء العراقي، ودونالد بلوم، مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى.

وناقشت الجلسة أهمية الانتقال من مرحلة إعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار، إلى جانب استعراض فرص تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية، ودور التعاون الإقليمي والدولي في دعم الاستقرار الاقتصادي ومواجهة التحديات التنموية.

الأمن البحري عند منعطف حاسم

كما شهدت أعمال المؤتمر انعقاد الجلسة العامة الخامسة بعنوان «الأمن البحري عند منعطف حاسم»، بمشاركة الفريق البحري فهد بن عبدالله الغفيلي، نائب رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة بالمملكة العربية السعودية، وفيكرام ميسري، وكيل وزارة الخارجية الهندية، وزكي محمد، الوزير المكلف بالإنابة بشؤون المسلمين ووزير الدولة الأول بوزارة الدفاع السنغافورية، والأميرال البحري يانيك بوسو، قائد القوات الفرنسية المشتركة في المحيط الهندي، حيث ناقشت التحديات المتنامية التي تواجه أمن الممرات البحرية الدولية، وأهمية ضمان حرية الملاحة وحماية خطوط التجارة وإمدادات الطاقة العالمية، فضلاً عن تعزيز التنسيق الدولي لمواجهة المخاطر التي تهدد سلامة الملاحة البحرية واستقرار سلاسل الإمداد.

حوكمة الأمن العالمي: الشمولية والفاعلية

واختتمت الجلسات العامة بجلسة بعنوان «حوكمة الأمن العالمي: الشمولية والفاعلية»، بمشاركة سعادة الدكتور عبداللطيف بن راشد الزياني وزير الخارجية، والدكتور أنور بن محمد قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، وسعادة وأرارات ميرزويان، وزير خارجية جمهورية أرمينيا.

وتناولت الجلسة الختامية أهمية تطوير منظومة الحوكمة الأمنية العالمية، وتعزيز فاعلية المؤسسات والآليات الدولية في التعامل مع الأزمات والتحديات المشتركة، إضافة إلى بحث سبل توسيع المشاركة الدولية في صياغة السياسات الأمنية وتعزيز الحوار والتعاون متعدد الأطراف بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي.

ويؤكد مؤتمر «حوار المنامة ٢٠٢٦» مكانة مملكة البحرين منصةً دوليةً للحوار الاستراتيجي، من خلال جمع صناع القرار والخبراء والمتخصصين لمناقشة القضايا الأمنية والاستراتيجية واستشراف آفاق التعاون الدولي ومستقبل الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.

أمن الشرق الأوسط.. المصالح والاصطفافات والتكامل

وتصدر ملفا أمن الملاحة وتداعيات النزاعات الإقليمية أعمال الدورة الـ٢٢ لمؤتمر حوار المنامة ٢٠٢٦، المنعقد تحت شعار «أمن الشرق الأوسط.. المصالح والاصطفافات والتكامل»، بمشاركة وزراء ومسؤولين عرب وغربيين، ناقشوا تطورات الأوضاع في غزة وإيران واليمن والسودان وسوريا، وسبل ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وخلال الجلسة الأولى للمؤتمر ، قال وزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي إن المنطقة تمر بمرحلة تتغير فيها موازين القوى، محذرا من أن الحرب قد تبدأ بقرار أحادي يصعب التحكم في تداعياته، وأن اضطراب الملاحة يهدد أمن الطاقة والغذاء وسلاسل الإمداد والاقتصاد العالمي.

وأكد عبد العاطي أن أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وطرح ٥ مرتكزات للرؤية المصرية، تشمل احترام السيادة وعدم التدخل، وإسناد مسؤولية الأمن إلى دول المنطقة، وتعزيز الردع بالدبلوماسية، وحماية الملاحة والطاقة، والتوصل إلى تسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

الردع دون دبلوماسية قد يؤجل الحرب ولا يمنعها

وشدد على أن الردع دون دبلوماسية قد يؤجل الحرب ولا يمنعها، في حين لا تستطيع الدبلوماسية وحدها حماية السلام، داعيا إلى آليات للإنذار المبكر وإدارة الأزمات، وإبقاء الشرق الأوسط خاليا من أسلحة الدمار الشامل، وتعزيز التنسيق لحماية الموانئ والكابلات البحرية والممرات التجارية.

وفي الشأن الفلسطيني، طالب وزير الخارجية المصري بإقامة دولة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، ورفض الاستيطان وعنف المستوطنين، مؤكدا أن إعادة إعمار غزة ينبغي أن تقترن بأفق سياسي يحفظ وحدة القطاع والضفة الغربية والقدس الشرقية، ويضمن الحقوق الفلسطينية.

أمن الخليج والموقف الدولي

من جانبه، أكد نائب وزير الخارجية السعودي، وليد بن عبد الكريم الخريجي، أن أمن المملكة يرتبط باستقرار محيطها الإقليمي، وأن التنمية والازدهار يتطلبان سلاما مستداما، مشيرا إلى اتساع دوائر الصراع وتفاقم المعاناة الإنسانية في المنطقة.

وقال إن المملكة تجمع بين تعزيز قدراتها الدفاعية وفق القانون الدولي وتكثيف جهودها الدبلوماسية، مؤكدا دعم سيادة سوريا ووحدة أراضيها، ومساندة لبنان في بسط سلطته وحصر السلاح بيد مؤسسات الدولة، ودعم الحكومة الشرعية في اليمن، والجهود الرامية إلى وقف القتال في السودان انطلاقا من إعلان جدة.

وشدد الخريجي على ضرورة تثبيت وقف إطلاق النار في غزة، وضمان وصول المساعدات الإنسانية ورفض التهجير ووقف الاستيطان، داعيا إلى مسار لا رجعة فيه لتنفيذ حل الدولتين، باعتباره مدخلا أساسيا لتحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية وتعزيز الأمن الإقليمي.

بدوره، قال وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط هاميش فالكونر إن بلاده تعمل مع شركائها لمواجهة ما وصفه بالخطر الإيراني ورغبة طهران في تطوير سلاح نووي، مؤكدا تقديم دعم للدفاع الجوي، والتعاون مع السعودية

لتوفير المعدات اللازمة للتصدي للهجمات الجوية التي تشنها جماعة الحوثي.

وأشار إلى استفادة بلاده من الخبرات الأوكرانية في مواجهة المسيرات والصواريخ، والعمل على مشروع لحماية حرية الملاحة بالتعاون مع الأمم المتحدة، محذرا من تهديدات سيبرانية وحملات تضليل تنفذها مجموعات تستهدف زعزعة استقرار المجتمعات.

مرتكزات الأمن الإقليمي

وفي الجلسة الثانية، التي حملت عنوان «مرتكزات الأمن الإقليمي»، قال وزير الخارجية والمغتربين السوري أسعد الشيباني إن الأمن الحقيقي يقوم على دول قادرة على حماية شعوبها، وجيران يحترمون سيادة بعضهم بعضا، ومؤسسات وطنية متماسكة، معتبرا أن استقرار المنطقة يرتبط بتعافي دولها.

واستعرض الشيباني خطوات استعادة مؤسسات الدولة السورية، مع إقراره باستمرار تحديات إعادة بناء المؤسسات ومكافحة الفساد، كما أكد وقوف بلاده إلى جانب دول الخليج والأردن في مواجهة الاعتداءات، ورفض تحويل الأراضي السورية إلى منصات لتهديد الجوار.

وفيما يتعلق بإسرائيل، قال الشيباني إن الأراضي السورية تعرضت لأكثر من ألف اعتداء خلال أقل من عامين، أوقعت عشرات القتلى، مؤكدا تمسك دمشق بسيادتها ومطالبتها بالعودة إلى خطوط ما قبل الثامن من ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٤، وتفعيل اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤.

وربط الوزير السوري استقرار المنطقة بإنهاء الحرب في غزة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة، محذرا من أن أي تسوية تتجاهل حقوق الفلسطينيين ستظل هشة، كما دعا الشركاء الدوليين إلى دعم التعافي السوري وتحويل رفع العقوبات وشطب اسم سوريا من قوائم الإرهاب إلى انفتاح اقتصادي ملموس.

من جانبها، قالت وزيرة الخارجية اليمنية أفراح الزوبة إن تداعيات الانقلاب على الدولة اليمنية تجاوزت حدود البلاد لتطال أمن الجوار والملاحة الدولية، مؤكدة أن الأمن الإقليمي المستدام يقوم على احترام السيادة، وفاعلية المؤسسات الوطنية، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية، وتعزيز الأمن الاقتصادي والغذائي وحماية الممرات البحرية.

واتهمت الزوبة إيران بتقديم أسلحة ومساعدات تقنية وتدريب ودعم مالي لجماعة الحوثي، مستندة إلى تقرير فريق الخبراء الأممي لعام ٢٠٢٤، محذرة من تنامي التعاون بين الجماعة وحركة الشباب الصومالية في تهريب الأسلحة والتدريب، وفق ما أورده تقرير الفريق لعام ٢٠٢٥.

وأكدت أن حماية الملاحة في البحر الأحمر وباب المندب تبدأ باستقرار اليمن، مطالبة برفع الحصار عن تعز وفتح الطرق بصورة دائمة وآمنة، وداعية الأمم المتحدة إلى التحقيق في بلاغات عن استخدام قذائف يشتبه في احتوائها على مواد سامة، كما حذرت من استهداف مطار عدن وتأثيره على الطيران المدني والمساعدات.

الدفاع الجماعي وحرية الملاحة

بدوره، حدد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم محمد البديوي ٥ مرتكزات للأمن الإقليمي، تشمل احترام القانون الدولي وسيادة الدول، والدفاع الجماعي، والدبلوماسية، وأمن الطاقة والغذاء وحرية الملاحة، إلى جانب بناء الاستقرار من خلال التنمية والشراكات.

وقال البديوي إن دول الخليج تعرضت لهجمات إيرانية رغم عدم مشاركتها في النزاع بين طهران وواشنطن، وإن إغلاق مضيق هرمز عطل صادرات الوقود والغاز وأثر في أسعار الشحن وسلاسل الإمداد، مؤكدا أن أمن دول المجلس لا يقبل التجزئة.

وأضاف أن دول الخليج تعتمد الدبلوماسية وسيلة أساسية لتسوية الخلافات، وتحافظ على علاقات وشراكات مع أطراف دولية وإقليمية، بينها الولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا، إلى جانب انفتاحها على دول الجوار، بما فيها إيران، لكنه شدد على ضرورة استجابة الأطراف الأخرى للحوار.

وفي ملف الملاحة، اعتبر البديوي أن تعطيل المرور في مضيقي هرمز وباب المندب يمثل انتهاكا للقانون الدولي ومعاهدات البحار، داعيا المجتمع الدولي إلى اتخاذ موقف حازم، ومشيرا إلى تنسيق خليجي لتنفيذ مشروعات للأنابيب وخزانات الطاقة والكهرباء ونقل المياه، وتعزيز الربط اللوجستي والسكك الحديدية.

وأكد أن الأمن الإقليمي لا يقتصر على الجوانب العسكرية، بل يشمل التنمية ومواجهة تحديات المناخ والتكنولوجيا، مشيرا إلى دعم مجلس التعاون الحكومة اليمنية وتسوية الأزمة سياسيا، ومساندة سيادة العراق وسوريا ولبنان، والتأكيد على أن السلام المستدام يقتضي حلا عادلا للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين.

مشاركة كردستانية : أمن المنطقة والعالم مسؤولية مشتركة

هذا واضافة الى مشاركة وزير بيشمركة اقليم كردستان شورش اسماعيل شارك رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانياري جلال شيخ ناجي الذي اجرى على هامش مشاركته في حوار المنامة (IISS Manama Dialogue)، المنعقد في مملكة البحرين، سلسلة من اللقاءات والاجتماعات على مستويات استخبارية وأمنية رفيعة، وذلك في اليوم الثالث من أعمال الحوار.

وخلال مشاركته في جلسة حوارية تناولت سبل ترسيخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، استعرض رئيس وكالة الحماية والمعلومات/ زانياري التطورات الأمنية والعسكرية في المنطقة، وطرح رؤيته بشأن ضرورة توحيد الجهود وتعزيز القيم القائمة على التعايش والتعاون المشترك، بما يسهم في حماية الاستقرار وترسيخه.

وأكد ناجي أنه لا يمكن تحقيق الأمن والسلام في المنطقة من دون التفاهم المتبادل والحوار المسؤول، مشيراً إلى أن الظروف الراهنة تضع على عاتق جميع الأطراف مسؤوليات أكبر للعمل المشترك من أجل ضمان أمن منطقة الشرق الأوسط.

كما شدد على أن أمن المنطقة والعالم مسؤولية مشتركة، موضحاً أن الأحداث والأزمات الأخيرة أثبتت أن أي دولة لا تستطيع بمفردها، ومن خلال فرض استراتيجيتها الخاصة، حماية أمنها أو أمن أي منطقة في العالم.

وأضاف أن التنسيق والتعاون المشتركين يمكّنان من تجاوز التحديات، ويحولان دون تعرّض أمن بلداننا للخطر في أي ظرف من الظروف.

وأوضح جلال شيخ ناجي أن علاقاتنا الاستخبارية والأمنية وضعناها في خدمة مصالح إقليم كوردستان والعراق واستقرار بلدنا، ولم نسمح باستخدام أراضينا ضد أي طرف، بل نعمل من أجل الحفاظ، بالتعاون المشترك، على أمن المنطقة وأمننا الوطني، والعبور من تحديات المرحلة الراهنة بأقل الخسائر الممكنة.



كارل بيلدت:

نهاية القوى العظمى

بروجيكت سنديكيت

مع رواج مصطلح «القوى المتوسطة» هذا العام أصبح من الضروري أن نتساءل: أي الدول تنتمي حقا إلى هذه الفئة؟ ففي النهاية ألا ينبغي لنا إطلاق هذا الوصف على معظم الدول؟

من خلال خطابه الذي ألقاه في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس في يناير، والذي استشهِد به كثيرا، أعاد رئيس الوزراء الكندي مارك كارني إحياء الحوار حول هياكل القوة المتغيرة في عالم اليوم. فهو يعتقد أننا نشهد «انقساما» في النظام العالمي، والذي يستلزم التعاون من جانب القوى المتوسطة لمقاومة الإكراه الاقتصادي والهيمنة السياسية من قِـبَـل آخرين. ورغم أنه لم يذكر الولايات المتحدة، فقد أدرك الرئيس دونالد ترمب على الفور بحق أن بعض ملاحظات كارني كانت موجهة ضده.

ولكن مرة أخـرى كيف ينبغي لنا تمييز القوى المتوسطة التي كان كارني يقصدها عن القوى الأخرى في عصرنا هذا إن كان ذلك في حكم الممكن على الإطلاق؟ ربما ينبغي لنا أن نبدأ بمناقشة تلك القوى الأخرى. لقد مَر وقت طويل منذ كان مصطلح «القوة العظمى» يستخدم للإشارة إلى الدول القومية التي كانت تتمتع بنفوذ يفوق كثيرا أي قوة أخرى على الساحة العالمية.

بعد الحرب العالمية الثانية استخدم هذا المصطلح لوصف ليس فقط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، بل أيضا، ولفترة قصيرة جدا، الإمبراطورية البريطانية.

في العقود التي تلت ذلك تعودنا على تعريف القوتين العظميين اللتين لم يجادل أحد في استحقاقهما للقب بترساناتهما النووية الضخمة ــ حيث كانت كل منهما تمتلك عشرات الآلاف من الرؤوس الحربية ــ وقدرتهما على إيصالها إلى أي مكان في العالم في غضون دقائق معدودة دون أي إمكانية لصد أي هجمة. وكانت كل منهما قادرة على تدمير الأخرى في غضون نصف ساعة.

بمرور الوقت حصلت دول أخرى على أسلحة نووية، ولكن لم تكن أي منها تمتلك القدرة أو الإرادة اللازمة

هل أصبح العالم محكوما بمنطق القوى المتوسطة؟

لتطوير ترسانات تضعها على مستوى القوتين العظميين. ثم جاء انهيار الاتحاد السوفييتي، وبعد ذلك بدأ مصطلح «القوة العظمى» يخرج من الاستخدام.

كانت الولايات المتحدة لا تزال توصف بهذه الصفة من حين لآخر، لكن خلال «الحقبة الأحادية القطب» القصيرة هذه، مـنِحَت مصطلحا جديدا أيضا: فقد أطلق عليها هوبير فيدرين وزير خارجية فرنسا بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٢ وصف «القوة الفائقة الـمطلَقة» (hyperpuissance).

اليوم تظل الولايات المتحدة فائقة القوة، ولا تزال روسيا تمتلك موارد عسكرية هائلة بما في ذلك أكبر ترسانة نووية في العالم. ومع ذلك أصبحت قوة كل من البلدين تعرَف على نحو متزايد بالحدود الواضحة التي تقيدها.

فعلى الرغم من تعبئة ترسانة أسلحتها التقليدية الضخمة؛ لم تتمكن روسيا من إخضاع جارتها الأصغر حجما أوكرانيا. وعلى الرغم من تفاخر ترمب المستمر بقوة بلاده العسكرية؛ فإن حربه على إيران لم تسفر حتى الآن عن أي شيء غير ما يزيد قليلا عن ارتفاع أسعار النفط ومأزق مزعزع للاستقرار.

إن الفشل في تحقيق النصر في حروب اختارت كل من البلدين خوضها يثبت أن الولايات المتحدة وروسيا أصبحتا غير مؤهلتين لاستحقاق لقب «القوة العظمى». فهل هما حتى قوتان عظميان، أو أنهما تنتميان في نهاية المطاف إلى ذات الفئة الواسعة من القوى المتوسطة؟

أيا كانت الحال فقد انتهى عصر القوى العظمى؛ فحتى الدول الأعظم قوة اسميا تواجه قيودا شديدة. لقد باتت الحدود التي تقيد قوتها ظاهرة للعيان، سواء كانت تدرك ذلك أو تَـغفَل عنه.

برغم أن القوى المتوسطة تتنوع في أشكالها وأحجامها فإن معظمها على الأقل تدرك وضعها؛ فلا تستطيع الهند أو البرازيل أو كندا استخدام القوة العسكرية لتشكيل بيئتها السياسية حسبما تشاء.

بدلا من ذلك يتعين على كل منها أن تعتمد على المشاركة الاقتصادية وبناء العلاقات السياسية لممارسة نفوذها، لكن الأمر نفسه ينطبق على الولايات المتحدة، وروسيا، وغيرهما من اللاعبين الأكبر حجما والأكثر قوة مثل الاتحاد الأوروبي.

لا يـزال بوسع القوى المتوسطة اليوم أن تتعلم الكثير من الراحل جوزيف ناي؛ فقد اشتهر بتقديم مفهوم «القوة الناعمة» للتمييز بين الإقناع والإكراه في العلاقات الدولية. في حين تمنح القدرات العسكرية «القوة الصارمة» فإن القوة الناعمة ــ التي اعتبرها ناي «قوة الجذب» ــ تنبع من الصادرات الثقافية، والروابط الاقتصادية، والدبلوماسية، وحسن النوايا، والثقة التي تبنى على مدار سنوات عديدة. ولعل القوى المتوسطة في العالم يمكن تعريفها وفقا لهذه المعايير، أي على وجه التحديد تلك التي يجب أن تعتمد في المقام الأول على القوة الناعمة.

بطبيعة الحال سوف تظل بعض الدول تراودها أحلام العظمة بعد أن أقنعت نفسها بأن القوة الصارمة كافية لإخضاع الآخرين لإرادتها.

وقد يستغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تتقبل حقيقة تراجع مكانتها. ولكن أيا كان ما يطمئن به المسؤولون في موسكو أو واشنطن أنفسهم فإن الحقيقة هي أن العالم تغير. لم يعد للقوى العظمى وجود.

*كارل بيلدت رئيس وزراء ووزير خارجية سابق للسويد



تعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة

مقررات الجلسة الكاملة الخامسة للجنة المركزية الـ20 للحزب الشيوعي الصيني

عقدت اللجنة المركزية الـ٢٠ للحزب الشيوعي الصيني جلستها الكاملة الخامسة في بكين خلال الفترة من يوم الاثنين الماضي وحتى يوم الخميس ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٦ ، حيث اعتمدت قرارا بشأن تعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة.

وترأس الجلسة المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني. وألقى شي جين بينغ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، خطابا مهما، وفقا لبيان صدر عقب الجلسة.

وخلال الجلسة، استمع المشاركون إلى تقرير قدمه شي حول عمل المكتب السياسي وناقشوه.

كما نظر المشاركون في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني بشأن بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بتعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة واعتمدوه. وقدم شي ملاحظات تفسيرية حول مسودة القرار.

وقال البيان إن اللجنة المركزية للحزب أكدت تقديرها الكامل لعمل المكتب السياسي منذ الجلسة الكاملة الرابعة للجنة المركزية الـ٢٠ للحزب.

وعند استعراض مسيرة الحزب منذ تأسيسه، أشارت اللجنة المركزية للحزب إلى أن سر نجاح الحزب في تحقيق انتصار تلو الآخر يكمن في سعيه نحو المثل العليا

> الحوكمة الصارمة ومكافحة الفساد في صدارة أولوياته

للشيوعية، وتفانيه في تحقيق القضية العظيمة الخالدة للأمة الصينية، والتزامه بالسعي نحو تحقيق سعادة الشعب الصيني وإحياء نهضة الأمة الصينية.

وخلال الجلسة، قدمت اللجنة المركزية للحزب تقييما إيجابيا للغاية للإنجازات العظيمة التي حققها الحزب في ممارسة الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة في العصر الجديد.

وأشارت الجلسة إلى أنه خلال الممارسات العظيمة لإدارة الحزب وحوكمته وتنميته وتقويته في العصر الجديد، طرحت اللجنة المركزية للحزب ونواتها الرفيق شي جين بينغ سلسلة من المفاهيم والأفكار والإستراتيجيات الجديدة استجابة للأسئلة الكبرى التي يطرحها العصر والمتمثلة في: ماهية الحزب الماركسي الحاكم لأمد طويل الذي يتعين على الحزب الشيوعي الصيني أن يبنيه وكيفية بنائه، مما بلور فكر شي جين بينغ حول بناء الحزب.

وذكر البيان: «تم التأكيد على توفر العديد من الظروف المواتية حاليا لدفع الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب قدما، في حين نواجه أيضا العديد من الأحوال والمسائل الجديدة في هذا المسعى».

وأضافت الجلسة أن التغيرات العميقة في الظروف الواقعية للعالم والبلاد وفي داخل الحزب قد جعلت مهمات الحزب المتمثلة في توحيد الشعب وقيادته لحماية سيادة البلاد وأمنها ومصالحها التنموية، وتوحيد الشعب وقيادته لدفع الإصلاح والتنمية والحفاظ على تناغم المجتمع واستقراره، والحفاظ على الطبيعة التقدمية للحزب ونزاهته، جعلتها أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

وجاء في البيان: «بوصفنا مكرسين لتنفيذ مهام الحزب وواجباته، يجب علينا أن نتصرف وفقا للمتطلبات العامة لبناء الحزب في العصر الجديد، وأن نتخذ من دستور الحزب دليلا أساسيا لنا، ونحافظ على الطابع الطليعي للحزب، ونتمسك بالقيادة الشاملة للحزب والقيادة الممركزة والموحدة للجنة المركزية للحزب».

وفي الجلسة، تم تسليط الضوء على المبادئ التوجيهية لتعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة على النحو التالي: التمسك بخدمة الرسالة والمهمة، والتمسك باتخاذ البناء السياسي الحزبي عنصرا قياديا، والتمسك بالحوكمة الشاملة والصارمة، والتمسك باتجاه حل المشاكل، والتمسك بالأصل مع الابتكار، والتمسك بجعل كوادر الحزب على المستوى الأعلى قدوة للكوادر الأخرى على المستوى الأدنى، والتمسك بحوكمة الحزب وفقا للوائح.

كما تم وضع خطط منهجية لتعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة خلال الجلسة، وفقا لما ذكر البيان.

وذكرت الجلسة أن تعزيز روح الحزب يمثل مهمة أساسية ضمن جهود الحزب الرامية إلى الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب.

وأضاف البيان أن المركزية الديمقراطية هي المبدأ التنظيمي الأساسي للحزب ونظام قيادته، ومن ثم فإن تطبيقها يمثل متطلبا جوهريا لممارسة الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب.

وأشارت الجلسة إلى أن الإدارة الصارمة للمسؤولين هي مفتاح تحقيق الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب.

وأضافت الجلسة: «سنعمل على بناء صفوف من المسؤولين رفيعي الكفاءة، الذين يتمتعون بالالتزام

السياسي الراسخ والكفاءة المهنية المتميزة والسلوك العملي الممتاز والانضباط الصارم».

وأشار البيان إلى أن المنظمات الحزبية على مختلف المستويات تضطلع بالدور الرئيسي في ممارسة الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب، مضيفا أنه من الضروري المضي قدما بصورة منهجية في تنمية المنظمات الحزبية على مختلف المستويات وفي مختلف القطاعات، بما يعزز وظائفها السياسية والتنظيمية.

وأوضح البيان أن تقويم سلوك العمل وتشديد الانضباط يمثلان تدبيرين فعالين لدفع الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب.

وجاء في البيان: «لقد لوحظ أن دفع التقدم الكلي لبناء آلية تضمن عدم الجرأة على الفساد وعدم وجود إمكانية له والإحجام عنه يمثل استراتيجية مهمة للحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب، ومبدأ توجيهيا أساسيا في مكافحة الفساد».

وأضاف: «يجب علينا اتخاذ تدابير منهجية لمعالجة الأعراض الظاهرية والأسباب الجذرية على حد سواء، واعتماد نهج كلي يجمع بين العقاب الصارم والمعالجة الموجهة والوقاية الفعالة، ومواصلة هذه المعركة حتى النهاية».

وأشار البيان إلى أن تعزيز لوائح الحزب وأنظمته يمثل استراتيجية طويلة الأمد وجوهرية لضمان الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب.

وأوضح البيان أن تعزيز الحوكمة الذاتية الشاملة والصارمة للحزب بمثابرة أمر يستلزم مواصلة تحسين منظومات الرقابة في الحزب والدولة، مضيفا أن هذه مسؤولية سياسية مشتركة تقع على عاتق جميع أعضاء الحزب.

وأوضح البيان أن دراسة وتنفيذ المبادئ التوجيهية لهذه الجلسة الكاملة يمثلان مهمة سياسية رئيسية للحزب بأكمله في الوقت الحالي وفي الفترة المقبلة. كما أكد أنه

شي جين بينغ يرسم ملامح مرحلة جديدة لإدارة الحزب الشيوعي الصيني

يجب دفع جميع جوانب جدول أعمال الحزب قدما بشكل مستقر بحلول نهاية هذا العام وبداية العام الجديد.

وقررت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في الجلسة أن الحزب سيعقد مؤتمره الوطني الـ٢١ في بكين خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٧، وأوضحت أن هذا المؤتمر، الذي سيعقد في مرحلة حاسمة لتحقيق التحديثات الاشتراكية بشكل أساسي وفي خضم مسيرة جديدة نحو الهدف المئوي الثاني، سيكون اجتماعا في غاية الأهمية وحدثا ذا أهمية سياسية كبيرة للحزب وللبلاد.

ووفقا للبيان، انتخبت الجلسة تشانغ شنغ مين عضوا جديدا في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني.

كما قررت الجلسة شغل المقاعد الشاغرة في اللجنة المركزية بأعضاء احتياطيين، وناقشت واعتمدت تقارير انضباطية للجنة المركزية لفحص الانضباط بالحزب الشيوعي الصيني واللجنة العسكرية المركزية حول من ارتكبوا انتهاكات جسيمة للانضباط والقوانين، وأقرت القرارات السابقة للمكتب السياسي بمعاقبة هؤلاء المخالفين.

ودعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني الحزب بأسره للالتفاف بشكل أوثق حول اللجنة المركزية للحزب ونواتها الرفيق شي جين بينغ، والتطبيق الشامل لفكر شي جين بينغ حول الاشتراكية ذات الخصائص الصينية في العصر الجديد.



نجحت العملية الجراحية.. لكن المريض مات!

د.يوسف گۆران:

ثمة مشهد كوميدي شهير للفنان المصري الراحل فؤاد المهندس، جسّد فيه دور طبيب جراح منشغل بإجراء عملية جراحية لأحد المرضى، وحين أُبلغ بأن المريض فارق الحياة، لم يبد عليه الارتباك، بل أجاب بثقة وسخرية: «لا يهم.. المهم أن العملية الجراحية نجحت!».

قد يبدو المشهد للوهلة الأولى مجرد مفارقة كوميدية، لكنه يستحضر اليوم دلالة سياسية بالغة الخطورة، ونحن نتابع المحاولات الرامية إلى جمع أعضاء برلمان إقليم كردستان وعقد جلسة من دون مشاركة الاتحاد الوطني الكردستاني.

لقد استطاع أصحاب هذه المحاولات، عبر سلسلة من الضغوط والوسائل التي تحيط بها تساؤلات جدية بشأن مشروعيتها السياسية والقانونية، استقطاب العدد المطلوب من البرلمانيين، والمضي في انتخاب هيئة رئاسة البرلمان وقد يُقدَّم ذلك باعتباره نجاحا في استكمال الاستحقاق البرلماني وتحقيق النصاب والأغلبية المطلوبة، لكن ما يستحق التوقف عنده ليس فقط كيف جُمعت الأصوات، بل ما الذي جرى التضحية به في سبيل جمعها، وما التداعيات التي قد تترتب على هذا المسار و هل يكفي نجاح تلك الإجراءات ، إذا كان ثمن ذلك تكريس الانقسام السياسي وتعريض استقرار الإقليم للخطر؟

إن إقليم كردستان ليس مجرد مجموعة من المقاعد البرلمانية التي يمكن جمعها وفق حسابات عددية، بل هو تجربة سياسية قائمة على أسس من التوازن والشراكة المعقدة وأي محاولة لإدارة مؤسساته بمعزل عن التفاهم المتبادل بين القوتين الرئيسيتين، تفتح الباب أمام أزمة قد تكون أعمق بكثير مما يتصوره واضعو سيناريو هذه الجلسة.

وتكمن الخطورة الحقيقية في أننا قد نكتشف في نهاية المطاف أننا نجحنا في عقد جلسة برلمانية، لكننا وجهنا ضربة كبيرة إلى وحدة الإقليم واستقراره.

وعندها، قد يظهر من يقول لنا، على غرار ما قاله فؤاد المهندس:«نجحت العملية الجراحية.. لكن المريض مات!».

وهنا، فإن المريض ليس حزبا سياسيا بعينه، بل، لا سامح الله، قد تكون تجربة إقليم كردستان نفسها هي المريض الذي يدفع الثمن، بكل ما راكمته من تضحيات ومكتسبات وتوازنات وآمال.

*عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني